

١ - التجارة الدولية

مجلد اقتصاد

الدكتور أحمد محمد إبراهيم

استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا

١ - التجارة الدولية

مختصرات

تأليف

أحمد محمد إبراهيم

دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسة من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا
وبكلية الحقوق سابقاً

.....

حقوق النقل والطبع محفوظة

١٩٣٤ ١٣٥٣

كلمة افتتاحية

كانت ولا تزال التجارة الدولية تشغل من عناية الاقتصاديين مكانا ممتازا، فدوروا فيها من المبادئ والنظريات ما يستلزم بحق ركننا مكينا في بناء علم الاقتصاد. وكذلك الحكومات كانت ولا تزال كلها مستها الحاجة إلى معالجة شأن من شؤون الاقتصاد القوي صوبت أنظارها على الأخص إلى التجارة الدولية فوجهتها في الاتجاه الذي تظن أن فيه أكبر النفع. وهي بين ثنايا ذلك تصيب حيناً ونحطئه أحيانا وذلك لعدم ارتكاز سياستها التجارية غالباً على قواعد علمية ثابتة، ولذلك عنت في هذا البحث بالناحية العلمية عناية خاصة، ولم أتنبه في سبيل ذلك من الاكتثار من الفروض والتعليل وضرب الأمثال، وجعلت هذا البحث مفتاح البحوث الاقتصادية التي أرجو أن أوفق إلى معالجتها تباعاً إن شاء الله.

وإذا كان قصدي أولاً نفع الطلبة بوضع كتاب يمشي مع منهاج دراستهم فاني أرجو أيضاً أن يجد فيه رجال الأعمال والمال والسياسة قبساً من نور يضيء أمامهم طريق الحياة النور.

واني أقدم بواغفر الشكر إلى كل من أمدني من الأخوان بالمعونة، وأخص بالذكر حضرة صاحب العزة محمد حمدي بك ناظر مدرسة التجارة العليا، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر في إخراج هذا الكتاب.

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه النفع لبلادنا.

أحمد محمد إبراهيم

١١ ربيع أول سنة ١٣٥٣ (٢٣ يونيو سنة ١٩٣٤)

أم المراجع التي اشير إليها في هذا الكتاب

الكتب الاخرى:

- دالات *Achille Viallate, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales, 1924.*
- آدم سميث *Adam Smith, Wealth of Nations.*
- أفتليون *Aftalion, Monnaie, Prix et Change, 1933.*
- ارمينجون *Arminjon, La Situation Economique et Financière de l'Egypte, 1911.*
- ارنونه *Arnoué, Le Commerce Extérieur, 1911.*
» , La Monnaie, le Crédit et le Change, 1926.
- بهي الدين بركات بك *Barakat Bey, Privilèges et Immunités dont jouissent les étrangers en Egypte vis à vis des Autorités Locales, 1912.*
- باستابل *Bastable, The Commerce of Nations, ninth edition.*
» , The Theory of International Trade, 1903.
- بونيه *Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.*
- كامل *Cusset, Money and Foreign Exchange after 1914.*
- كول *Cole, Monetary Problems, 1933.*
» The Intelligent Man's Guide through the World Chaos, 1931.
- كولسون *Colson, Cours d'Economie Politique, 6 vol. 1907.*
- ديكامب *Descamps, Les Changes Etrangers, 2me édition.*
- جيد *Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1925-1926.*
- جيد وريست *Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.*
- جينو *Gignoux, L'Après-Guerre et la Politique Commerciale, 1924.*
- جوناورد *Gonard, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol. 1921.*

- جرiffin Griffin, Principles of Foreign Trade, 1924.
 جوسشن Goschen, The Theory of the Foreign Exchanges.
 كينز Keynes, The Economic Consequences of the Peace, 1920.
 لينت List, The National System of Political Economy, ed. 1928.
 مارشال Marshall, Money, Credit and Commerce, 1924.
 نيكلسون Nicholson, Principles of Political Economy.
 نوجارو Nogaro, Traité Elementaire d'Economie Politique, 1921.
 " , Modern Monetary Systems, 1927.
 " , Les Regimes Douaniers.
 نورمان انجل Norman Angel, La Grande Illusion.
 واليد Oualid, Leçons sur la Monnaie 1927.
 ريبود Reboud, Essai sur les Changes Etrangers.
 " , Précis d'Economie Politiques, 2 vol., 1925-27.
 سي See, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.
 سيغفريد Siegfried, Politique Commerciale des Principales Puissances, 1922.
 " , L'Angleterre d'Aujourd'hui, 1924.
 " , La Crise Britannique au XXe siècle, 1931.
 " , Les Etats-Unis d'Aujourd'hui, 1929.
 سولتر Sir Arthur Salter, Recovery 1933.
 ستوارت ميل Stuart Mill, Principles of Political Economy, 1898.
 تويسيج Taussig, International Trade, 1926.
 " , Selected Readings in International Trade and Tarif Problems, 1921.
 " , Some Aspects of the Tarif Question 1931.
 " , Principles of Economics, 2 vol. 1927.
 ترشي Truchy, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1921-23.
 " , Précis d'Economie Politique, 1926-33.

المطبوعات والتقاير الوفريقية :

L'Egypte Contemporaine.
 L'Europe Nouvelle.
 Le Mois.
 Le Monde Nouveau.
 Revue d'Economie Politique.

The Economist.
Economic Conditions in Egypt (Report of the British Commercial
Secretary).

الكتب والمطبوعات والتقارير العربية :

- الاقتصاد السياسي للمؤلف ، جزءين ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٣٣ .
- الامتيازات الأجنبية للاستاذ محمد عبد الباقى ، سنة ١٩٣٠ .
- مجلة الهلال .
- صحيفة التجارة والصناعة .
- تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد في لندن في صيف سنة ١٩٣٣ .
- مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ .
- تقرير لجنة التجارة والصناعة ، طبعة سنة ١٩٢٥ .
- تقرير لجنة الخبراء المبركين الوارد في مقدمته مشروع قانون تعديل التعريفات الجمركية ، سنة ١٩٣١ .
- تقارير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية .
- النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .
- الاحصاء السنوى العام للقطن المصرى .
- محاضر جلسات مجلس النواب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الأول التجارة الدولية

الفصل الأول

معلومات أولية

(١) مقدمة

منزلة التجارة الدولية في العصر الحديث : تقدمت العلاقات الدولية في العصر الحديث تقدماً مطرداً ، وتعددت مظاهرها من تجارية وصناعية وأدبية وفنية ، حتى أصبح توثق هذه العلاقات وتنشعبها من أظهر صفات هذا العصر . وكان الفضل في ذلك راجعاً بالأخص إلى ارتفاع وسائل المواصلات ، فقد قربت المسافات وسهلت المبادلات وشدت أواصر التضامن بين أجزاء العالم المختلفة ، وساعد على ذلك انتشار المصارف وتنوع أدوات الائتمان وتعميم استعمالها في المعاملات الدولية وكان لزاماً أن تكون العلاقات المادية هي الميدان الذي تبدو فيه آثار التضامن الدولي في أروع صوره . فيمد أن كانت التجارة في القرون الوسطى محلية لصعوبة المواصلات ورداءتها مما جعل كل جماعة تكون وحدة اقتصادية مستقلة تكاد تكون نفسها بنفسها ، أخذت تصبح تدريجاً تجارة عالمية ، وذلك

على أثر الاكتشافات البحرية التي حدثت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي لم تؤت ثمارها كاملة إلا منذ القرن التاسع عشر بفضل الاختراعات التي حدثت في وسائل النقل وافضت بها إلى انقلاب خطير : فقد استخدم البخار في النقل البحري منذ سنة ١٨١٩ لما لبثت السفينة البخارية أن حلت محل السفينة الشراعية، وابتدأ عهد إنشاء الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٤٠ لما لبث النقل بالقاطرات السريعة أن حل محل النقل بالحيوان الذي كان شاقاً وبطيئاً، وانفتحت قناة السويس في سنة ١٨٦٩ فزوت المسافة بين أوروبا والشرق الأقصى بمقدار الربع تقريباً وأصبح لها في عالم الاقتصاد والسياسة شأن عظيم، كما انفتحت قناة بناما في سنة ١٩١٤ فكان لها من الأهمية ما لقناة السويس. وقصارى القول أنه لم يزرع أوائل القرن العشرين حتى أصبحت أجزاء العالم المختلفة مرتبطاً بعضها ببعض بوسائل النقل والمواصلات سريعة ورخيصة أيضاً وهذا ما أدى إلى زيادة متعتها.

واسعرت حركة التقدم في اطراد خلال القرن العشرين، فانتشر استعمال الطغراف اللاسلكي، وذاع استخدام السيارات في النقل البري، وزادت عناية الحكومات بتعميد الطرق، واستخدم القبول في تسيير السفن، وأنشئ كثير من الخطوط الجوية بين البلاد والقارات المختلفة. وقد أفضى ذلك كله إلى سهولة تنقل البضائع ورؤوس الأموال والرجال بين مختلف الأوطان، وأصبحت المبادلات الدولية عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي الحاضر، كما أصبحت السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعالم الأعمال^(١)

ولئن كان قياس مدى التقدم في العلاقات الأدبية والعلمية والفنية متممراً، فإن الأمر على خلاف ذلك في العلاقات التجارية، إذ لها مقياس خاص هو احصاءات التجارة الخارجية التي تضمها في مختلف البلاد مصالغ حكومية خاصة.

(١) أنظر في تفصيل ذلك : Achille Vialatte, L'Impérialisme Economique : et les Relations Internationales سنة ١٩٢٤ ص ١٠٢

وبالرجوع إلى هذه الاحصاءات يتبين أن مجموع التجارة الدولية في آخر سنة تقدمت الحرب العظمى (سنة ١٩١٣) بلغ ٢٢٠ مليارات من الفرنكات في حين أنه لم يبلغ سوى ٤٠ مليارات في سنة ١٨٦٠ و ١١٠ مليارات في سنة ١٩٠٠. ومعنى ذلك أن التجارة الدولية في مدة نصف قرن تقريباً زادت بنسبة تربو على خمسة الأمثال، مما زادت بنسبة الضعف في خلال ١٣ سنة، في حين بلغ مقدارها ٦٨٤٦٠ مليوناً من الدولارات في سنة ١٩٢٩^(١). وليس أدل من هذه الأرقام على مبلغ ما أحرزته التجارة الدولية من التقدم في العصر الحديث، وهو أمر لا يستطيع إغفاله كل من يعرض للبحث في شئون هذا العالم.

غير أنه من الخطأ أن نذهب إلى ما ذهب إليه التجاريون، إذ زعموا أن مقدار التجارة الخارجية هو المقياس الوحيد للتقدم الاقتصادي في كل أمة. فالتجارة الداخلية لا تزائى في كل البلاد أكثر أهمية من التجارة الخارجية ولو أن من المتعذر تحديد النسبة بينهما إذ لا توجد للتجارة الداخلية إحصاءات تماثل إحصاءات التجارة الدولية^(٢). وقد تنقص التجارة الخارجية في بعض الدول على أثر انضمام بعض الولايات إليها في حين تزداد تجارتها الداخلية ويكثف نشاطها الاقتصادي. كما أن من الدول من يصعب عليها دفع اقساط ديون كبيرة في الخارج فيدعو ذلك إلى زيادة صادراتها، إذ أن هذه الزيادة هي الوسيلة الطبيعية لدفع الديون الخارجية، ومع هذا فمن اللغو أن نعد زيادة الصادرات

(١) وقد وثقنا عند سنة ١٩٢٩ لأنها آخر سنة تمثل ظروف اقتصادية عادية أما بعد ذلك فقد تدهورت قيمة التجارة الخارجية تدهوراً عظيماً مستمراً بسبب الأزمة العالمية، حتى أنها لم تبلغ في الربع الثالث من سنة ١٩٣٢ إلا ثلث ما كانت عليه في السنة السابقة لذلك من سنة ١٩٢٩.

(٢) ولو أريد وضع إحصاء دقيق للتجارة الداخلية لوجب أن يتناول كل عمليات الاستهلاك التي تتعرض للسلعة منذ إنتاجها حتى استهلاكها وهذا مالا يتسنى تحقيقه. ومع ذلك هناك أمارات يستدل بها على مقدار التجارة الداخلية على وجه القريب وذلك كالأحصاءات الخاصة بتقل البضائع في السكك الحديدية والآنهر والقنوات.

في هذه الحالة دليلا على زيادة الرخاء الاقتصادي . يضاف إلى هذا أن مقدار ما تنتجه كل أمة لاستهلاكها الداخلي لا يزال يربو كثيراً على مقدار ما تنتجه لأجل الأسواق الخارجية ، ولا يزال كل اقتصاد أهلي بالرغم من تقدم ظاهرة تقسيم العمل الدولي يعمل أولاً لأشباع الحاجات الأهلية

تحرير معنى « التجارة الدولية » : وبمحسن في مستهل هذا البحث أن نحدد المعنى المقصود بالتجارة الدولية . فهذا اللفظ يقصد به كل المعاملات التجارية التي تحصل بين أشخاص يقطنون وحدات سياسية مختلفة حتى لو كانت إحداها في موقف الحاكم والأخرى في موقف المحكوم كأنجلترا والهند ^(١) والتجارة الدولية بهذا المعنى قد تزيد أو تنقص تبعاً لجزئة بعض الوحدات السياسية ، أو إضافة بعضها إلى بعض . ومن أمثلة ذلك ما حدث عند تكوين الوحدة الإيطالية ، فقد تحولت التجارة الخارجية التي كانت بين الولايات الإيطالية إلى تجارة داخلية ، وبمكس ذلك كان انفصال بلجيكا عن هولندا داعياً إلى تحول جزء من التجارة الداخلية إلى تجارة خارجية

وقد أحدثت الحرب للعظمى من هذا القليل أحداثاً كثيرة نشأ عنها اضطراب كبير في المعاملات التجارية . فقد اختفت مملكة النمسا والمجر وحل محلها عدة وحدات سياسية مستقلة كما فقدت روسيا وألمانيا بعض مقاطعاتهما في حين ربحت فرنسا وإيطاليا مقاطعات جديدة ، فتولد عن ذلك حركات زيادة ونقصان في التجارة الدولية .

وإذا كان يرض أحياناً لبعض الدول أن تشتري بعض ما يحتاج إليه أبنائها كما حصل إبان الحرب الكبرى وكما تفعل حكومة روسيا في الوقت الحاضر فإن ذلك في حكم الاستثناء . والأصل أن تحصل التجارة الدولية بين أفراد مسوقين بمصلحتهم الخاصة كما هو الحال في التجارة الداخلية . وغاية

ما هنا لك أنهم يقطنون أرض دول مختلفة ، وإن السلع تجتاز حدودا سياسية في تنقلها ^(١)

وقد اعتقد بعض الاقتصاديين ^(٢) إطلاق اسم « التجارة الدولية » (Commerce International) على العمليات التجارية التي تحدث بين أبناء الدول المختلفة ، وأثر تسميتها « الاستبدال الدولي » (L'Echange Internationale) لأن هذه العمليات لا تقتصر على السلع فحسب، بل تناول أيضاً رؤوس الأموال والأشخاص . فبجانب الصادرات والواردات من السلع يوجد دائماً تيار من رؤوس الأموال يتدفق من دولة إلى أخرى بحثاً عن أفضل وجوه التثمار ، ومن العمال الذين يهاجرون من وطن إلى آخر طلباً للرزق ، ومن السائحين الذين يقصدون البلاد الأجنبية استجمالاً لمناظرها أو تنهماً بمجودة مناخها أو ما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى فإن بعض الاقتصاديين يفضل استعمال اصطلاح « التجارة الخارجية » (Commerce extérieur) بدل اصطلاح « التجارة الدولية » لأن الثاني يشعر بأنها تحصل بين أبناء دول مستقلة ، مع أن المعاملات التي تحصل بين أبناء الدولة ومستعمراتها تدخل أيضاً في عداد هذا النوع من التجارة كما قررنا آنفاً ^(٣)، والواقع أن أغلب الكتاب يستعملون أحياناً الاصطلاح الأول وأحياناً الاصطلاح الثاني بلا فرق في معنيهما

(١) ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الحقيقة فإن الاقتصاديين لا يتأذون بتكلمون عن إنجلترا أو غيرها من الدول كأنها زواول بنفسها عملية التجارة الدولية . يقولون : إن إنجلترا تصدر كذا وتستهود كذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . ولكنهم إذ يقولون ذلك إنما يستلغون من قبيل الاختصار فقط شاملاً هو اسم الدولة ليدلوا به على مجموع المصدرين والمستوردين . ومن ناحية أخرى فهم يتعمرون بذلك إلى ما لحركة الصادرات والواردات من الأهمية ليس لأفراد المصدرين والمستوردين فحسب ، وإنما للدولة أيضاً ، وذلك نظراً لما للتيار التجاري من الأثر العميق في حياة الدولة الاقتصادية

(٢) Gide, Cours d'Economie Politique الجزء الثاني ص ١

(٣) Rebond, Précis d'Economie Politique الجزء الثاني ص ٨٨ — ٨٩

التجارة الدولية ميناها « المقايضة » (Troc) : من طبيعة التجارة الدولية أن تكون كل دولة فيها مصدرة ومستوردة في وقت واحد ، وأن يكون هناك نوع من التضامن بين المصادرات والواردات من حيث أن كليهما يسير في اتجاه الآخر زيادة ونقصانا . فما هو سبب ذلك ؟ ولماذا لا يوجد من الدول من يستورد دون أن تصدر ، أو العكس ؟ يقول جيد (جيد) : إنّه لو استوردت بعض الدول دون أن تصدر لما وجدت لديها من النقود ما يكفي لذلك . ويضرب مثلا لذلك فرنسا وانجلترا قبل الحرب : فقد كانت قيمة واردات فرنسا سنويا تتراوح بين ٨ و ٩ مليار من الفرنكات ، فلو أنها لم تصدر شيئا من البضائع أو الخدمات لاستنفدت منذ أول عام ثمتا ل وارداتها كل ما لديها من الذهب النقدي (وهو العملة الدولية الوحيدة) . اما انجلترا فإن مركزها من تلك الوجهة يبدو أسوأ ، فقد كانت قيمة وارداتها تبلغ ٢٠ مليارا على حين أن ما لديها من الذهب النقدي لم يكن يبلغ سوى ٣ أو ٤ مليارات . وكذلك لا يفتقر لدولة أن تصدر دون أن تستورد ، إذ يستلزم ذلك أن تقوم الدول الأخرى بالوظيفة العكسية ، وهذا مستحيل كما تقدم . ومع هذا فإنه إذا استطاعت دولة بطريقة ما أن تصدر دون أن تستورد فإنه لا يلبث أن يجمع لديها مقادير عظيمة من النقود فيؤدي ذلك الى تدهور قيمتها تدهورا يظهر على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وهذا من شأنه أن يهز كل حركة المصادرات ، إذ لا يقدم الناس على الشراء في الدولة التي يكون مستوى الائتمان فيها أعلى من مستواها في الدول الأخرى (١)

من أجل هذا جرى العمل على أن لا تدفع قيمة الواردات بالنقود وإنما بوسائل أخرى هي الكيالات وما إليها من صكوك الدفع الدولي . وهذا الصكوك

أما تمثل قيمة البضائع التي تباعها الدولة في الخارج ، أى قيمة صادراتها . ولذلك يقول الاقتصاديون : ان الواردات تدفع قيمتها بالصادرات ، وان الدولة لا تستطيع أن تستورد إلا بقدر ما تستطيع أن تصدر^(١) . فإذا حدث أن زادت واردات إحدى الدول على صادراتها فإن ذلك لا يلبث أن يؤول بفعل القوى الاقتصادية وحدها .

ولابضح ذلك : نعرض أن دولة استوردت كثيرا وصدرت قليلا . فليأثر ذلك يشتد طلب الكيالات المسحوبة على الخارج فيرتفع سعرها ، فالكيالة المسحوبة على إنجلترا يبلغ ١٠٠٠ جنيه قد تباع في هذه الحالة بمبلغ ١٠١٠ جنيهات مثلا . فيكون ذلك منجبا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، فإن سعر الصكوك المسحوبة على الخارج (سعر الصرف) يستمر في الارتفاع حتى يتجاوز حد خروج الذهب (وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية في تسوية الديون الخارجية) فيتسرب على أثر ذلك بعض الذهب إلى الخارج ، فتقل كمية النقود في الدولة ، فترتفع قيمتها ، ويظهر ذلك على شكل هبوط عام في الأثمان . ومن أصبحت أثمان الأشياء في دولة أقل منها في الخارج فإن أهلها ينصرفون عن شرائها من الخارج فتقل الواردات ، على حين أن الأمم الأخرى تقبل على الشراء منها فتزيد الصادرات . وعلى هذا النحو يعود التوازن بين الصادرات والواردات .

وإذا حدث عكس ذلك - بأن صدرت إحدى البلاد كثيرا واستوردت قليلا - فإن سعر الكيالات المسحوبة فيها على الخارج يهبط نظرا لكثرتها ،

(١) مع ملاحظة أن لفظ الصادرات والواردات هنا لا يقتصر على الصادرات والواردات المنظورة وهي التي نتاولها احصاءات الجمارك ، بل يشمل أيضا الصادرات والواردات غير المنظورة ، كحقوق البائعين وأجور الاسطول التجاري وغير ذلك من العناصر التي تنحسرها بها بلد

فيكون ذلك مدعاة لتمنع الصادرات وزيادة الواردات . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن فان سعر الصرف يتجاوز في هبوطه حد دخول الذهب (وهو الحد الذي يصبح عنده ثقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائمه ذهبيا في الخارج وينقله إلى بلاده) فيؤدي ذلك إلى كثرة النقود في الدولة كثرة تخفض قيمتها إلى المهبوط . وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام في الأثمان ، وهو ما يلشأ عنه نقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو أيضا ، وبعمل القوى الاقتصادية وحدها ، يعود التوازن بين الصادرات والواردات

وقد كان ريكاردو في مقدمة من أدرك بتأقّب فكره الحقائق المتقدمة وعبر عنها بصارته المشهورة : « التجارة الدولية تميل دائما إلى اتخاذ شكل المقايضة » . إنما يلاحظ أن المقايضة هنا لا تحصل من طريق استبدال سلعة بسلعة ، كما هو الحال عند القبائل البدوية ، ولكن من طريق المقايضة بين الصكوك التي تمثل قيمة البضائع المستبدلة

وهذه الحداوي المطلقة تؤيدها التجارب العملية . فلو قد شهود في كل مرة تزيد فيها واردات إحدى الدول على أثر عقد بعض المعاهدات التجارية ان صادراتها تسم أيضا إلى الزيادة ، والعكس عند تقليل الواردات . وهما هي ذي ألمانيا في الوقت الحاضر لم تكذب تأخذ في تقييد الواردات من الحاصلات الزراعية - تنفيذ سياسة النازي التي نرى إلى جعل ألمانيا تكفي نفسها بنفسها - حتى مثبت بنقص كبير في صادراتها من المواد المصنوعة^(١) . يضاف إلى ذلك ما تتبعه الاحصاءات الجمركية من أن ما يستخدم من النقود في التجارة الدولية لا يبلغ سوى ٣٪ أو ٤٪ من قيمتها^(٢)

(١) انظر مجلة The Economist ، ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ م ، ١٢٣٠ - ١٢٣١

(٢) جرد في (Coins) الجزء الثاني ص ٩

(٢) لوقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها

التجارة الدولية أسبق وجودها من التجارة الداخلية : قد يظن الانسان لأول وهلة أن التجارة الداخلية كانت أسبق ظهوراً من التجارة الخارجية ، وإن هذه لم تنشأ إلا نتيجة للتقدم الاقتصادي . وقد يكون هذا الظن صحيحاً لو نظر إلى التجارة الخارجية بالمعنى المعروف اليوم ، ولكن إذا نظر إليها بمعنى أوسع أمكن القول بأن أول أنواع المبادلات كان خارجياً ، أو عبارة أدق كان بين الأمر والقبائل . فقد أُنعت البعث في تاريخ القانون والنظم السياسية أن أساس المجتمعات القديمة كان الأسرة لا الفرد ، وأن الثروات كانت في المصور الأولى تملكها الأسر والقبائل . وقد كانت عملية البيع محاطة بإجراءات طويلة ومعقدة ، مما يدل على أنها كانت تتناول نقل ملكية الثروات بين الأسر والقبائل لا بين أفراد الأسرة أو القبيلة الواحدة . ومن هذا يتبين أننا إذا توسعنا في مدلول التجارة الدولية حتى جعلناها تشمل التعامل بين جماعة وأخرى ، أو بين أبناء الجماعات المختلفة ، فإنا نستطيع أن نقرر أن التجارة الدولية كانت أقدم أنواع المبادلات (١)

التجارة الدولية في العهد القديم والفرون الوسطى : لم يمكن للتجارة الدولية في العهد القديم والفرون الوسطى من الانتشار ما أصبح لها في العصر الحديث . وقد كانت في أول الأمر محصورة بين أيدي عدد قليل من الشعوب الصغيرة التي استطاعت بفضل مركزها الجغرافي وصفاتها الخاصة أن تحتكر النقل والتجارة ، وذلك كفيقية وقرطاجنة في العهد القديم والجمهوريات الإيطالية في القرون الوسطى . أما الشعوب الأخرى

فقد كانت وتطبيقاتها في هذا الميدان سلبية تنحصر في استقبال التجار الأجانب والكن في شيء كثير من الحيلة والحذر، إذ كانت الفكرة السائدة أن الأجنبي عدو البلاد الطبيعي، ولذا كان يوضع تحت رقابة خاصة وتعرض عليه قيود شديدة ومن أمثلة ذلك ما كان متبعاً في إنجلترا في عهد الملوك المعكسونيين والنورمانديين، إذ لم يكن يباح للأجانب أن يقدوا إلى المملكة إلا في أثناء الأسواق الأربعة الربعية التي كانت تقام كل عام وبشرط ألا يمشوا أكثر من أربعين يوماً، وفيما عدا ذلك كان يصح على التاجر الأجنبي أن يحصل على إذن خاص من الملك^(١)

ولقد ذهب كثير من الكتاب إلى أن ظهور الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية يرجع إلى تلك الفكرة، فقد زعموا أن أحكام الشريعة الإسلامية التي كان يرجع إليها في المعاملات المدنية كانت تعتبر غير المسلم عدواً لا يجوز له التعامل مع غير المسلمين أو التمتع بحماية الشريعة، ولهذا رأى الفريون ألا يرتبطوا مع البلاد التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية بمعاملات واسعة النطاق إلا على أساس تتمتعهم بقسط وافر من الحرية، ولذا اضطرا لحكام إلى منحهم امتيازات خاصة تفهم من الخضوع لأحكام الشريعة. ثم لما ضعف سلطان الحكومات الإسلامية تحول الأجانب الذين كانوا يجمعون بما يتألفون من منح السلاطين إلى قوة مهيمنة تجعل من تلك المنح حقوقاً ووسائل للسيادة. وقد فند هذا الرأي بعض المؤلفين المصريين^(٢)، إذ أن الدين الإسلامي من أكثر الأديان تسامحاً، ولم يرفض أمراء المسلمين — والدين الإسلامي في

(١) ولقد كان يتعين على الأجنبي في القرن الثالث عشر أثناء إقامته في لندن أن يسكن مع مواطن إنجليزي ولم يكن يجوز له أن يسبح بالبحر أو يزاول أي عمل يزاوله الإنجليزي أو يمشك أكثر من الأربعين يوماً — نيكلسون Nicholson في كتابه Principles of Political Economy الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٢) ونسب إلى ذكر منهم الأستاذ الخليل يحيى الدين يركان بك في مقدمة رسالته بالترجمة عن الامتيازات الأجنبية، طبعة سنة ١٩١٢

أوج قوته وعظمته — أن يتعاملوا مع غير المسلمين وأن يرتبطوا معهم بصلات الود والتماون. فالاحتيازات الأجنبية بشكلها الحالي إنما يرجع أصلها إلى رغبة السلاطين العثمانيين في ترغيب الأجانب في التزوج إلى بلادهم والتعامل معهم ، وهم في ذلك قد ساروا على سنة سنتها بعض الحكومات من قبل . فمن ذلك أنه لما سقطت الامبراطورية الرومانية استدعت حكومة القسطنطينية أهل النشاط من رعايا روما وأغرتهم على ذلك بوسائل الترغيب المختلفة ، ومن بينها ألا يسرى عليهم في الشرق إلا قوانين بلادهم ، وكذلك فعلت بعض المدن الإيطالية المستغلة بالتجارة مثل بيزا والبندقية ^(١)

ومن هذا يتبين أن كثيرا من الأحكام أخذوا منذ القرون الوسطى يتمتعون التجار الأجانب ببعض الامتيازات رغبة منهم في اجتذابهم إلى بلادهم ، إذ كانوا يعملون فيها من أنواع البضائع مالا تقصه ، ومقابل هذه الحماية كانوا يتقاضون منهم في أغلب الأحيان بعض رسوم تعد بمثابة مشاطرة لأرباحهم ، وهذه الرسوم هي أصل الرسوم الجركية الحديثة ، وهي كما نرى لم يكن يقصد بها في أول الأمر سوى الفاية المالية لأهمية الجركية . وهذا طبيعي ، إذ لم يكن في ذاك الحين صناعات تقتصر إلى حماية . ولكن منذ القرن السادس عشر تغير وجه المسألة تحت تأثير عاملين :

(الأول) أن الاكتشافات العظيمة التي حدثت في ذلك القرن جعلت أمام التجارة الدولية مجالا واسعا لم يكن معروفا من قبل . ولم يكن للتنافس الدولية أهمية تذكر وقت أن كانت التجارة الدولية لا تتناول من السلع إلا القليل مما يمد من مواد الترف ، مثل الأقمشة المزركشة التي اشتهرت بها البندقية ، والأسلحة القيمة ، وتوابل جزائر الهند الشرقية . ولكن منذ القرن السادس عشر أخذ يحظ أمرها ، إذ جعلت التجارة الدولية تنتشر وتتناول

(١) الامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد عبد الباقى ، طبعة سنة ١٩٣٠ ، ص ١١ — ١٥

الأشياء الشائعة الاستهلاك ، كالمنسوجات القطنية وغيرها

(الثاني) انه في ذلك العصر تكونت الدول الأوروبية الحديثة بما فيها من نظم اقتصادية متشعبة وما فيها من مصالح متنافرة . واخذت كل واحدة منها ترسم لها سياسة وطنية كان من أهم اغراضها أن تجعل من التجارة الدولية وسيلة لزيادة قوتها وغناها . وقد ارتكزت هذه السياسة على مجموعة من الآراء والاعتقادات أطلق عليها اسم « طريقة التجارين » *Mercantile Système* كما أطلق على مجموع الوسائل التي تدرعت بها الحكومات لتحقيقها اسم « سياسة التجارين »

الظروف التاريخية التي عاصرها التجار برونه : تعتبر طريقة التجارين وليدة ظروف تاريخية خاصة ، ولذا كان حسن فهمها متوقفا على الاطلاع بهذه الظروف . فقد تكونت الدول الأوروبية الحديثة كما تقدم ، وكانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تفتي بتنظيم التجارة والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية ، فلما ظهرت الوحدات السياسية الكبيرة بكون الدول الحديثة ظهرت أيضا مصالح أهلية واقتصاد أهل تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول في هذه الوحدات الجديدة تقوم في ميدان أوسع بالوظيفة التي كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يغالجون المسائل الاجتماعية يهتمون بالبحث في الوسائل التي تؤدي إلى إنماء الثروة الأهلية وزيادة إيرادات الدولة . وقد أطلق عليهم اسم التجارين (*Mercantilistes*) لشدة عنايتهم بأمر التجارة الخارجية ، ولأنهم ذهبوا إلى تشبيه الدولة بالتاجر ، يأني ربحها من فرق ما بين قيمة مبيعاتها (صادراتها) ومشترياتها (وارداتها) .

وفي هذا العصر أيضا اكتشفت الدنيا الجديدة ، فأخذت تمد الدنيا القديمة بمطارد عظيمة من الذهب والفضة ، فزادت الكميات الموجودة منها عن ذي

قبل ، فأحدث ذلك تطورا في الطريقة الاقتصادية القديمة ، إذ أصبحت النقود الذهبية والفضية أكثر استعمالا في المبادلات العادية . وقد أثرت أسبانيا إثر انهيارها على أثر جلبها الذهب والفضة من مناجم (بيرو) و (المكسيك) فبهرتها بأبصار السياسيين في البلاد الأخرى وأرادوا أن يحنوا حذوها في اجتذاب الذهب والفضة إلى بلادهم .

وقد أفسحت الاكتشافات الجديدة أمام الدول الأوروبية مجالا واسعا للاستعمار فسابقت إلى النزول فيه يحدوها عاملان : (الأول) أن تحصل من وراء ذلك على مقادير جديدة من الذهب والفضة . (الثاني) أن تحصل على مقادير جديدة من المواد الأولية وأن تفتح سوقا جديدة لمبيعاتها ، وكان الاعتقاد السائد أن تقدم لتجارة الخارجية يتطلب امتلاك أسطول تجاري يحمل منتجات المملكة إلى الخارج ، ويكون ما يتقاضاه من الأجور مصلح يرجع جديدا لها وإلى هذه الظروف الخاصة يضاف روح العداء الشديد التي كانت سائدة بين الدول المختلفة ، والتي امتدت آثارها من ميدان السياسة إلى ميدان التجارة . وقد كان أكبرهم رجلا السياسة أن يحمي سوق مملكته من غزو منتجات البلاد الأخرى ، وأن يعمل في الوقت نفسه على فتح أسواق جديدة لمنتجات بلاده .

طريقة التجاربيين : اتحاد مؤرخو المذاهب الاقتصادية أن يحددوا معالم طريقة التجاربيين في النقاط الآتية (١) :

(١) عماد هذه الطريقة هو الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية ونفعا ، ولذا يصح تزويد البلاد بأكثر ما يستطيع منها . وليس هذا كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاربيين في آرائهم لاعتقادهم أن المعادن الثمينة هي وحدها الثروة الحقيقية ، وإنما لاعتقادهم أنها

(١) ربينا في حصر هذه النقط إلى كتاب الأستاذ سيوتار في تاريخ المذاهب الاقتصادية :

Gonard, Histoire des Doctrines Economiques الجزء الأول ص ٨٨ وما بعدها

روح التجارة، لا سيما وأن انتشارها في ذلك الحين كان يتطلب زيادة كمية النقود المعدنية لقلة استخدام الائتمان في التعامل. يضاف الى هذا أن في توفر المعدنين النفيسين ما يمكن الدول من الاقتراق على ما أخذت تعده من الجيوش والأساطيل لا سيما وقد سادت طريقة الجنود المرتزقة، والدولة التي كان لديها قدر عظيم من الذهب والفضة رجعت كفتها في الحروب ^(١).

(٢) لزويد البلاد بالذهب والفضة يجب على الدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية وان توجه جهود الأمة جميعا نحو هذه الغاية، ولهذا يعتبر التجاريون من غلاة الحكوميين (étalistes) حتى لقد وصف بعض الكتاب طريقهم بأنها اشتراكية ملكية ^(٢). وعندما أن أقوى الوسائل للتأثير في الحياة الاقتصادية هي القوانين والقوانين ومالها من الأوامر الملكية

(٣) لما كان الغرض من هذه الطريقة الاحتفاظ بالذهب والفضة عند توفرهما والحصول عليهما عند عدم توفرهما تعين : (١) استغلال مناجم الذهب والفضة (ب) عرقلة خروج المعدنين النفيسين (ج) تشجيع دخولها . فاما الأمر الأول فليس في متناول كل الدول، ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة للآخرين ، إذ أن في مقدور كل دولة أن تحول دون خروج الذهب والفضة منها ، وذلك بتحريم تصديرها ، كما أن في استطاعتها أن تحبطها اليها، وذلك بتقليل وارداتها وزيادة صادراتها ، إذ أن الفرق بينهما يدفع بالمعدنين النفيسين . ولذا نادى التجاريون بأن أفضل الوسائل لزيادة المعدنين النفيسين في المملكة هو العمل على جعل ميزان التجارة في صالحها .

(٤) لكي تظهر الدولة بميزان تجارة موافق يمين تنظيم الصناعة والتجارة بما يحقق بالنسبة للصناعة تقدمها ورخص أثمان منتجاتها (وذلك كأن يمين

(١) منه الآراء ومالها مبسطة في كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الاول ص ٥٠

(٢) جوتار في كتابه للتدبير آتيا ص ٨٨

حد أقصى لأجور العمال وتشجع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة ،
وتنشأ بعض صناعات ملكية ... الخ . وبالنسبة للتجارة عرقلة الواردات
وزيادة الصادرات وإيجاد أسواق جديدة للصناعات الأهلية .

(٥) لما كانت هذه السياسة لا تنجح في كل البلاد في وقت واحد قال
التجار يرون بتمارض مصالح الأمم المختلفة وذهبوا يرددون تلك العبارة المشهورة :
لا ربح لأحد إلا بخسارة الآخر (Nul ne gagne qu'un autre ne perde)
سياسة الثواريين : ولقد صادفت هذه الآراء نجاحا كبيرا ، ونزلت من
نفوس رجال السياسة منزلة العقائد الثابتة ، فذهبوا بذرعون لتحقيقها بمختلف
الوسائل : فمن ذلك أنهم عمدوا إلى مناوأة استيراد السلع التي يمكن إنتاجها في
داخل المملكة ، فإدام أن استيراد أية سلعة يؤدي إلى زيادة الديون الخارجية
فإذا أمكن الاستغناء عن استيرادها وإنتاجها في الداخل أدى ذلك إلى
نقص هذه الديون ، ومن ثم إلى زيادة الثروة الأهلية . ولهذا كان الوزير الفرنسي
كبير (Colbert) وهو أكبر من عمل على تنفيذ سياسة التجارين في فرنسا يفرض
رسوما جمركية مرتفعة على المستورعات الأجنبية تشجعا للصناعة الوطنية ،
كما كان يكثر من إنشاء الصناعات الملكية . وعلى هذا النحو أيضا كانت إنجلترا
تشجع صناعاتها الأهلية وتمحسبها في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة ، وبالأخص
صناعات الصوف والحرير والحديد وكثير من الصناعات الصغيرة .

ومن ضروريات الأساليب التي عمدوا إليها أيضا عرقلة الاتجار مع بعض البلاد ،
ذلك أنه مادام أن الناية من التجارة الخارجية هو الحصول على المصنوعات الأجنبية
من طريق زيادة الصادرات على الواردات فكل تجارة لا تحقق هذه الناية يصح
مناوأتها ، ولذلك لم يكن الاتجار مع فرنسا مرغوبا فيه عند التجارين في
إنجلترا ، لأن التيف ومواد الترف - وهي الأشياء التي ترد عادة من فرنسا -
من شأنها ألا تؤدي إلى زيادة الثروة الإنجليزية ، على حين أن السلع الإنجليزية

المذهب التاريخي . ولم يتردد روسشر (Roscher) زعيم هذا المذهب في ألمانيا أن يقرر أن طريقة ظلت سائدة قروا من الزمان لا يمكن أن تكون على ضلال مبدئ^(١) ، كما رأينا من الكتاب عن يقرر أن العمل على تقدم الصناعة وتنظيم الإنتاج الأهلي وفقا لأساليب التجارين كان أمرا لا مندوحة عنه لتدعيم قوى الدول الأوروبية الحديثة ، وأنه دور ضروري من أدوار التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ولكننا نميل الى الاعتقاد مع كثير من الباحثين بأن طريقة التجارين كان ضررها أكثر من نفعها . فقد عاقت تقدم التجارة الدولية بما وضعته في سبيلها من العقبات ، كما عملت على إذكاء روح العداء بين الدول المختلفة ، ولذا كان عهد التجارين عهد حروب مستعرة بين إنجلترا وهولندا وفرنسا وأسبانيا . يضاف الى هذا أن سياسة الاستعمار التي سارت عليها الدول الأوروبية أدت الى تأخر المستعمرات وقيام الحروب بينها وبين الدول المستعمرة ، وكان من نتائج استقلال المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية ، والمستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية . وأخيرا فإن كثرة الذهب والفضة في بعض البلاد — وبخاصة اسبانيا — سبب ارتفاع الائتمان ارتفاعا سريعا وكثيرا ، مما أفضى الى التضخم على تجارة المبادرات فهدأ اسبانيا وكان من أهم عوائل اضطهادها^(٢)

الهدوء والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية في القرن التاسع عشر : أخذت طريقة التجارين في الانحيار تحت ضربات معاول النفويكرات في فرنسا وآدم سميث في إنجلترا ، فقد قام الأولون بدعوة شديدة في فرنسا الى اتباع مبدأ حرية التجارة والصلح حتى اتخذوا شعارا لهم تلك الجملة المأثورة

(١) وارد في بلات في كتابه التاريخ الى آخره ص ٢٦

(٢) انظر كتاب « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » في مجلة الهلال

أول ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ٢١١ - ٢٥٢

(Laisser faire, Laisser passer) . وقد حققت الثورة الفرنسية مبدأهم فيما يخص بحرية العمل ، وذلك بالنسبة لنظام الطوائف ، ولكنها لم تحققه فيما يخص بحرية التجارة ، لاسيما وأن الحروب المتتالية التي اشتبكت فيها فرنسا عقب ذلك لم يكن من شأنها أن تنهي الأسباب لتلك الحرية .

أما في إنجلترا فقد أخذت أفكار آدم سميث في حرية التجارة تؤتي ثمارها ، وساعد على ذلك ما حدث فيها من التطور الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظهرت فيها الصناعة الكبيرة ، نتيجة للاختراعات الميكانيكية التي حدثت في ذلك الحين ، ولم تكن هذه الصناعة تخشى المنافسة الأجنبية ، إذ كانت أفضل منها جودة ، في حين أنها كانت منقورة إلى الأسواق الخارجية ، إذ كانت تنجح إنتاجا كبيرا ، ولذا كانت ميولها تتجه ناحية حرية التجارة .

ورأى هذا التطور الاقتصادي يضاف تطور آخر في توزيع السكان . ففي القرن الثامن عشر كان السكان مجتمعين في المناطق الزراعية الغنية ، ولاسيما في الجنوب الشرقي من إنجلترا ، ولكنهم ابتداء من القرن التاسع عشر أخذوا يجمعون في موطن الإنتاج الصناعي على مقربة من مناجم الفحم ، وبخاصة في غرب أيرلندا ، ولانكشر ، وبلاد الوال . فانقسمت إنجلترا اقتصاديا إلى قسمين : إنجلترا الحضراء ، وهي عبارة عن إنجلترا الزراعية ، وفيها يسود نفوذ الاشراف المحافظين ، إذ كانت معظم الأراضي الزراعية في حيازتهم ، وإنجلترا السوداء ، وهي موطن للصناعات وحرية الاستبدال . ومالبت النزاع أن قام بين المنطقتين حول مبدأ حرية التجارة ، واشتد الكفاح بينهما على أثر العصبة التي ألتها كوين في منشستر للبطالة بإلغاء الرسوم الجمركية على القمح (Corn laws) . ولقد حمل كوين على هذه الرسوم حملة عنيفة ، مينا مافي موقف اللوردات من افتتات على الطبقات الفقيرة ، إذ كانوا يمانعون

في استيراد القمح من الخارج ، كي يستأثروا بالسوق الداخلي ، فيبيعوا فيه
 فتح أراضيهم بأثمان باهظة ، بينما يستفيدون من حركة تزايد السكان وما تؤدي
 إليه من زيادة ربح الأراضي الزراعية . وقد أخذت جهود كوربن وعصبة
 محكال بالنجاح ، ولأسيا منذ أن اعتنق السير روبرت يسيل الوزير الانجليزي
 المشهور مبادئ حرية التجارة ، فقد استطاع أن يجعل البرلمان الانجليزي على
 إلغاء الرسوم على القمح عام ١٨٤٦ . فكان ذلك بداية عهد حرية التجارة
 في انجلترا ، إذ أخذت تنهز في أثرها سائر قوانين حماية التجارة ، ومن بينها
 قانون كرومويل السالف الذكر . وابتداء من هذا الحين تحولت انجلترا من
 بلاد زراعية إلى بلاد صناعية تعتمد في تغذية سكانها على البلاد الأجنبية^(١) .
 أما فرنسا فاتها لم تجد عن طريق حماية التجارة بالرغم من كثرة تقلب
 الحكومات فيها ، وكان باستيا (Bastiat) قد أنشأ فيها سنة ١٨٤٦ عصبة
 على شاكله عصبة كوربن في انجلترا ، ولكنها لم تصادف نجاحا بالرغم من
 الجهود الجبارة التي بذلت في نشرها في سبيل تقرير حرية التجارة . وهذا الاخفاق
 في فرنسا يعزى إلى أن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مماثلة لظروف
 انجلترا . على أنه لما استتب الأمر ثا بلبون الثالث - وقد كانت سياسته العامة
 تقوم على التعرب من انجلترا - استطاع ان يعتمد مع الحكومة الانجليزية
 بدون استشارة البرلمان الفرنسي معاهدة تجارية في سنة ١٨٦٠ تضمنت
 تخفيضا كبيرا في الرسوم على كثير من الواردات الانجليزية . وقد قربت هذه
 المعاهدة في فرنسا بالاستياء ، ولكنها أحدثت في أوروبا تأثيرا كبيرا ، إذ عقد
 على مثالها كثير من المعاهدات التجارية بين مختلف البلاد الأوروبية ، حتى تبادر
 إلى الأذهان أن عهد حماية التجارة قد أشرف على الزوال ، وأن حرية الاستبدال
 آتية في كل البلاد لرب فيها ، ولكن سير الحوادث لم يحقق هذه الظنون .

ومما هو جدير بالملاحظة أن إحدى البلاد الكيرة - وهي الولايات المتحدة - لم تساهم في هذه الحركة ، فقد اتبعت مبدأ الحماية منذ نشأتها ولم تحدد عنه . ويرجع ذلك بالأخص الى أن إنجلترا كانت تحرم عليها إنشاء الصناعات بها وقت أن كانت تابعة لها ، وهذا التحريم كان من أهم الأسباب التي أدت الى تشوب الحرب بينهما ، فلما أن ظفرت الولايات المتحدة باستقلالها السياسي وجهت عنايتها الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وكانت نظرية حماية التجارة فيها تقوم على اعتبارين :

(١) أنها اذا أرادت أن تكون مستقلة عن أوروبا فمن المتعين أن تلتج بنفسها ما تحتاج اليه . (٢) ان السوق الخارجية قليلة الأهمية لها في حين أن السوق الداخلية عظيمة الأهمية . ولذا ولدت الرسوم الجمركية فيها مرتفعة منذ نشأتها ، ثم أخذت تنزله من عصر لآخر ولأسباب متغيرة . فقد كان البائع عليها في أول الأمر ضرورة حماية صناعاتها الناشئة ، ثم بعد سنة ١٨٦٦ أصبح البائع الرئيسي ضرورة الحصول على موارد جديدة لسد نفقات الحرب الأهلية ، ولما سددت هذه النفقات ظهر سبب جديد ، هو الحاجة الى حماية الأمان والأجور المرتفعة من منافسة الألمان والأجور المنخفضة في أوروبا . ولقد كانت الرسوم الجمركية التي فرضت في سنة ١٨٩٠ واشتهرت باسم رسوم ما كنسلي (MacInley) مرتفعة ، غصامت رسوم دنجسلي (Dingley) في سنة ١٨٩٧ فزادتها ارتفاعا ، كما شددت في اجراءات تحصيلها . ومن هذا الحين تبدأ شهرة الجمارك الأمريكية في الشدة ودقة الحساب . ومن بعد ذلك أخذت الرسوم الجمركية ترتفع تلو تلو تهبط أخرى تبعا لما كانت مقاليد الحكم بيد الحزب الجمهوري أم الحزب الديمقراطي ، فالأول من أنصار الحماية الشديدة ، بينما الثاني من أنصار الحماية المعتدلة . وأخيرا لما أثير نظام التروست (Trust) وخشى الأمريكيون تحككه في السوق الداخلية

إذا ترك فيها يأمن من المنافسة الأجنبية عمدوا الى تخفيض الرسوم الجمركية بعض الشيء .

وكذلك أراحت فرنسا في سنة ١٨٧٢ — بعد الحرب السبعينية — أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وذلك بإتقانها على المنتجات الأجنبية عبء الضرائب الجديدة التي اضطرت الى فرضها لتغطية نفقات الحرب والغرامة الجزية ، ولكنها لم تتمكن من ذلك في الحال لارتباطها بالمعاهدات التجارية مع الدول الأخرى ، ولم يجمع لها ذلك إلا في سنة ١٨٩٢ . ومن هذا الحين اندفعت فرنسا في تيار الحماية الجمركية ، ولا تزال تمن في ذلك الى وقتنا الحاضر .

أما ألمانيا فقد سلكت ازاء التجارة الدولية خططا تختلف باختلاف الظروف والأحوال . ففي سنة ١٨٣٧ أنشأ الاتحاد الجمركي بين الولايات الألمانية الفتنة ، تمهيدا لتحقيق وحدتها السياسية . ولما ظهرت بذلك سنة ١٨٧٠ وجرت عنايتها الى تكوين دولة اقتصادية عظيمة ، ولذا عمدت الى تشجيع صناعاتها الناشئة من طريق الحماية الجمركية . ثم لما اشتد ساعدها واحتاجت الى تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية عمدت الى عقد المعاهدات التجارية ولا سيما مع دول أوروبا الوسطى . واخيرا لما احتاجت الى موارد جديدة لتنفيذ برنامجها البحري العظيم في سنة ١٨٩٧ لجأت إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تلك الموارد .

وهذه الموجة الحماية التي انابت أوروبا وأمريكا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تسلم منها انجلترا نفسها ، فقد قام فيها جوزيف شمبرلين — الوزير الانجليزي المشهور — أثناء حرب الترنسفال ، بدعوة شديدة ضد أنصار حرية التجارة الذين اشتهروا في انجلترا باسم « مدرسة منشتر » . وقد كان يرسم بذلك إلى غاية سياسية هي توحيد الامبراطورية من الوجهة الاقتصادية ، وذلك يجعل البضائع البريطانية تتمتع بامتيازات خاصة عند دخولها إلى المستعمرات

البريطانية . ومقابل ذلك تمنح إنجلترا حاصلات مستعمراتها حق الأفضلية على غيرها ، وذلك بإعفاها من الرسوم الجمركية مع فرضها على حاصلات البلاد الأخرى المماثلة لها . ولكن لما كانت هذه الحاصلات تتكون من المواد الغذائية فقد كان من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى غلاء المعيشة في إنجلترا ، ولذا لم يقرها الشعب الإنجليزي ، وأفضت الانتخابات التي حصلت في ذلك الحين حول هذه المسألة إلى هزيمة حزب المحافظين وانتقال الحكم إلى حزب الأحرار . غير أنه بجانب فكرة التفضيل الإمبراطوري كانت هناك أسباب أخرى تدفع بإنجلترا في طريق الحماية ، وأهمها ضرورة الحصول على موارد جديدة لضخمة نفقاتها الحربية والبحرية التي تزايدت كثيرا قبيل الحرب الكبرى ، وكذلك لتغطية النفقات التي دعت إليها قوانين تأمين العمل ضد الأخطار المختلفة

ومما يمكن من إرفاقه عند نشوب الحرب العظمى لم يكن في أوروبا بجانب إنجلترا سوى بعض بلاد صغيرة مثل هولندا والدنمرك وبلجيكا هي التي ظلت تسير على مبدأ حرية التجارة . أما غيرها فقد ارتفعت حروح الحواجز الجمركية فيها ، وقامت حرب الرسوم بينها وبين جيرانها ، واثقثت عدوها إلى بلاد كانت تسير على مبدأ حرية التجارة من قبل ، كسويسرا والسويد والنرويج والبرتغال . ونعزى هذه الحالة إلى عدة عوامل أهمها الآتية: (١)

(١) تطلب النزعة الوطنية وما يلازمها من كراهية الشعوب الأخرى (٢) بقاء بعض اعتقادات التجارين الباطلة في أذهان الجماهير (٣) ظهور طبقات اجتماعية جديدة تحتاج إلى الحماية إزاء المنافسة الأجنبية (٤) عدوى الحماية إذ لا يكاد يأخذ بها بلد حتى تنسرب إلى غيره عملا بمبدأ عقالة المتل بالمثل

(١) يستأيل في كتابه The Commerce of Nations من ٤١

الحرب الكبرى والتجارة الدولية : جرت الحرب الكبرى في أذيلها

جملة عوامل تضاعفت على اشتداد حركة حماية التجارة التي اعطز بها عهد السلم المسلح الذي تقدمها . ومن أهم هذه العوامل ما يأتي :

(١) العامل النفسي . فقد كان من أهم أسباب الحرب الكبرى توقع الشعور الوطني ، وقد دعا طول الحرب تحسباً إلى اشتداد توقده . ومن طبيعة هذا الشعور أن يدعو إلى الرغبة في الاحتفاظ بالسوق الأهلية للمستعجمين الوطنيين ، وحماية المصالح اللازمة للدفاع الوطني

(٢) ارتفاع نفقات هذه الحرب فهي قد تجاوزت نفقات الحروب السابقة كما تجاوزت كل تقدير ، ولذا كان شديداً افتقار الحكومات إلى موارد جديدة ، لحدا بها ذلك إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة لموازنة ميزانياتها

(٣) ارتفاع سعر الصرف في كثير من البلاد بسبب تدهور قيمة عملتها الورقية ، وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع الصادرات فيها ، فعمل ذلك البلاد التي لم تدهور قيمة عملتها ، أو التي تدهورت بمقدار قليل - مثل إنجلترا - وأسبانيا وسويسرا واستراليا - على زيادة رسومها الجمركية لحماية أسواقها الأهلية من خطر الاغراق (dumping) الناتج عن ذلك ، وهو ما يطلق عليه الانحياز اسم (exchange dumping)

(٤) ظهور عدد كبير من الدول الصغيرة متشبعة بروح العداء نحو جيرانها وشديدة الاعتماد باستقلالها . ولقد أصبح من أشد ضروب الإصلاح ضرورة في أوروبا الوسطى تخفيض الحواجز الجمركية فيها ، والقضاء على الموانع التي تعترض حركة الصادرات والواردات وتحويل دون حل مسألة أوروبا الوسطى ، وهي تلك المسألة الاقتصادية التي تشغل بال الساسة جميعاً في الوقت الحاضر .

(٥) انصراف جمهوريات أمريكا الجنوبية والمصعرات الانجليزية إلى إنشاء المصانع فيها واهتمامها بأن تصبح بدورها بلاداً صناعية بعد أن كانت مجرد بلاد زراعية ، فحدا ذلك بها إلى حماية مصانعها الناشئة

ومن أم الصعوبات التي تعرض حرية التجارة في الوقت الحاضر عدم وجود نقطة ارتكاز لها في بلد ما . وقد كانت كل من هولندا وإنجلترا - إلى عهد قريب - متفلا قويا لحرية التجارة ، ولكن هولندا فقربها من ألمانيا اضطرت إلى اتخاذ بعض الوسائل لحمايتها من أخطار الاغراق الناشئ عن عملية الصرف (exchange dumping) ، في حين أخذت إنجلترا منذ سنة ١٩٢١ تميل صراحة ناحية حماية التجارة^(١) ، وقد ظهر ذلك واضحا في قانون حماية الصناعات سنة ١٩٢١ (The Safeguarding of Industries Act) الذي اشتمل على ثلاثة أنواع من نصوص الحماية^(٢) :

- (أ) نصوص تفرض منها حماية ما يسمى (key industries) ويراد بها الصناعات التي يوقف عليها انتاج صناعات أخرى كثيرة ولحق حانت إنجلترا أثناء الحرب كثيراً من الخسائر من جراء افتقارها اليها ، ولذلك ترات ضرورة حمايتها تشجيعا لانتاجها ونموها واستعدادا لطوارئ حرب جديدة ، وذلك كمصناعات المواد الكيميائية وأدوات الجراحة والنظر ، وهي صناعات لم تكن قبل الحرب مزدهرة إلا في ألمانيا . (ب) نصوص تفرض منها حماية الصناعات البريطانية ضد الاغراق ، وقد عرفه هذا القانون بأنه البيع في السوق البريطانية ضمن أقل من ثغرات الاتاج في البلد الأصل . (ج) نصوص تفرض منها حماية الصناعة البريطانية ضد منافسة البلاد ذات الصرف المتدهور^(٣)

(١) انظر في عمير فاشنـ Oignout, L'après-guerre et la Politique Commerciale ص ١٣١ وما بعدها

(٢) يستأيل في كتابه « The Commerce of Nations » ص ٦٨ وما بعدها—
 وسيفغريد Siegfried في محاضراته « Politique Commerciale des Principales Puissances » القسم الأول ص ٢٩

(٣) وقد اتفقنا ذلك أن يكون مقدار التصور ٣٣ ٪ على الأقل وألا تكون ثغرات النيت في البلاد ذات الصرف للتصور قد زلت بنسبة تصوره . أما مقدار الرسوم الحامية هي ٣٣ ٪ من قيمة البضائع المستوردة .

وقد أدى انحصار حرب المحافظين في الانخابات البريطانية الأخيرة إلى عدول إنجلترا نهائياً عن مبدأ حرية التجارة، فقد فرضت رسوماً مقدارها ١٠ ٪ من قيمة كل الواردات ما عدا منتجات خاصة، ثم اضيفت إليها رسوم أخرى لهاصفة الحماية تناولت كثيراً من المواد المصنوعة والنصف المصنوعة^(١). وأخيراً لما أن عقد مؤتمر أوتواي بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها المستقلة والهند تقرر فيه الأخذ بمبدأ التفضيل المبركي بين بريطانيا ومستعمراتها من جهة، واتباع مبدأ حماية التجارة نهائياً إزاء الدول الأجنبية من جهة أخرى^(٢)، **الأزمة العالمية والسياسات التجارية:**^(٣) جاءت الأزمة المالية بموالم جديدة كان من شأنها أن أقضت إلى الافراط في تقييد التجارة الدولية، فكان هذا الافراط سبباً جديداً لاشتداد الأزمة وامتداد أخطرها. وتمادى من خطورة الأمر أن هذه الأزمة وقعت في وقت كانت عروج الرسوم المبركية فيه مرتفعة في كل مكان، حتى أنه لما عقد المؤتمر

(١) Le Mois عدد ١٤ ص ٧٣ وعدد ١٥ ص ٧٠

(٢) ومن أهم ملخصات هذه الاتفاقات أوتواي: أن تمنح بريطانيا في مستعمراتها رسوم تفضيلية، كما نرى الاتفاقات بينها وبين كندا وأستراليا ونيوزلندا الجديدة على أن الرسوم المبركية لا يجوز أن تمنح صناعات هذه المستعمرات ضد الواردات البريطانية إلا إذا كان في استطاعة هذه الصناعات أن تحتفظ بكيانها وتتنم. وكذلك نص في بعض الحالات على أن الرسوم المفروضة على المنتجات البريطانية لا يجوز أن تتجاوز الفرق بين تخلفات الإنتاج في بريطانيا وتخلفات إنتاجها في المستعمرات. ومطابق ذلك تمنح بريطانيا حاصلات مستعمراتها تفضيلاً في المعاملة وذلك بأن يترك دخلها في بريطانيا حراً بينما تفرض رسوم مقدارها ١٠ ٪ في المائة على أنواع كثيرة من الواردات الأجنبية المماثلة لها. ولا يجوز لبريطانيا أن تخضع هذه الرسوم إلا بالاتفاق مع مستعمراتها. وكذلك نصت بريطانيا بأن تفرض رسوماً جديدة وتزيد الرسوم على بعض المواد الثمينة التي ترد من البلاد الأجنبية — مجلة Le Mois عدد ٢٠ ص ٧٥ — ٧٠

(٣) انظر في ذلك الكتاب القيم «Recovery» لؤلفه Sir Arthur Salter مدير القسم الاقتصادي في وزارة المالية. ص ١٧١ — ١٩٥

الاقتصادى العالمى فى جنيف سنة ١٩٣٧ قرر بالاجماع أن العقبة الرئيسية التى تعرض سبيل الرخاء فى العالم هى الرسوم الجمركية . وكانت قرارات هذا المؤتمر قد أحدثت بعض الأثر فى الستين التاليين ، فقد وقعت حركة ارتفاع الرسوم الجمركية فى كثير من البلاد ، وخفضت فيما بعض الرسوم ، كما عقد فى سنة ١٩٣٨ بعض المعاهدات التجارية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن فترت بعد ذلك . ثم وقعت الأزمة المالية فى شهر يونيو سنة ١٩٣١ فادت إلى فرض قيود جديدة على التجارة الدولية ، إذ كان من نتائجها وقف حركة القروض الخارجية ، وبذلك أصبح جذر على الدول التى كانت تعتمد على هذه القروض فى سداد ما عليها من أقساط الديون السائجة ودفع أثمان جزء كبير من وارداتها أن تواصل الشراء فى الخارج ، وأصبح يحين عليها أن تصلح ميزانها التجارى بحيث تكون فيه زيادة فى الصادرات على الواردات تمنحها حل أداء أقساط ديونها الخارجية . ولكنها إذ كانت عاجزة عن زيادة صادراتها لمقاومة الدول الأخرى لذلك فلم يبق أمامها سوى تقييد وارداتها؛ فزيدت الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية ، وبلغ الأمر فى بعض الأحيان حد تحريم دخول جانب منها ، أو على الأقل تحديد مقدار ما يجوز استيراده ، على حين كان تدهور قيمة عملة بعض البلاد بمثابة رسوم جديدة على الواردات ، بينما كان فرض الرقابة الشديدة ووضع القيود على تجارة أدوات الائتمان الأجنبية (Devises étrangères) فى دول أوروبا الوسطى من أشد ما منيت به التجارة الدولية ^(١) . وقد أدى ذلك كله إلى شل حركة التجارة الدولية حتى هبطت

(١) نجد معلومات وافية عن ذلك فى مقالة :

Elver, Le contrôle des devises et le maintien nominal de l'el-

alon — or من مجلة الاقتصاد السياسى الفرنسية وعنوان :

(Questions monétaires de l'heure présente) من ٤٢ — ٦٨ وأيضاً

في مقالة : Hantos, La Situation Monétaire en Europe Centrale :

مجلة Le Monde Nouveau عدد خاص بالمؤتمر الاقتصادى من ٢٨ — ٣٣

قيمتها في أواخر سنة ١٩٣٧ إلى نحو الثلث مما كانت عليه في أواخر سنة ١٩٢٩ .

وقد عالجت هذه المسألة لجنة الخبراء التحضيرية للمؤتمر القدي والاقتصادي العالمي ، وأفضت بملاحظاتها في تقرير رفته في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ ، ومنه يتبين أن العوامل الرئيسية التي أدت بالتجارة الدولية إلى هذه الحالة السيئة هي^(١) :
(١) عوامل نقدية ومالية : فكثير من الدول اضطرت إلى فرض قيود ثقيلة على الواردات ، حماية لقيمة نقودها من خطر التدهور ، بسبب عجز ميزانها الحسابي ، وتلك بالخاص الدول التي تحمل أعباء ديون ثقيلة في الخارج . وقد لجأت إلى ذلك عند ما أصبح يصدر عليها الحصول على قروض جديدة تستخدمها في دفع ماعليها من فوائد وأقساط الديون القديمة .

(٢) تدهور أسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية ، فقد كان لها أسوأ الأثر في الدول التي تعتمد على تصدير هذه الحاصلات في سداد قيمة وارداتها ، وإيفاء تعهداتها ، وكذلك في الدول التي تنتج هذه الحاصلات دون أن تصدرها . وقد دعا ذلك الأذى إلى تقييد وارداتها وبخاصة من المواد المصنوعة لتعسين ميزانها الحسابي ، كما حمل الثانية على فرض قيود ترمي إلى تحديد كمية الواردات من الحاصلات الزراعية أو تحريم دخولها ، وذلك حتى لا تكسح أسعار حاصلات زراعتها الأهلية بتيار التدهور العالمي .

(٣) تضيق نطاق الأسواق الخارجية ، وتسرب بضائع الدول ذات العملة المدهورة للقيمة إلى أسواق الدول ذات الأسعار المرتفعة والعملة السليمة ، فقد دعا ذلك الدول الأخيرة إلى تقييد وارداتها من المواد المصنوعة . وقد كان من جراء العقبات التي وضعت في سبيل الواردات في بلاد كثيرة أن تحول مجرى التجارة الدولية من أسواقها الأصلية إلى أسواق أخرى لم تكن قد أوجدت بعد

(١) ملحق ٤٤ The Economist ٢٨٤ يناير سنة ١٩٣٣

أبوابها تحمل ذلك أيضا دولا مختلفة كانت في الأصل ترغب عن تقييد التجارة على حاية أسواقها .

وقد كانت مسألة القيود المفروضة على التجارة الدولية من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي افتتح في لندره في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ، ولكنه اصطدم في مجالها بمسألة تقلبات سعر عملة بعض البلاد الرئيسية ، ولما لم تقبل هذه البلاد تبوت عملتها في الحال انخرط عقد المؤتمر دون أن يوفق إلى حل ^(١)

(٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية

تقوم التجارة الخارجية على أصول خاصة تميزها عن التجارة الداخلية ، وليس ذلك لأن التجارة الخارجية تجاز حدودا سياسية فيمكن منها أو فرض رسوم عليها فحسب ، وإنما أيضا وبالأخص لأسباب نظرية فطن لها الاقتصاديون أصحاب المذهب الحر القديم (المذهب الكلاسيكي) في إنجلترا ، ولذلك أفردوا للتجارة الدولية دراسة خاصة كما وضعوا لها نظرية اشتهرت باسم نظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

(١) جاء في تقرير اللجنة التي عهد إليها المؤتمر معالجة مسألة السياسة التجارية ما يأتي : « كل من مفروضا منذ البداية أن عمل اللجنة يقوم على أساس تمييزية المسألة في الدول المختلفة أو على الأقل بانها متلا ، ولكن لما اظهرت الحوادث أن هذا الفرض لا يمكن تطبيقه على الأقل في الوقت الحاضر وأن الدول كثيرة ازاد تقلبات سعر الصرف ضرورة الاحتياط بحريتها في الصرف كلفة ، سواء كانت ذلك في مسألة القيود الخاصة بكمية الواردات ، أو الرقابة على عمليات الصرف الخارجي ، أو الرسوم الجمركية . على حق رأي مندوبين آخرين أن الحاجة تدعو إلى وضع برنامج إيجابي وإنشائي يتضمن الوسائل التي تكون الدول على استعداد لاتخاذها في مسألة السياسة التجارية الدولية من حيث تقييد القيود . وهذا التباين في الرأي جعل الاتفاق الإجماعي مستحيلا » — ملحق مجلة The Economist ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٣ ،

الأسباب التي تدعو إلى تمييز التجارة الخارجية عن الداخلية : أوضح ريكاردو ، ومن بعده ستوارت ميل ، أن التجارة الخارجية تتميز عن الداخلية في أن الأولى تحصل بين جماعات غير متنافسة (non-competing groups) ويقتصد بذلك جماعات لا يفضل فيها العمل ورأس المال بحرية وسهولة ، في حين أن الثانية تحصل داخل جماعات ينتقل فيها العمل ورأس المال بسهولة وسرعة . ولذا كانت فكرة الدولة في التجارة الدولية تقوم على اعتبارين :^(١)
(الأول) سهولة انتقال العمل ورأس المال داخل الجماعة المعتبرة دولة
(الثاني) صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الجماعات المعتبرة دولاً^(٢)

أسباب صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) صعوبة انتقال المال : أنه وأن يكن انتقال العامل من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة لا يتحقق بكل ما يصحق به انتقال حجر الشطرنج من مربع إلى آخر إلا أنه ليس عسيراً في الحلة . فارتفاع بسيط في الأجر في إقليم يجذب إليه المال من الأقاليم الأخرى ، إذ أن هذا الانتقال لا يكبد

(١) باستايل كتابه Theory of International Trade ص ٥

(٢) وبما أن هذا المصطلح الاسمي توجد فروق أخرى أهمها :

(الأول) أنه في التجارة الداخلية يبرهن قيمة الأشياء بوحدة من النقود واحدة على حين أنه في التجارة الخارجية يبرهنها بوحدة من أو وحدات مختلفة . وهذا لن يمكن له أهمية في الظروف العادية ، نظراً لأن التجارة الدولية مبنية على التفاوض ، إلا أنه في الأولات التي تكثر فيها تقلبات قيمة النقود أصبح عظيم الأثر في التجارة الدولية

(الثاني) أن التجارة الداخلية لا يمر عليها عائق من التكاليف أو الموانع ، بينما أن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية . وهذه الحقيقة قلها عمر : فإذا كانت التجارة الدولية بين الشعوب التي تسكن لغة واحدة وقعت إلى أصل واحد أدين الشعوب التي تتكلم لغات مختلفة بعضها أكثر تقدماً منها بين الشعوب الأخرى

(ثالثاً) أن الرسوم الجمركية وما إليها من الموانع الصاعدة آراء في التجارة الدولية على حين أنه لا وجود لها في التجارة الوطنية .

عقبات كثيرة ، كما أنه لا يقصصهم بعيداً عن موطنهم الأصلي ولا عن أهلهم وعشيرتهم . ولكن الأمر ليس كذلك في حالة المهاجرة من دولة إلى أخرى ، ولا سيما إذا كانت إلى دولة غائبة ، إذ يحترض ذلك عقبات همة لا يقدم العامل على مواجهتها إلا إذا توفرت لديه بواعث أقوى من التي تدفعه إلى الانتقال داخل حدود دولته . وقد أجمل « كيرنس » (Cairnes) هذه العقبات فيما يأتي : (١) المسافة الجغرافية وهي التي تجعل الانتقال ولا سيما إلى البلاد البعيدة كثير النفقات والغربة شديدة الوطأة . (٢) تباين النظم السياسية . (٣) تباين اللغة والدين والعادات الاجتماعية ، وبالجملة تباين صور المدينة . وهذه العقبات تهون بالنسبة للسكان القاطنين على الحدود ، إذ يسهل عليهم اجتيازها من جانب إلى آخر ، وكذلك عندما يجدون جالية قوية من مواطنهم في البلد الذي يقصدون إليه .

على أنه مهما كانت هذه العقبات عظيمة فانها لا تحول دون مهاجرة العمال إذا كان الباعث قويا . وليس أدل على ذلك من تيار المهاجرة الشديد الذي جعل منذ سنة ١٨٠٠ يحمل إلى بقاع الدنيا الجديدة والمستعمرات في الدنيا القديمة خلقا كثيرا من سكان أوروبا (١) . غير أنه مع ذلك لا يزال هناك فرق كبير بين سهولة تنقل العمل داخل حدود الدولة الواحدة وصعوبة تنقله بين الدول المختلفة . فقد يكون تفاوت في الأجر بمقدار الضعف بين دولتين مثيرة للحركة مهاجرة شديدة بينهما ، في حين أن تفاوتنا بنسبة ٢٠ ٪ لا يدعو إلى ذلك ، ولو أنه يكون كافيا لحل العمال على الانتقال من جهة إلى أخرى في الدولة الواحدة (ب) صعوبة انتقال رؤوس الأموال : تنقل رؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة المنظمة بسهولة وسرعة ، نظرا لتقدم وسائل المواصلات وانتشار

(١) وأرد في مبتدأ (Theory of International Trade) ص ١٢ بالهامش

(٢) انظر في وصف هذا التيار وأبواب كتابنا في الاقتصاد السياسي الجزء الأول

تداول الأوراق المالية، وتعدد المصارف التي تنقل رؤوس الأموال بسرعة إلى الجهات التي تنحصر إليها. ولقد كانت سهولة تنقل العمل ورأس المال من أهم العوامل التي ساعدت على توطن الصناعات في المناطق التي تتوفر فيها مزايا خاصة، كالقرب من المناجم، أو مساقط المياه، أو مراكز إنتاج المواد الأولية، أو مراكز المواصلات الرئيسية... الخ. ولقد أصبح تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة أسهل من تنقل العمل؛ فـ رؤوس الأموال اليوم تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى على شكل كيالات، أو شركات، أو أذون تليفونية، أو أسهم وسندات، ولما يقول Bagehot^(١) : إنه يوجد دائماً رأس مال دولي يجري إلى كل مكان تظهر فيه الحاجة إليه ويجذب به سر الفائدة

والتي زادت حركة تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة في العهد الأخير فكانت كلها خامرها شيء من الخوف في دولة أو ضمنت ثقتها في نظامها للتفدي أو المالي سارعت إلى الانتقال إلى دولة أخرى تتوفر فيها أسباب الثقة والطمأنينة، وقد حل ذلك السلطات في كثير من الدول على اتخاذ وسائل شديدة للحيلولة دون فرار رؤوس الأموال منها. ولكن هذه حالة شاذة لا تلبث أن تزول بزوال الظروف الاستثنائية التي يجتازها العالم الآن وتبقى الحقيقة الآتية وهي : أن رؤوس الأموال في الأوقات العادية تفضل أن تبقى في بلدنا الأصلي للمستثمر فيه، فإذا كان هناك وجهان للاستثمار أحدهما وطني والآخر أجنبي توفرت فيهما ضمانات واحدة وكان سعر فائدتهما واحداً فإن الرأسمال يفضل الأول لأسباب كثيرة منها : أنه يستطيع أن يراقب سعر المشروع المستثمر فيه رأس ماله، وأن يحصل على العوائد والأرباح بدون تعرض لخطر تقلبات سعر الصرف، ودفع الضرائب الأجنبية التي تضاف أحياناً إلى الضرائب الأهلية، كما يسهل عليه الدفاع

عن حقوقه عند قيام نزاع بينه وبين المدينين اذ يفصل في ذلك عما كره القومية والمخلاصة أنه وإن يكن تنقل عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة قد أصبح أسهل من ذي قبل ، وذلك لتقدم وسائل المواصلات وتزايد القشابة والخصاس في النظم السياسية والاجتماعية بين الدول الحديثة ، ولكنه مع ذلك لا يزال أصعب من تنقلها داخل الدولة الواحدة ، ولذا يقول ستوارت ميل : إنه يكفي باعث صغير لكي ينتقل رأس المال وحتى العمل من وارويكشير الى يوركشير ، في حين لابد من باعث أكبر كي ينتقل الى الهند أو المستعمرات أو إندونيسيا . وقد ينتقل رأس المال الى فرنسا والمالينا وسويسرا بنفس السهولة التي ينتقل بها الى المستعمرات ، ولكن لا ينتقل الى البلاد غير المتقدمة أو التي بدأت في التقدم كروسيا الا اذا كانت هناك أرباح استثنائية كبيرة (١)

ويلاحظ من الجهة الأخرى أنه لما كانت صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة لا تحول دون انتقالها إذا توفرت بواعث قوية فان الدول لا تستير من تلك الوجهة جماعات غير متنافسة تماما ، كما أن سهولة انتقال العمل ورأس المال بين اجزاء الدولة الواحدة ليست كاملة . ولذلك فان الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية هو فرق في الدرجة فقط ، ولكنه مع ذلك كاف لأن يجعل للتجارة الدولية نظرية خاصة (٢)

نتائج صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) من حيث الأجور والفاصلة : سهولة انتقال العمل داخل حدود الدولة الواحدة تميل الأجور الى التساوي في كافة انحاءها في الأعمال التي يتساوى فيها البناء وتبادل المزايا . ذلك أنه إذا ارتفعت الأجور في ناحية

(١) داردي Taussig, Selected Readings in International Trade

ص ٢١ - ٢٢

(٢) جريغ ، في (International Trade) ص ١٢

مرح إليها العمال من التواحي الأخرى للاستفادة من الأجر المرتفع ، فيدعو ذلك إلى ارتفاع الأجور في الجهة التي يخرجون منها لتقص الأيدي العاملة فيها ، وهبوطها في الجهة التي يدخلونها لزيادة الأيدي العاملة فيها . فعلى أثر حدوث سلسلة من التنقلات بين العمال في الجهات المختلفة تعود الأجور الحقيقية إلى التساوي في كافة أنحاءها ، وكذلك تتساوى الأجور الاسمية (بفرض أن قوة شراء النفود واحدة في جميع اجزاء الدولة الواحدة) . ولكن الأمر على خلاف ذلك بين الدول المختلفة : فان الأجور الحقيقية يمكن أن تظل فيها متفاوتة بصفة دائمة ، وأنها كذلك في الواقع . وذلك بسبب العقبات التي تعصد العمال عن المهاجرة الخارجية بالرغم من هبوط أجورهم في بلادهم الأصلية وارتفاعها في البلاد الأخرى ، ولذلك كانت الأجور في الهند أو الصين أقل منها في البلاد الأوروبية ، وهي في البلاد الأوروبية دونها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك في النوع الواحد من الأعمال

وكذلك داخل الدولة الواحدة تتساوى قائمة رؤوس الاموال في أنحاءها المختلفة في وجوه التثمر التي تتبادل فيها الأخطار وآجال القروض ، ولكنها تتباين في البلاد المختلفة ، وذلك رغما من أن رؤوس الاموال أسهل تنقلا من العمال . فالتد كان سعر قائمة القروض العقارية في فرنسا قبل الحرب الكبرى $\frac{1}{2}\%$ في حين أنه كان في مصر يتراوح بين $\frac{7}{100}\%$ و $\frac{9}{100}\%$ مع أن الضمانات والآجال واحدة في الحالتين

(ب) من حيث قيمة الاستبدال وسعر البيع : تبيل قيمة استبدال السلع داخل حدود الدولة الواحدة إلى أن تصعد تبعاً للنسبة بين تكاليف إنتاجها الحقيقية ، أي تبعاً لقيمتها بالعمل (القوي من نوع واحد) ورأس المال الذي يذل في إنتاجها : فإذا كان إنتاج السلعة « أ » يتطلب من العمل ورأس المال ضعف ما يتطلبه إنتاج السلعة « ب » فإن السلعة « أ » لا يمكن أن تستبدل بالسلعة

« ب » وإلا لانصرف منتجوها إلى إنتاج السلعة « ب » . فيدعو ذلك إلى تزايد كمية السلعة « ب » وتناقص كمية السلعة « أ » وهو الأمر الذي يدعو إلى هبوط قيمة السلعة « ب » وارتفاع قيمة السلعة « أ » حتى تعود قيمة الاستبدال بينهما متناسبة مع تكاليف إنتاجها . ولكن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية ، فإن صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة يجعل قيمة استبدال السلع فيها لا تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف إنتاجها الحقيقية . فقد نستبدل السلعة الانجليزية « أ » بالسلعة الفرنسية « ب » بحالة منتظمة حتى ولو كان صنع السلعة الأولى في إنجلترا يتطلب من العمل ورأس المال أكثر مما يتطلبه صنع السلعة الثانية في فرنسا ، ولتأخول ريكاردو : إنه لا يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ عامل انجليزي بناتج عمل ٨٠ انجليزي آخر ، ولكن يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ انجليزي بناتج عمل ٨٠ برتغالياً أو ٦٠ روسياً أو ١٢٠ اسبانياً^(١) وكذلك لا يتجه أرباح المنتجين في مختلف الأمم نحو التساوي كما تتجه في السوق الداخلية . وقد عبر عن ذلك ستوارث ميل بقوله : لو أن في استطاعة المنتجين في إنجلترا أن يتفكروا عصانهم إلى أمريكا أو الصين كلما أنسوا في ذلك فائدة لأصبحت الأرباح واحدة في جميع أنحاء العالم ولأصبحت كل سلعة تتسج في البلاد وفي الأمكنة التي يأتي فيها القدر الواحد من العمل بأكثر مقدار وبأجود نوع من المنتجات^(٢)

فاذا كانت القيم في التجارة الدولية لا تتجه نحو التعادل مع تكاليف إنتاجها الحقيقية فكيف تتحدد إذن هذه القيم ؟ هذا ما سيبحثه البحث في نظرية التكاليف النسبية

(١) وورد في تجميع (Selected Readings) ص ٩

(٢) تجميع في كتابه التاريخي آفا ص ٢١

الآخر في كلا الصناعتين . غير أنه في صنع القبعات يفوق منافسه بمقدار ١ في حين أنه في صنع الأحذية يفوقه بمقدار ١ . وحيلة يكون خيرا للفريقين أن ينقطع الرجل الماهر الى صنع الأحذية والأقل مهارة الى صنع القبعات^(١) وكذلك الحال بين الدول، فقد تستطيع الدولة ا ب تكاليف قدرها ١ جنيه أن تنتج « ١٠ » وحدات من السلعة م أو « ٨ » وحدات من السلعة هـ، في حين أن الدولة ب لا تستطيع بنفس التكاليف أن تنتج سوى « ٥ » وحدات من السلعة م أو « ٧ » وحدات من السلعة هـ . ومن هذا يجب أن الدولة ا متفوقة في إنتاج السلعين ، غير أن تفوقها في إنتاج السلعة م أعظم من تفوقها في إنتاج السلعة هـ . وعلى ذلك يكون خيرا لها أن تخصص قواها لإنتاج السلعة م وأن تستورد السلعة هـ . أما ب فلها ضعيفة في إنتاج السلعين ، غير أن ضعفها في إنتاج السلعة هـ أقل من ضعفها في إنتاج السلعة م ، وعلى ذلك يكون خيرا لها أن توقف قواها على إنتاج السلعة هـ ، وأن تستورد السلعة م . وهذا ما يظهر جليا من الجدولين الآتيين :

ا بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ١٠ م

ا ٥ ٥ ١ ٥ ٥ ٨ ٥

١٠ م = ٨ هـ

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٥ م

ب ٥ ٥ ١ ٥ ٥ ٧ ٥

٥ م = ٧ هـ ، اي أن ١٠ م = ١٤ هـ

وعلى ذلك تستطيع كلا الدولتين من قيام التجارة الدولية بشرط أن يحصل الاستبدال بينها بنسبة تضمن لكل منها الحصول على أكثر مما تحصل عليه لو لم يقع بينها الاستبدال هـ فلذا صدرت الدولة ا « ١٠ » وحدات من م فإنها

(١) يستأيل في (Theory of International Trade) ص ١٤

ترجع من هذه العملية طالما أنها تستطيع استبدالها في أي مقدار أكثر من ٥٧، وكذلك ترجع طالما أن ١٠ م تستبدل فيها بأي مقدار أقل من ١٤ م . ولهذا الحالة مثل كثيرة ، فمن ذلك أن مصر تستطيع أن تسج القمح بنفقات أقل من استراليا ورومانيا ، ولكنها كانت إلى عهد قريب تستورد منه مقادير عظيمة ، وذلك لأنها تفضل أن تخصص أراضيها لزراعة القطن إذ أن نفوقها في إنتاجه أعظم من نفوقها في إنتاج القمح .

وقد ضرب لذلك كيرنس (Cairnes) مثلا آخر : وهو ما حدث في استراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب فيها ، فقد جعلت تستورد من شمال أوروبا ما تحتاج إليه من الأخشاب للبناء ، ولو أنه كان في استطاعتها أن تحصل عليه من غاباتها بنفقات أقل ، ولكن قوة إنتاج مناجم الذهب فيها كانت عظيمة بحيث أنها وجدت من الأوفق لها أن تستخدم الأيدي العاملة في استغلال هذه المناجم وأن تستورد من أوروبا الخشب وتصدر إليها الذهب .

ويقول الأستاذ باستايل : إن جزيرة جرمي نفوق إنجلترا في إنتاج القمح ولكن إذ كان نفوقها في إنتاج التما كهة والمخضر الجديدة أعظم انصرفت إلى زراعتها مستوردة ما تحتاج إليه من القمح من الخارج^(١)

(١) باستايل في كتابه المبادئ آتاً ص ١٦ بالهامش

الفصل الثاني

نظرية التجارة الدولية

يتناول موضوع التجارة الدولية طائفة من أهم المسائل وأصعبها في علم الاقتصاد، وذلك كالأحوال التي تقوم فيها التجارة بين الدول المختلفة، وأنواع السلع التي تتناولها، وتحديد قيمة الاستبدال بينها، وتوزيع الربح الناشئ عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة، والعوامل التي يؤثر عليها مقدار التجارة الدولية في كل منها. والبحث في هذه المسائل هو أساس ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

وقد عالج الاقتصاديون - أصحاب المذهب الحر القديم - هذه المسائل، وحاولوا الإجابة عن كل منها. غير أنها لما كانت كثيرة التعقيد بدأوا بفرض حالات بسيطة أهدوا منها عمدا كل العناصر التي تدعو إلى تعقدها. ثم جعلوا يرتقون تدريجاً إلى الحالات المركبة مقترين بذلك من الحياة العملية. وقد اشتهرت أبحاثهم في ذلك باسم نظرية التكاليف النسبية (Theory of Comparative Cost)

(١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها

عن الاقتصاديين الإنجليز ومن بعدهم الأمريكيين بالبحث في نظرية التكاليف النسبية، وأحوال تطبيقها، على حين أعرض عنها أغلب الاقتصاديين في القارة الأوروبية، لاعتقادهم أنها مجرد تحليل علمي، ليس له كبير أهمية عملية. وعندئذ أنهم في ذلك غير متصفين، فهذه النظرية - كما سطرها كبار الاقتصاديين الإنجليز والأمريكيين - ليست تحليلًا علميًا وإنما تحسب، بل هي أيضاً ضرورية لنهم حقيقة التجارة الدولية واتجاه تياراتها.

نظرية التكاليف النسبية : نستطيع أن نصيغ هذه النظرية على النحو الآتي :

يميل كل دولة إلى أن تصدر من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أقل من غيرها ، وأن تستورد من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أكثر من غيرها .

ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن الشرط الاساسى لقيام التجارة الدولية هو وجود اختلاف في التكاليف النسبية للسلع المتبادلة ^(١)

ولا بد هنا من ملاحظة المعنى الحقيقى لعبارة « التكاليف النسبية » . لهذه لا يراد بها التكاليف المخفضة للسلعة الواحدة في الدولتين المتعاملتين ، وإنما يراد بها التكاليف في كل دولة . فسلعين اللين هما موضوع الاستبدال . فالمقارنة هنا إنما تكون في كل دولة بين تكاليف السلعة التي تنتجها فعلاً وتصدر جزءاً منها ، وتكاليف السلعة التي لا تنتجها وعن أجل ذلك تستوردها ^(٢) . فأنجلترا إذا كانت تصدر إلى أمريكا القماش ، وتستورد منها القمح ، فذلك لأن تكاليف إنتاج القماش في إنجلترا إذا قورنت بتكاليف إنتاج القمح فيها أقل من تكاليف إنتاج القماش في أمريكا إذا قورنت بتكاليف إنتاج القمح فيها . ولكن إذا كانت التكاليف النسبية للقماش والقمح وغيرها من المنتجات واحدة في الدولتين فإنه لا يكون ثمة عمل لقيام التجارة الدولية بينهما . وكذلك هي لا تقوم بينهما إذا كانت تكاليف المنتجات جميعاً في إحداها متبادل ضمت تكاليفها في الأخرى . ففى إذن لا نحصل إلا إذا كان ثغور إحداها على

(١) راجع ميركيرنس (Cairnes) من هذه النظرية أسس مير بول : «

The one condition at once essential to and also sufficient for, the existence of international trade is a difference in the comparative, as contradistinguished from the absolute, cost of producing the commodities exchanged (Cairnes, Leading Principles, P 372)

(٢) راجع إلى « Commerce of Nations » ص ٦٠

الآخرى أعظم في بعض السلع منه في البعض الآخر ، أو كان ضعفا في بعض السلع أقل منه في البعض الآخر .

أمرال تطبق نظرية التكاليف النسبية : فبحسب هذا البحث طريقة ريكاردو ومستوارت ميل ومن هذا حذوها من كبار الاقتصاديين المتأخرين مثل باستايل وتوسيج^(١) ، وذلك بأن تبدأ من حالة بسيطة لا تتفق مع الحياة العملية وما فيها من تعقد وتنسب ، ثم ترتقى منها إلى حالات مركبة ، وذلك بإضافة عنصر بعد الآخر من العناصر التي كنا أبعادنا تسهيلات البحث ، وبذلك نتقرب تدريجاً من الحياة العملية . فنفرض أولاً أن التجارة الدولية تحصل بالمقايضة ، أي بدون استعمال النقود ، وأنها تقتصر على دولتين فقط ، ولا تتناول سوى سلعتين ، وأن تكاليف الإنتاج تظل ثابتة في كل الأحوال ، وأنه ليس هناك أجور نقل أو رسوم أو غيرها من الموانع . وعلى أساس توفر هذه الشروط - وفي تعددها ما يبدل على تعقد هذا الموضوع - نبين الأحوال التي تقوم فيها التجارة بين الدولتين ، وعلى أي شكل يتحقق تقسيم العمل الدول بينهما ، وكيف نحسب قيمة الاستبدال

هالدين ثورن : وقد ذهب الأستاذ توسيج في كتابه المشهور في التجارة الدولية عند البحث في هذا الموضوع إلى التفرقة بين حالات ثلاث :
(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة في التكاليف absolute differences in cost
(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية في التكاليف equal differences in cost
(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية في التكاليف Comparative differences in cost^(٢)

(١) باستايل في Theory of International Trade ، ص ٢٢ وما بعدها ، وتوسيج في International Trade ، ص ٣ - ٦

(٢) وقد راعينا ما في هذه الحالات الثلاث من تحليل دقيق ، وعرض جميل . ولعلنا أثرنا أن نضع تحت انظار القراء صورة منها كما رسمها المؤلف ولكن في ضوء من التعديل والامحياز - انظر توسيج في International Trade ، ص ٢ - ٢٢

(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة في التكاليف^(١)

لا يوضح ذلك يفرض الأستاذ توسيع دولتين : الولايات المتحدة والمانيا تفوق كل منهما حقوقاً مطلقاً في إنتاج سلعة معينة ، وتقدر داخلهما قيمة كل سلعة بأهم من العمل، ويضع لذلك الجدول الآتي :

الولايات المتحدة	بسلعة ١٠ أيام	تنج ٣٠ رطلاً من النحاس
الولايات المتحدة	١٠ أيام	١٥٠ ياردة من القيل
وعلى ذلك يكون :	٣٠ رطلاً من النحاس في الولايات المتحدة = ١٥ ياردة من القيل	
ألمانيا	بسلعة ١٠ أيام	تنج ١٥ رطلاً من النحاس
ألمانيا	١٠ أيام	٣٠ ياردة من القيل
وعلى ذلك يكون :	١٥ رطلاً من النحاس في ألمانيا = ٣٠ ياردة من القيل	أو ٧ رطلاً من النحاس = ١٥ ياردة من القيل
ومن هذا يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة مطلقاً في إنتاج النحاس ، وألمانيا في إنتاج القيل . فإذا صدرت ألمانيا إلى الولايات المتحدة ١٥ ياردة من القيل واستبدلتها بمقدار من النحاس فإنها تبيع من هذه العملية طالماً أن ١٥ ياردة من القيل تستبدل في الولايات المتحدة بأي مقدار أكثر من ٧ رطلاً من النحاس ، وكذلك تبيع الولايات المتحدة طالماً أن ١٥ ياردة من القيل الألمانية تستبدل فيها بأي مقدار أقل من ٣٠ رطلاً من النحاس . فإذا حصل الاستبدال على قاعدة : ١٥ ياردة من القيل = ٣٠ رطلاً من النحاس مثلاً فإن الولايات المتحدة تحصل على القيل بقيمة أقل مما يكلفها لو أنها أنتجته في بلادها ، وكذلك ألمانيا تحصل على النحاس بقيمة أقل		

فلنتدخل الآن عنصرين من العناصر التي أوجدناها ، وهو النقود ، وبذلك نقرب من الحياة العملية ، إذ الواقع عادة أن كل دولة لا ترسل سلعتها إلى الأخرى لتستبدلها فيها بنفسها بل إن السلع في كل الدول تباع وتشتري بالنقود ،

(١) توسيع في « International Trade » ص ٢ - ١٨

الدولتين ١٣٣ ر. دولار فانه بنفس المبلغ يشتري ٢٢ ر ٥ ياردة تيل . وبعبارة أخرى : أن كل ١٥ رطل نحاس ترسل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا تستبدل فيها بـ ٢٢ ر ٥ ياردة تيل .

ونفرض الآن أن أجر العامل الألماني أعلى من أجر العامل الأمريكي بمقدار ٥٠٪ أي عكس الحالة المتقدمة ، يعني أن أجر الأول جزء دولار وأجر الثاني ١ دولار . وعلى هذا الأساس يكون :

ألمانيا					الولايات المتحدة				
ألمانيا					الولايات المتحدة				
ألمانيا					الولايات المتحدة				
ألمانيا					الولايات المتحدة				

وفي هذه الحالة تكون حركة السلعين كما في الحالة السابقة ، فالنحاس في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا ، ولذا يصدر من الأولى إلى الثانية ، على حين أن التيل في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة ، ولذا يصدر من الأولى إلى الثانية ويكون ثمن كل سلعة واحدا في الدولتين ، غير أن الاستبدال هنا يحقق على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل أو بعبارة أخرى : ٢٢ ر ٥ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل ، ذلك انه لما كان ثمن النحاس ١٣٣ ر. دولار في الدولتين فانه بمبلغ ٧٥٠ دولار يشتري ٢٢ ر ٥ رطل نحاس ، ولما كان ثمن التيل في الدولتين ٥٠ ر. دولار فانه بالمبلغ نفسه يشتري ١٥ ياردة تيل . ومن هذا جين أن نسبة الاستبدال في هذه الحالة (١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل) أصبحت أكثر ملاءمة لألمانيا منها في الحالة السابقة (١٥ رطل نحاس = ٢٢ ر ٥ ياردة تيل) وذلك لارتفاع الأجر فيها ، وكلما كان الأجر في إحدى الدولتين أعلى من في الأخرى كانت الدولة ذات الأجر الأعلى أكثر ربحا من التجارة الدولية ، لأنه بإتمام ان ثمن كل سلعة

يصبح واحدا في الدولتين ، فالهولة ذات الاجر الأعلى - لزيادة قوة شرائها -
تحصل على مقدار أكثر من السلع .

ولنترض الآن ان الأجر في إحدى الدولتين ضعفه في الأخرى .
(فأولا) حالة ما إذا كان الاجر في الولايات المتحدة ضعفه في ألمانيا ، بمعنى أنه
إذا كان أجر العامل في ألمانيا دولار فإنه في الولايات المتحدة يكون ٢ دولار ،
وعلى هذا الأساس نضع الجدول الآتي :

أيام العمل الاجري لجرى الاجر الاسمي الناتج من الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس ٠.٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢	٢٠	١٠ ياردة نيل ١.٣٣ ١/٣
ألمانيا :	١٠	١	١٠	١٠ رطل نحاس ٠.٦٦ ٢/٣
ألمانيا :	١٠	١	١٠	٢٠ ياردة نيل ٠.٣٣ ١/٣

وفي هذه الحالة يكون ثمن النحاس واحدا في الدولتين (٠.٦٦ ٢/٣ دولار)
ولكن ثمن النيل في ألمانيا (١.٣٣ ر. دولار) أرخص كثيرا منه في الولايات
المتحدة (٠.٦٦ ٢/٣ دولار) ، وعلى ذلك لا يصدر شيء من النحاس من الولايات
المتحدة إلى ألمانيا ، ولكن النيل يصدر من ألمانيا إلى الولايات المتحدة ، وإذا كانت
الولايات المتحدة لا تصدر شيئا من النيل مقابل ما يورد إليها من النحاس فإن
الذهب يأخذ في التسرب منها إلى ألمانيا ، فيؤدي خروجه من أمريكا إلى
هبوط الائتمان والاجور فيها على حين أن دخوله ألمانيا يؤدي إلى ارتفاع
الائتمان والاجور فيها ، وعلى أثر ذلك يأخذ النحاس يصدر من الولايات
المتحدة . ويلاحظ أنه بمجرد هبوط الاجور في الولايات المتحدة عن ٢ دولار
ولو بمقدار قليل يصبح في الامكان تصدير النحاس منها مقابل النيل

(وثانيا) حالة ما إذا كان الاجر في ألمانيا ضعفه في الولايات المتحدة
(٢ دولار في ألمانيا مقابل ١ دولار في الولايات المتحدة) ، وفي هذه الحالة
يحدث عكس ما تقدم : فمن النيل يكون واحدا في الدولتين على حين يكون

نعم النقاس في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا بحيث لا تصدر ألمانيا شيئاً من التيل ، بينما تصدر الولايات المتحدة كثيراً من النقاس إلى ألمانيا ، وعلى أثر ذلك يأخذ الذهب في القرب من ألمانيا إلى أمريكا ، مما يؤدي إلى هبوط الائتمان والأجور في ألمانيا وارتفاعها في أمريكا . ومنخفض الأجر في ألمانيا ولو بمقدار قليل . عن ضعفه في أمريكا ، فإن التيل لا يلبث أن يصدر منها مقابل ما يرد إليها من النقاس .

ونفرض الآن أن الأجر واحد في الدولتين ، بأن يكون مثلاً ٥٠ دولار في كل منهما . وعلى هذا الأساس يكون :

أيام العمل الأجر اليومي الأجر الكلي الناتج من الوحدة داخل الدولة			
الولايات المتحدة : ١٠	١٥ دولار	١٥ دولار	٢٠ رطل نقاس ٥٠ - دولار
الولايات المتحدة : ١٠	١٥	١٥	١٥ باوند تيل ١٠٠ -
ألمانيا : ١٠	١٥	١٥	١٥ رطل نقاس ١٠٠ -
ألمانيا : ١٠	١٥	١٥	٢٠ باوند تيل ٥٠ -

وفي هذه الحالة يصدر النقاس من الولايات المتحدة إلى ألمانيا ، والتيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة ، ويكون ربح الدولتين متعادلاً لحاصل الأجور بينهما

وبالتأمل في هذه الحالة الأولى (الاختلافات المطلقة في التكاليف) يوضح أنها تنطبق بالأخص على التجارة الدولية بين الأقاليم الحارة والمعتدلة ، إذ أن كلا منهما متفوقة على الأخرى تفوقاً مطلقاً في إنتاج بعض الحاصلات ، ولذا كانت التجارة بينهما من أربع الصيغ . غير أن مبلغ ما يمدد من الربح على كل منهما يختلف باختلاف دخولهما النقدية ، ويضرب الاستاذ توسيج لذلك مثلاً : التجارة بين بريطانيا العظمى والمملكة البريطانية ، فالضائع المتبادلة بينهما تكاد تباع فيهما بمن واحد ، إذ تكاد القيود على التجارة بينهما تنعدم . ولكن لشئ من النقدية في إنجلترا أعلى منها في الهند ولذا كان الإنجليزي يستغل النقدي

المرتفع أقدر من الهندي على شراء هذه البضائع . وهذه التجارة تظل رابحة
للفرقيين حتى ولو انصكت الآلية وأصبح دخل الهندي أعلى من دخل
الانجليزي ، وكل ما في الامر أنها تصبح في هذه الحالة أرحم للهندي ، إذ يعود
أقدر من الانجليزي على شراء هذه البضائع . وكذلك هي تظل رابحة لهما إذا
أصبح دخل الفرقيين متعادلا ، وحيث أن يصبح ربحهما متباينا أيضا متعادلا^(١)

(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية في التكاليف^(٢)

يمثل الأستاذ توسيع هذه الحالة بما يأتي :

الولايات المتحدة :	يسل حمراء	١٠ أيام	تنسج	٢٠ رطل نحاس
الولايات المتحدة :	»	»	»	١٠ أيام
»	»	»	»	١٥ ياردة تيل
ألمانيا :	»	»	»	١٠ أيام
»	»	»	»	٢٠ رطل نحاس
ألمانيا :	»	»	»	١٠ أيام
»	»	»	»	١٥ ياردة تيل

ومن ذلك يضح : أن تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة أقل منها في
ألمانيا في السلمتين جميعا ، وبنسبة واحدة . فالعشرة أيام من العمل تنسج في
الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس ، وفي ألمانيا ٢٠ رطل منه . والعشرة أيام من
العمل تنسج في الولايات المتحدة ١٥ ياردة تيل وفي ألمانيا ١٠ يارداً منه . ومعنى
ذلك بعبارة أخرى : أن العمل في الولايات المتحدة أكثر كفاءة منه في ألمانيا
في السلمتين وبدرجة واحدة هي ٥٠٪ . وفي هذه الحالة لا يكون ثمة فائدة من قيام
التجارة بين الدولتين ، فكيفهما إذا أنتجت النحاس والتيل مما تستبدلها داخلها
بنفس النسبة التي يستبدلان بها في الأخرى : ففي الولايات المتحدة ٣٠ رطل
نحاس تعادل ١٥ ياردة تيل أي أن ٢٠ رطل نحاس تعادل ١٠ ياردة تيل . وفي
ألمانيا : ٢٠ رطل نحاس يعادل ١٠ ياردة تيل . ولذا فإنه إذا صيرت ألمانيا إلى

(١) توسيع في « International Trade » ص ١٨

(٢) توسيع في « International Trade » ص ١٩ - ٢٢

الولايات المتحدة من التيل تاج ١٠ أيام من العمل (١٠ ياردة تيل) فانها تحصل مقابل ذلك على ٢٠ رطل نحاس . وهذا المقدر من النحاس تقبضه في يلبدها ١٠ أيام من العمل ، ولذلك فهي لا ترح شيئا . وكذلك لا ترح شيئا الولايات المتحدة إذا صدرت النحاس إلى ألمانيا واستبدلته بالتيل

ونفرض الآن أن التجارة تحصل بين الدولتين لامن طريق المقايضة بل باستخدام النقود ، فنصل إلى نفس النتيجة . ولايضاح ذلك بدأ أولا بفرض أن الأجر اليومي في الولايات المتحدة ٢ دولار ، وفي ألمانيا ١ دولار ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى . وعلى هذا الأساس يكون :

أيام العمل الاجرياليومي الاجرالكلّي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس ٠.٦٦٢ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢	٢٠	١٥ ياردة تيل ١.٣٣٣
ألمانيا :	١٠	١	١٠	٢٠ رطل نحاس ٠.٥٠
ألمانيا :	١٠	١	١٠	١٠ ياردة تيل ١.٠٠

ومن ذلك يتبين أن ثمن السلعين في ألمانيا أرخص منه في أمريكا ، ولذلك يصدر النحاس والتيل معا من ألمانيا ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من الولايات المتحدة إلى ألمانيا ، فتهبط الأثمان في الولايات المتحدة وترفع في ألمانيا ، حتى تصل إلى النقطة التي يقف عندها تصدير السلعين من ألمانيا

ونفرض الآن أن الأجر اليومي واحد في الدولتين ، وليكن ٢ دولار فنحصل على الجدول الآتي

أيام العمل الاجرياليومي الاجرالكلّي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس ٠.٦٦٢ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢	٢٠	١٥ ياردة تيل ١.٣٣٣
ألمانيا :	١٠	٢	٢٠	٢٠ رطل نحاس ١.٠٠
ألمانيا :	١٠	٢	٢٠	١٠ ياردة تيل ٢.٠٠

ومنه يتبين أن ثمن السلعين في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا ،

ولذلك يصدران ما من الولايات المتحدة ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من ألمانيا إلى الولايات المتحدة ، فتبطل الأمان في ألمانيا وترفع في الولايات المتحدة ، حتى تصل إلى نقطة يقف عندها تصدير السلحين من الولايات المتحدة .
وأخيراً نفرض أن الأجور في الولايات المتحدة ٢ دولار وفي ألمانيا ١ م ٣٣ ١ دولار ، فنحصل على الجدول الآتي :

البلد	الاجور اليومي	الاجور الكلي	الناتج	من الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة : ١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	١ م ٦٦ ٢ دولار
الولايات المتحدة : ١٠	٢	٢٠	١٠ ياردة نيل	١ م ٣٣
ألمانيا :	١٠	١ م ٣٣	١٣ رطل نحاس	١ م ٦٦ ٢
ألمانيا :	١٠	١ م ٣٣	١٣ رطل نحاس	١ م ٦٦ ٢

وفي هذه الحالة يصبح من كل من السلحين واحدا في الدولتين فلا تقوم التجارة بينهما

وبالتأمل في هذه الحالة الثانية (الاختلافات المتساوية في التكاليف) يضح ان الاجور النقدية في الدولتين نيل الى التناسب مع مقدار الاختلافات بينهما ، فمن الامثلة المقدمة يضح ان نسبة كفاية العمل في أمريكا الى كفايته في ألمانيا هي : ٣ الى ٢ ، ولذلك فان نسبة الاجور النقدية في أمريكا الى الاجور النقدية في ألمانيا ينتهي بها الأمر بأن تكون ٣ الى ٢ أيضا ، وينا يكون من السلحين واحدا في الدولتين . غير أن سكان الولايات المتحدة يستطيعون بما يتألون من الأجر الأعلى أن يحصلوا على مقدار من السلحين أكثر مما يستطيع الحصول عليه سكان ألمانيا بالاجر الأقل ، وهذا هو مظهر رخاء الأولين بالنسبة للآخرين

(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية في التكاليف (١)

يضرِب الاستاذ توسيج لهذه الحالة المثل الآتي :

الولايات المتحدة	يستغرق ١٠ أيام	نتج ٢٠ وحدة من المنتج
الولايات المتحدة	١٠ أيام	٢٠ وحدة من المنتج

(١) توسيج في « International Trade » ص ١٢ - ٢٣

ألمانيا ١٠٠ جيل كهره ١٠ أيام ١٠ وحدة من القمح
ألمانيا ١٠٠ ١٠ أيام ١٠ وحدة من القمح

ومنه يتبين ان الولايات المتحدة متفوقة في انتاج السلحين، ولكن تفوقها في احدهما اعظم من تفوقها في الأخرى، فهي في القمح متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٠، على حين انها في القيل متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٥. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن كفايتها في انتاج القمح اعظم من كفاية ألمانيا بنسبة ١٠٠٪ على حين انها في انتاج القيل أعظم بنسبة ٢٣ ٪ فالولايات المتحدة اذن متفوقة تفوقا نسبيا في انتاج القمح

وبالتأمل في هذا المثل يتضح: أنه لو اعجت أمريكا السلحين معاً فإن ١٠ وحدات من القمح فيها تستبدل بـ ١٠ وحدات من القيل، ولو اعجت ألمانيا السلحين معاً فإن ١٠ من القمح فيها تستبدل بـ ١٥ وحدة من القيل. وعلى ذلك تستفيد الدولتان من قيام الاستبدال بينهما على اساس أية نسبة بين النسبتين المتقدمتين فاذا استبدلت الولايات المتحدة ١٠ وحدات من القمح الأمريكي بـ ١٤ وحدة من القيل الألماني فانها تخرج ٤ وحدات من القيل، بينما تخرج ألمانيا وحدة منه. وبذلك يكون خيرا للدولتين ان تخصص الولايات المتحدة في انتاج القمح وألمانيا في انتاج القيل وان تحصل الأولى على ما تحتاج اليه من القيل من ألمانيا مقابل ما ترسله اليها من القمح وان تحصل الثانية على ما تحتاج اليه من القمح من أمريكا مقابل ما ترسله اليها من القيل

ولنفرض الآن ان الاستبدال يحصل بين الدولتين لامن طريق المقايضة وإنما باستعمال النقود كما هو الواقع. ولنفرض ان الأجر اليومي في الولايات المتحدة هو ١ دولار وفي ألمانيا ١ دولار وأنه ليس هناك غطاءة أخرى. وعلى هذا الاساس نضع الجدول الآتي:

اليوم السبيل	الامريكي	اليوم السبيل	ألمانيا	من الوحدة من الدولة
الولايات المتحدة: ١٠	١٠ دولار	١٠ دولار	٢٠ وحدة قمح	٢٠ دولار
الولايات المتحدة: ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠	٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠	٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
ألمانيا: ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠
ألمانيا: ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠	١٠ ١٠ ١٠ ١٠

المتحدة ارتفعت من ١٧ دولار إلى ١٧٠ دولار وانها في ألمانيا انخفضت من ١ دولار إلى ٩٠ دولار قاتنا نحصل على الجدول الآتي:

أيا بالحصل الاجراليومي الاجرالكلي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	١٧٠ دولار	١٧ دولار	٢٠ وحدة قمح ٨٥٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١٧٠	١٧	٢٠ بيل ٨٥٠
ألمانيا :	١٠	٩٠	٩	١٠ قمح ٩٠
ألمانيا :	١٠	٩٠	٩	١٠ بيل ٩٠

ومنه يتبين أن ثمن السلعين داخل الدولتين لا يزال يدعو إلى انتقالها بينهما فمن القمح في الولايات المتحدة لا يزال أرخص منه في ألمانيا وكذلك ثمن التيل في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة ، غير أن مقدار ما يصدر من السلعين يصبح أكثر من ذي قبل ، فأما القمح الذي يصدر إلى ألمانيا فيزيد مقداره لزيادة طلب ألمانيا ، وأما التيل الذي يصدر إلى أمريكا فيزيد مقداره لزيادة المخول النقدية في أمريكا من جهة وانخفاض ثمن التيل في ألمانيا من الجهة الأخرى وكلاهما يدعو إلى زيادة طلب أمريكا للتيل الألماني . غير أن ارتفاع ثمن القمح في أمريكا من شأنه أن يحمل ألمانيا — ولو أنها لا تزال تشتري منه مقداراً أكثر — على تقليل مشترياتها بعض الشيء . وتكون نتيجة هذه العوامل جميعاً ما يأتي :

الولايات المتحدة تصدر إلى ألمانيا ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ بوشل من القمح بسعر ٨٥٠ دولار	
= ٩٠٠٠٠٠٠ دولار تقريباً	
ألمانيا تصدر إلى الولايات المتحدة ١٠٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠٠ ياردة من التيل بسعر ٦٠ دولار	
= ٩٠٠٠٠٠٠٠ دولار	

وبذلك يعود التوازن بين قيمة المبادرات والواردات ، فتتفحركة انتقال الذهب بين الدولتين . وتكون قيمة استبدال السلعين في هذه الحالة هي :

$$\frac{١٠٠٠٠٠٠٠٠}{١٥٠٠٠٠٠٠} = \frac{١٠٠}{١٥} \text{ أي أن } ١٠ \text{ قمح تقريباً } = ١٤ \frac{١}{٤} \text{ تيل. بينما أنها كانت}$$

في الحالة السابقة : ١٠ قمح = $11 \frac{1}{2}$ تيل ، فهي بذلك قد تعدلت في مصلحة الولايات المتحدة

العوامل التي يتوقف عليها تحرير قيمة الاستبدال في التجارة الدولية :
وبالتأمل فيها تقدم بوضوح ان قيمة استبدال سلعة بأخرى في التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب الخاص بكل من السلعتين . ففي حالة استبدال القمح بالتيل بين الولايات المتحدة والمانيا - وهو المثل الذي ضربناه آخرا - تتوقف قيمة الاستبدال على مقدار طلب المانيا للقمح الأمريكي ودرجة مرونته ، كما تتوقف على مقدار طلب امريكا للتيل الألماني ودرجة مرونته . على ان لهذه القيمة حدا لا تتجاوزه هو مقدار الاختلاف في التكاليف النسبية بين الدولتين ، فإذا كانت الولايات المتحدة تستجج بتكاليف معينة ٢٠ وحدة من القمح او ٢٠ وحدة من التيل (اي ان ١٠ قمح = ١٠ تيل) بينما تستجج المانيا بنفس التكاليف ١٠ وحدات من القمح او ١٥ وحدة من التيل (أي أن ١٠ قمح = ١٥ تيل) فان ١٠ وحدات من القمح تصدر من الولايات المتحدة تستبدل في المانيا بأي مقدار من التيل بين ١٠ و ١٥ . ولكن مجرد معرفة مقدار الاختلاف في التكاليف النسبية لا يكفي لتحديد النقطة التي تتحدد عندها قيمة الاستبدال ، فهذه تتوقف على حالة الطلب في الدولتين : فكلما زاد طلب المانيا للقمح الأمريكي كانت نسبة الاستبدال اقل ملائمة لها ، وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٥ منه الى ١٠ ، وبكس ذلك كلما زاد طلب امريكا للتيل الألماني كانت نسبة الاستبدال اكثر ملائمة لالمانيا وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٠ منه الى ١٥ .

ومثل ذلك يقال عن درجة مرونة طلب الدولتين ^(١) ، فكلما كان طلب المانيا للقمح اقل مرونة كان قليلا نقص ما تستجج من القمح على اثر ارتفاع ثمنه وكان

(١) راجع في مرونة الطلب كتابا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني ص ٢١ - ٢٢

ذلك أدعى الى أن تكون نسبة الاستبدال اقل علامة لها . وهذه القوى نفسها تعمل فعلها في الولايات المتحدة

وهذه الحقائق تبدو واضحة من المثل الآتي : تبدأ من حالة تعادل بين قيمة ما تشتره ألمانيا من القمح الأمريكي وما تشتره أمريكا من القيل الألماني بغرض أن التجارة بينهما لا تتناول سوى هاتين السلعتين ، ثم تعرض أن طلب ألمانيا للقمح الأمريكي زاد ، فعلى اثر ذلك يأخذ الذهب في التدرب من ألمانيا الى أمريكا كما وضعنا قبل^(١) فيؤدي تسريبه الى ارتفاع ثمن القمح في أمريكا ومربوط ثمن القيل في ألمانيا ، ليكون ذلك مدعاة لنقص ما يشتريه الألمان من القمح الأمريكي وزيادة ما يشتري الأمريكيون من القيل الألماني . غير أن مقدار نقص ما يشتري الألمان من القمح من القيل الأمريكي ، فإذا كان قليل المرونة كان قليلا أيضا نقص ما يشترونه ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من ألمانيا وقتا أطول مما لو كان الطلب أكثر مرونة . وكذلك جووقف مقدار زيادة ما يشتري الأمريكيون من القيل على درجة مرونة طلبهم ، فإذا كان كثير المرونة كانت زيادة ما يشترون منه على أثر هبوط ثمنه كبيرة ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من ألمانيا وقتا أقصر مما لو كان طلب القيل اقل مرونة ، وفي هذه الحالة يكون ارتفاع الأثمان والأجور في أمريكا بدرجة اقل ، ويكون أيضا بدرجة اقل تعديل نسبة الاستبدال في مصلحتها

ونريد أخيرا أن نشير إلى القانون الذي أطلق عليه سوارث ميل اسم « معادلة الطلب الدولي » (The equation of international demand) وهو يتلخص فيما يأتي : يستبدل ناتج كل دولة بناتج الدول الأخرى بالقيمة التي من شأنها أن تجعل مجموع الصادرات تدفع به مجموع الواردات. ولما كانت واردات

كل دولة تمثل طلبها لتأجير القبول الأخرى، وصاداتها تمثل طلبها للدول الأخرى لتأجيرها، فلهذا يصح القول في النهاية بأن القيمة في التجارة الدولية تتحدد عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب من جانب مع الطلب من جانب آخر

نظرية التكاليف النسبية صُمِّمَتْ مع الحياة العملية : قام البحث في نظرية التكاليف النسبية حتى الآن على افتراض وجود حالة بسيطة أبعدنا منها عمداً كل العناصر التي تدعو إلى تعقد هذا الموضوع. فذهبنا إلى أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط ولا تتناول سوى سلعتين وأن تكاليف الاتساج تظل ثابتة في كل الأحوال وأنه ليس ثمة أجور نقل أو نحوها ، والآن لكي نكون نتائجهذا البحث منطبقة على الحياة العملية يتعين أن ندخل في حسابنا مختلف العناصر التي أبعدناها ، وإدخالها لا يغير شيئاً من جوهر النظرية : فالتجارة بين أي عدد من الدول وبالنسبة لأي عدد من السلع يجب في مثل هذه البحوث أن تسير على نفس القواعد الأساسية التي تسري عليها التجارة بين دولتين وبالنسبة لسلعتين ، وكما أن إضافة أثمان جديدة إلى كفتي ميزان لا تؤثر في صحة قانون الجاذبية فكذلك إضافة بعض العوامل إلى مثيلاتها لا تؤثر في صحة القانون الذي نخضع له

(فأورد) انتمثل في حسابنا عنصر ثقلات النقل : يترتب على إدخال هذا العنصر أمران : (الأول) أن السلعتين لا تعودان متباعدتان بنفسه واحدة في الدولتين ، فالثقل الذي ينقل إلى الولايات المتحدة يكون فيها أغلى ثمتاً منه في ألمانيا بقدر ثقلات نقله ، وكذلك يكون القمح في ألمانيا أغلى ثمتاً منه في الولايات المتحدة بقدر ثقلات نقله أيضاً ، وعلى هذا تكون قيمة ثقل مقدرة بالقمح في أمريكا أعلى منها في ألمانيا بقدر ثقلات نقل السلعتين ، وبالمثل قيمة القمح مقدرة بالثقل في ألمانيا وبالمثل كذلك عرض أن ثقلات نقل كل من السلعتين تعادل

ولا ريب أن لتفقات النقل بالسفن أو بالسكك الحديدية تأثيرا كبيرا في طبيعة السلع التي تستوردها الدول وفي توزيعها داخل حدودها ، فأصلح أنواع السلع للمعاملات الدولية ما ارتفعت قيمته ونخفض وزنه وصغر حجمه ، وبالعكس ذلك السلع الثقيلة الوزن الكبيرة الحجم ، ولذا كان ارتفاع نفقات نقلها باهنا للدول على أن تنتج ما تقتصر عليه منها ولو أنها تُنتج في الخارج بكاليف أقل . ومن جهة أخرى يشاهد داخل الدولة الواحدة أن من مناطقها ما يكون بعيدا عن الحدود قريبا من مواطن الإنتاج ولذا يستهلك السلع الأهلية ، على حين أن من مناطقها ما هو بعكس ذلك ، ولذا فقد يجد من الاوفى أن يستهلك السلع الأجنبية . ففي فرنسا مثلا لا تستهلك بعض المقاطعات سوى الفحم الفرنسي بينما تستهلك مقاطعات أخرى الفحم الإنجليزي ^(١)

(وكتابيا) نترحل في مسابنا أد انهماسة الدولة تناول أكثر من ملهين :
نفرض لذلك أنها تناول ثلاث سلح من : القمح والتيل والنحاس ، ونضع لذلك الجدول الآتي ^(٢)

الولايات المتحدة	بمئة قنوة	١٠ أيار	نتج	٢٠ وحدة من القمح
الولايات المتحدة	• •	•	•	٢٠ وحدة من التيل
الولايات المتحدة	• •	•	•	٢٠ وحدة من النحاس
ألمانيا	• •	•	•	١٠ وحدة من القمح
ألمانيا	• •	•	•	١٥ وحدة من التيل
ألمانيا	• •	•	•	١٨ وحدة من النحاس

ومنه يضح أن أمريكا متفوقة على ألمانيا في إنتاج السلع الثلاث ، غير أن تفوقها في إنتاج القمح أكثر منه في إنتاج التيل ، وتفوقها في إنتاج التيل أكثر منه في إنتاج النحاس

(١) Colson, Cours d'Économie Politique الجزء الرابع ص ٢٦٠ —

ودير في Précis ، الجزء الثاني ، ص ١٤٨

(٢) توسيع ، في كتابه للتاريخ آتيا ، ص ٨٨ وما بعدها

فمن مقارنة التكاليف النسبية لكل الخمين من هذه السلع يوضح ما يأتي :

(أولا) من حيث التكاليف النسبية للقمح والنحاس نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ نحاس ، في حين أنه في ألمانيا ١٠ قمح = ١٨ نحاس وعلى ذلك تستفيد الدولتان من مبادلة القمح الأمريكي بالنحاس الألماني على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٨ من النحاس الألماني لكل ١٠ من القمح الأمريكي .

(ثانيا) من حيث التكاليف النسبية للقمح والتيل نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ تيل ، في حين أنه في ألمانيا ١٠ قمح = ١٥ تيل ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان من استبدال القمح الأمريكي بالتيل الألماني على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٥ من التيل الألماني لكل ١٠ من القمح الأمريكي

(ثالثا) من حيث التكاليف النسبية للنحاس والتيل نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ تيل = ١٠ نحاس ، في حين أنه في ألمانيا ١٥ تيل = ١٨ نحاس أي أن ١٠ تيل = ١٢ نحاس ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان إذا صدرت الولايات المتحدة التيل إلى ألمانيا واستبدلته بالنحاس على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٢ من النحاس الألماني مقابل ١٠ من التيل الأمريكي

وبلاحظ أنه في الحالة الثانية يفضل التيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة في حين أنه في الحالة الثالثة ينتقل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا . فما الذي يعين حركة انتقاله في احد الاتجاهين دون الآخر ؟

إن ذلك يعود على نسبة استبدال القمح بالنحاس بين الدولتين . ولا يوضح ذلك عرض حالتين :

(الأولى) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة للولايات المتحدة منها لألمانيا : فنرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت إلى ألمانيا ١٠ وحدة من القمح تسبقها فيها مقابل ١٥ وحدة من النحاس . ومعلوم أن ١٥ من النحاس في ألمانيا تخرج بعض القدر من العمل اللازم

لانتاج $\frac{1}{2}$ ١٢ من التيل ($18 = 15 : : 12 = 10$) . فسواء لدى ألمانيا أن تعطى ١٥ من النحاس أم $\frac{1}{2}$ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح ، أما الولايات المتحدة فتخرج في الحالتين . فهي إذا كانت تحصل على ١٥ من النحاس مقابل ١٠ من القمح تخرج ٥ من النحاس . وهي إذا كانت تحصل على $\frac{1}{2}$ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح تخرج $\frac{1}{2}$ ٢ من التيل . وعلى ذلك يكون : ١٥ من النحاس الألماني + $\frac{1}{2}$ ١٢ من التيل الألماني = ٢٠ من القمح الأمريكي وفي هذه الحالة تخرج كلتا الدولتين إذا صدر النحاس والتيل معا من ألمانيا إلى الولايات المتحدة

(الثانية) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة لألمانيا منها للولايات المتحدة : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت إلى ألمانيا ١٠ من القمح تستبدلها فيها مقابل ١١ من النحاس ، أي أنها تخرج وحدة فقط من النحاس . ومعلوم أن إنتاج ١١ من النحاس في ألمانيا يستلزم من العمل قدر ما يستلزم إنتاج $\frac{1}{2}$ ٩ من التيل ($18 = 15 : : 12 = 9$) . وعلى ذلك يكون ١٠ من القمح الأمريكي الذي يستبدل في ألمانيا مقابل ١١ من النحاس الألماني يستبدل أيضا مقابل $\frac{1}{2}$ ٩ من التيل . ولكن من حيث أن الأمريكيين يحصلون في بلادهم مقابل ١٠ من القمح على مقدار من التيل يربو على $\frac{1}{2}$ ٩ (في أمريكا ١٠ قمح = ١٠ تيل) فذلك لا يقدمون على استبدال القمح بالتيل الألماني ، بل ينتجون التيل في بلادهم ويصدرونه إلى ألمانيا مقابل ما يستوردونه من النحاس . وعلى ذلك يكون : ١٠ من القمح الأمريكي + $\frac{1}{2}$ ٩ من التيل الأمريكي = ٢٢ من النحاس الألماني . وفي هذه الحالة تخرج كلتا الدولتين إذا صدر القمح والتيل معا من الولايات المتحدة إلى ألمانيا .

وإذا كانت نسبة الاستبدال تتوقف على حالة الطلب كما أسلفنا كانت

النتائج المتقدمة مرتبطة بحالة طلب السكان في الدولتين لكل من السلع التي يمكن استبدالها فيها : فإذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل عاليا وللمنجم قليلا فإنها تعرض للمنجم بقيمة منخفضة تفرى الألمان على تصدير النحاس والتيل معا إلى أمريكا مقابل استيرادهم للمنجم . وبالعكس ذلك إذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل قليلا وللمنجم عاليا فإنها تعرض للمنجم بقيمة مرتفعة يجعل الألمان لا يصدرون إلا النحاس مقابل ما يستوردونه من المنجم ، وقد يستوردون التيل نفسه مقابل النحاس (١)

(وإنما) نرى في حسابنا هذه التجارة الدولية تقوم بين أكثر من دولتين : ولكن هولندا وألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة ، تختلف كل منها عن الأخرى من حيث درجة أهميتها في الإنتاج والاستهلاك ، ونرمز لأهمية كل منها بالأرقام الآتية : هولندا (١) — ألمانيا (٢) — إنجلترا (٣) — الولايات المتحدة (٤) . ونفرض أن التجارة الدولية تتناول سلعتين هما المنجم والتيل ، ونضع لذلك الجدول الآتي :

هولندا	بطل	تعرض	١٠	أيام	تعرض	١٠	وحدات من المنجم	أو	١٥	وحدة من التيل
ألمانيا	»	»	١٠	أيام	»	١٠	»	»	٢١	»
إنجلترا	»	»	١٠	أيام	»	١٠	»	»	٣٠	»
الولايات المتحدة	»	»	١٠	أيام	»	١٠	»	»	١٨	»

ففي هذه الحالة تحمين نسبة الاستبدال بين المنجم والتيل بين حدى التكاليف النسبية في دولتي ألمانيا والولايات المتحدة ، أى أن الاستبدال يحصل على أساس أن ١٠ وحدات من المنجم = أى مقدار من التيل بين ٢١ و ١٨ . ذلك أنه إذا فرض أن هولندا بدأت تعرض ١٠ قيع مقابل ٢١ تيل ، فإن نسبة الاستبدال تكون ملائمة للدول الثلاث الأخرى . ولكن لما كانت للكمية المطلوبة أكثر مما تستطيع هولندا أن تعرض فذلك ترفع قيمة استبدال المنجم الهولندي

ولنفرض أنه في هذه الحالة يُعرض على أساس : ١٠ قح = ١٨ تيل .
فعد هذه النسبة تخرج الولايات المتحدة من ميدان التجارة الدولية
إذ لا يعود لها مصلحة في تصدير أو استيراد التيل . غير أنه لما كانت أهمية
المانيا والجماعة معاً أكثر من أهمية هولندا بمقدار ٥ أمثال فإن ذلك
يدعو إلى مواصلة ارتفاع قيمة القمح ، ولنفرض أنه تبعاً لذلك يُعرض على
أساس : ١٠ قح = ١٩ تيل . فعد هذه النقطة يصبح هناك دولتان عرضان
القمح وهما هولندا والولايات المتحدة وتقبل كل منهما أن تستبدل التيل على
أساس هذه النسبة . وهاتان الدولتان هما من الأهمية الاقتصادية معا
(١ + ٢ = ٣) مثال ما للأخرين (٣ + ٢ = ٥) - غير أنه لا يمكن أن ترفع نسبة
الاستبدال حتى تصبح ١٠ قح = ٢١ تيل ، لأنه إذا حدث ذلك تخرج ألمانيا من ميدان
التجارة الدولية فلا يعود من يقبل أن يشتري القمح بهذه النسبة سوى الجماعة .
غير أنه لما كان طلبها أقل من عرض الدولتين إذا ان أهميتها الاقتصادية أقل
فلذلك نهبط قيمة القمح إلى ما دون ٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح . ومعنى
ذلك أن قيمة الاستبدال في النهاية محدد بين ٢١ و ١٨ من التيل لكل ١٠
من القمح ^(١)

(وسابعا) لترى في مسابنا انه انتاج السلع لا يحرر تكاليف ثابتة ؛
كان البحث حتى الآن يقوم على فرض ان تكاليف إنتاج السلعة الواحدة
واحدة في كل الظروف والأحوال . ولكن الواقع غير ذلك ، فتكاليف إنتاج
البوشل من القمح مثلا ليست واحدة في كل الأراضي ، كما انها لا تنقل واحدة
إذا تغيرت كمية الناتج . فلتبين الآن تأثير هذه الحقيقة في التجارة الدولية .
ولايضاح ذلك نعود الى المثل الذي ضربناه آنفا لتبين به حالة الاختلافات
النسبية في التكاليف وهو :

القمح في ألمانيا متباينة فإنها تنجح حتما بعض القمح في أراضيها ولو أنها تستورد هذه السلعة من الخارج . ووقف مقدار ما تنتجه كثرة وقلة على نسبة استبدال القمح بالتيل بين الدولتين : فكلما كانت هذه النسبة أكثر ملاءمة لألمانيا قل مقدار ما تنتجه من القمح في بلادها ، فمثلا إذا كان التيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيل = ١٤ قع فإن القمح في هذه الحالة لا يزرع في ألمانيا الا في الأراضي التي تنجح ١٤ من القمح أو أكثر . وبالعكس ذلك كلما كانت نسبة الاستبدال أقل ملاءمة لألمانيا زاد مقدار ما تنتجه من القمح في بلادها ، فإذا كان التيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيل = ١١ قع فإن القمح في هذه الحالة يزرع في ألمانيا في كل الأراضي التي تنجح ١١ من القمح أو أكثر ومن ذلك نستخلص نتيجة أخرى : وهي أن يزرع الأراضي التي تزرع لها في ألمانيا يوقف على نسبة الاستبدال بين الدولتين ، فإذا كانت أقل ملاءمة لألمانيا بان كانت لا تحصل مقابل ١٥ من التيل الا على ١١ من القمح فإن الأراضي الأردأ فيها تظل تزرع قمحا ، وبذلك يكون الربح الذي تحصل عليه الأراضي الأجود أعظم . وبالعكس ذلك إذا كانت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة لألمانيا بأن كانت تحصل مقابل ١٥ من التيل على ١٤ من القمح فإن الأراضي الأردأ فيها لا تزرع قمحا ، وبذلك يقل ربح الأراضي الأجود (١) وهذا التحليل النظري يجد من الواقع ما يؤيده ، فهذه إنجلترا وقد بلغت من التخصص الصناعي أقصى درجاته تجد مع ذلك من مصلحتها - ولو أنها تستورد القمح من الخارج - أن تزرع بعض أراضيها قمحا ، وهي الأراضي الأكثر ملاءمة لذلك . وكذلك تجد فرنسا من مصلحتها أن تستخرج بعض النعم من مناجمها ، ولو أنها تستورد النعم من الخارج . ولكن إذا أرادت الأولى أن تزيد من إنتاج القمح والثانية من إنتاج النعم فوق حد معين فإنها

تصطلحان بصل قانون القوة المتناقضة ، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع تكاليف التمتع والنجم ارتفاعا يدعوها إلى تفصيل استيراد القدر الزائد من البلاد التي تنتجها بصفات أقل ^(١)

(٢) نظرية التكاليف النسبية والأمان

تقوم التجارة الدولية في الواقع على أساس الأمان . وأمان السلع هي التي يظهر خلالها أثر نظرية التكاليف النسبية : فالمنتجات التي يوفر للدولة فيها ميزة نسبية تكون أمانها فيها أرخص منها في غيرها فتصدرها ، بينما إن المنتجات التي يقدر للدولة فيها ضعف نسبي تكون أمانها فيها أغلى منها في غيرها فتستوردها . وعلى ذلك نستطيع ان نعبئ نظرية التكاليف النسبية في صيغة جديدة فنقول : « تصدر كل دولة من السلع ما تكون أمانها داخلها أرخص منها في غيرها ، وتستورد من السلع ما تكون أمانها داخلها أغلى منها في غيرها » ^(٢)

ومن شأن القوى الاقتصادية ان تعمل باستمرار على جعل بعض المنتجات في كل دولة أرخص ، وبعضها أغلى منها في غيرها ، وذلك سواء أ كانت الدولة متقدمة اقتصاديا أم متأخرة ، ذات أجور مرتفعة أم منخفضة . ذلك انه إذا كانت أمان المنتجات جميعا في دولة أغلى منها في سائر الدول فإن هذه الدولة تشتري من الخارج دون أن تبيع شيئا ، فيدعو ذلك إلى تسرب للتقدم الدولي منها وهو الذهب ومن ثم يهبط الأمان فيها . ومن أخف في الحبوط فإن أولى المنتجات التي تصبح أمانها فيها أقل منها في الخارج هي المنتجات التي يوفر للدولة فيها ميزة نسبية ، أي التي يكون هوقها فيها أعظم أو ضعفها فيها أقل بالنسبة

(١) ريو ، في Précis ، الجزء الثاني ، ص ١٤٩

(٢) بيرتون ، في « Foreign Trade » ، ص ١٩

للدول الأخرى . وإنا لم يتسن تصدير الذهب بان كانت الدولة تسير على نظام النقود الورقية الإلزامية فان سعر الصرف فيها يحصل بما يؤدي الى نفس النتيجة، أي بما يجعل أثمان بعض المنتجات فيها بالنسبة للمشتريين في الخارج أرخص منها في غيرها ، وهذا ماسئبه فيما بعد . وكذلك لا يمكن أن تكون أثمان المنتجات جميعا في دولة أرخص منها في سائر الدول، لأنه اذا حدث ذلك فان هذه الدولة تباع الخارج منتجاتها دون أن تشتري منه شيئا ، فيؤدي ذلك الى تسرب الذهب اليها (أو تعديل سعر الصرف) بما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان فيها . ومن أخذت في الارتفاع فان أولى المنتجات التي تصبح أثمانها فيها أعلى منها في الخارج هي المنتجات التي يقدر للدولة فيها ضعف نسبي ، أي التي يكون ثمنها فيها أقل أو ضعفها فيها أعظم بالنسبة للدول الأخرى (١)

وكذلك تعمل القوى الاقتصادية على جعل مستوى الأجور مرتفعا في الدول التي تكون كفاية العمل فيها عظيمة ومنخفضا في الدول التي تكون كفاية العمل فيها قليلة . ولكن هذا لا يحول دون أن تصدر الدول ذات الكفاية الأقل بعض السلع بالرغم من قلة كفايتها ، وان تصدر الدول ذات الأجور الأعلى بعض السلع أيضا بالرغم من ارتفاع أجورها . فقد يكون العامل اليابانيون أقل كفاية من الأمريكيين في إنتاج السلع جميعا ، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الأجور في اليابان أقل منها في أمريكا . ولكن قلنا تكون قلة أجر العامل في صناعة معينة تعادل قلة كفايته، فقد تكون كفاية العامل الياباني في صناعة الحرير أقل من كفاية العامل الأمريكي بمقدار ٥٠٪ على حين ان أجره فيها لا يبلغ سوى ٢٥٪ من أجر العامل الأمريكي، وفي هذه الحالة يكون ثمن الحرير في اليابان أرخص منه في أمريكا فيصدر من الأولى الى الثانية . ولكن في صناعة أخرى كصناعة أدوات الكهراء قد لا يبلغ كفاية

العامل الياباني سوى ٢٥ ٪ من كفاية العامل الأمريكي بينما يكون أجره معادلا ٤٠ ٪ من أجر العامل الأمريكي ، وفي هذه الحالة يكون ثمن هذه الأدوات في أمريكا أرخص منه في اليابان فتصدر من الأولى إلى الثانية واستنادا على ما تقدم يصبح القول بأن الأمم ذات الأجور المرتفعة كالأمم الأمريكية ليست معيبة . في تخوفها من منافسة الأمم ذات الأجور المنخفضة كالأمم الآسيوية ، اذ ان انخفاض الاجور دليل على قلة كفاية العمل . غير ان وجود تباين كبير في الأجور بين البلاد المختلفة من شأنه ان يجرى العمال في البلاد ذات الاجور الأدنى على المهاجرة الى البلاد ذات الاجور الأعلى . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين ^(١) إن منافسة البلاد ذات الاجور الأدنى هي في الواقع منافسة العمال أنفسهم لامتصاص منتجاتهم .

ويلاحظ اخيرا ان توزيع الثروة بين بلاد العالم يحقق في الظروف العادية بحيث تكون قيمته بالنسبة للسلع الدولية واحدة في كل البلاد . ومعنى ذلك بعبارة اخرى تساوى أثمان السلع الدولية في أنحاء العالم ، وان وجد اختلاف فبقدر تكاليف النقل ^(٢) . ويراد بالسلع الدولية ما كانت بطبيعتها قابلة للنقل بسهولة من بلد الى آخر ولذا تتناولها التجارة الدولية . أما السلع الأخرى (الأهلية) وهي التي لا تتناولها التجارة الدولية ، فتباين أثمانها بين الدول ، وهي لا تزال كثيرة بالرغم من هبوط عقبات النقل وانتشار التجارة الخارجية ، وتشمل بالأخص السلع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم والتي يصعب اعدادها في الجهة التي يفهم فيها المستهلكون كالخبز وما إليه من مواد الاستهلاك اليومي . ويعتبر في حكمها الخدمات المختلفة كخدمات الطيب والمحامي والممثل والغادم ، فهذه كلها تصدد أثمانها تبعاً للظروف المحلية في كل دولة

(١) بيرغين في «Foreign Trade» ص ٤١

(٢) وذلك يفرض توفر حرية التجارة .

ومن ذلك يقين - خلافا لما يحرم كثير من الناس - أن الأمم ذات الأجور النقدية المرتفعة ليست بالضرورة أكثر رضاء من الأمم ذات الأجور النقدية المنخفضة . لا ريب أن الأولى في موقف أفضل كشترة للسلع الدولية مما دامت أثمانها واحدة في كل البلاد ، ولكنها بالنسبة للسلع الأهلية - وهي التي يتفق فيها معظم للدخل - قد يكون لها شأن آخر . فقد تكون أثمان هذه السلع داخلها أغل منها في الأمم الأخرى ، وقد يفوق غلاؤها ارتفاع الأجور النقدية فيها ولذلك يكون أهلها في موقف أسوأ كشترين لهذه السلع ، ولو أنهم في موقف أفضل كشترين للسلع الدولية . ولا يمد أن تكون حالهم آخر الأمر أسوأ منها في الدول ذات الأجور النقدية المنخفضة ^(١)

(٣) توزيع ربح التجارة الدولية

بينا فيما تقدم الحالات التي تقوم فيها التجارة بين دولتين والسلع التي تتناولها وكيف تحدد قيمة الاستبدان بينهما ، وبقي الآن أن نبين كيف يوزع بينهما الربح الناشء عن التجارة الدولية

انقسام الربح بين دولتين : لأيضاح ذلك نعرض أدب الدولتين المتعاملتين هما الولايات المتحدة والمانيا ، وأن التجارة بينهما تتناول سلعتين هما القمح والنفاس تكافئ بينهما النسبة مختلفة ، ونضع لذلك الجدول الآتي ^(٢) :

أبجد السبل الاجر اليومي الاجر السكلي المنتاج فمن الرصيد داخل الدولة

الولايات المتحدة :	١	٥٠ دولار	٦ دولار	١	١٠٠ قاش	٦ دولار
الولايات المتحدة :	١	٥٠ »	١٥ »	١	١٠٠ قاش	٥٠ »
المانيا :	٨	٥٠ »	٤ »	١	١٠٠ قاش	٤ »
المانيا :	٨	٥٠ »	٤ »	١	١٠٠ قاش	٤ »

(١) نوسيج في « International Trade » من ٢٨

(٢) انظر هذا الجدول وما بعد من الأليات من كتاب جريغون في التجارة الدولية من

ومنه يضح أن ثمن القمح في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا، وإن
ثمن القماش في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة . وحيث أن يكون خيرا
للبلدين أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح وألمانيا في إنتاج القماش ،
وإن تصدر الأولى القمح الى الثانية ينأ تصدر الثانية القماش الى الأولى

ومنى اخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فإن ثمن كل سلعة يندو فيهما
واحدا ، فثمن القمح في أمريكا (١ ر ٥ دولار) يصبح هو الثمن الذي يباع
به أيضا في ألمانيا ، وثمن القماش في ألمانيا (٤ دولار) يصبح هو الثمن
الذي يباع به أيضا في أمريكا ، وهذا بخرض اندام تكاليف النقل بين
الدولتين . غير أن بقاء ثمن السلعتين على هذا النحو يوقف على مقدار طلب
الدولتين للسلعتين عند هذا الثمن . فإذا بلغ طلب ألمانيا القمح ١٠٠٠٠٠٠
بوشل عند ما يكون الثمن ١ ر ٥ دولار ، وطلب الولايات المتحدة للقماش
٣٧٥٠٠٠ ياردة عند ما يكون الثمن ٤ دولار فإن الثمن الكلى لما تشتري ألمانيا
من القمح الأمريكي (١ ر ٥ × ١٠٠٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠٠٠ دولار) يكون
معادلا لثمن الكلى لما تشتري أمريكا من القماش الألماني (٤ × ٣٧٥٠٠٠
= ١٥٠٠٠٠٠ دولار) ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب الكيالات
المسحوبة بين الدولتين ، وعلى ذلك لا يخفل شيء من الذهب بينهما ، وبطل الثمن
الدولى للسلعتين : ١ ر ٥ دولار القمح و ٤ دولار القماش . وفي هذه الحالة
تكون نسبة استبدال السلعتين هي : $\frac{١٥٠٠٠٠٠٠}{٣٧٥٠٠٠} = ٤ ر ٦٦$ ، أى أن ١ ياردة
من القماش = ٤ ر ٦٦ بوشل من القمح

ومن ذلك حين أن بفضل التخصص والتجارة الدولية أصبحت الولايات
المتحدة تحصل على ١ ياردة من القماش مقابل ٤ ر ٦٦ بوشل من القمح ، يتفق
في إنتاجها من أيام العمل $١ \times ٢٦٦ = ٢٦٦$ يوم ، على حين أنها إذا
انضمت للقماش بنفسها تحصل على ١ ياردة من القماش بعمل قدره ٤ أيام .

وعلى ذلك فهي تبيع الفرق بين ٤ و ٧٠٠٠ اى ٦٠٠٠ ر. وهو يعادل اقتصادا في العمل قدره $\frac{1}{33}$. اما المانيا فاتها تحصل على البوشل من القمح مقابل ٣٧٥ ر. ياردة من القماش ($\frac{1}{2,26} = 375$ ر.) تنفق في انتاجها من العمل : $375 \times 8 = 3000$ ايام ، على حين انها اذا اصبت القمح بنفسها تحصل على ١ بوشل من القمح جعل قدره ٨ ايام ، وعلى ذلك فهي تبيع الفرق بين ٨ و ٣ ايام . وهذا يعادل اقتصادا في العمل قدره $\frac{1}{62}$. ولا شك ان كلتا الدولتين تستطيع ان تستخدم القدر المقصود من العمل في انتاج مقدار اكبر من السلع ، اى ان الربح من التجارة الدولية كما يظهر على شكل اقتصاد في العمل وزيادة في وقت الفراغ يظهر أيضا على شكل زيادة في الثروات ولكن كان ربح المانيا في هذا المثل أعظم من ربح الولايات المتحدة لذلك راجع الى حالة طلب كل دولة لتساعج الأخرى ، وآية ذلك أنه اذا نقص طلب الولايات المتحدة للقماش الألماني كان ربح الدولتين يخسر تبعاً لذلك . فاذا فرضنا ان هذا الطلب أصبح ٢٠٠٠ ر. ياردة بدلا من ٣٧٥٠٠٠ ر. بينها ظل طلب المانيا للقمح الأمريكي ثابتا (١٠٠٠ ر. بوشل) فان نحن ما تشتري المانيا من القمح الأمريكي ($1000 \times 100 = 100000$ دولار) لا يعود مساويا لثمن ما تشتري الولايات المتحدة من القماش الألماني ($200 \times 100 = 20000$ دولار) . وبذلك يصير على المانيا أن تدفع الى الولايات المتحدة مقدار الفرق (٨٠٠٠٠ دولار) ذهباً ، فيترب على حركة الذهب بين الدولتين ارتفاع الأمان والدخول في أمريكا وهبوطها في المانيا . فاذا فرضنا أن الأمان ارتفعت في الأولى بنسبة ٢٥ ٪ ، وهبطت في الثانية بنسبة ٢٥ ٪ أيضاً ، فان ثمن القمح في أمريكا - تمشياً مع ارتفاع الأمان فيها - يصبح 87 ر. دولار ، فيصبح ثمن القماش في المانيا - تمشياً مع هبوط الأمان فيها - ٣ دولار . وعلى أثر ذلك يستعيد طلب أمريكا للقماش الألماني بعض

الواقعة في التجارة الأوربية . وانك لتجنى النفعين الإنجليزية والفرنسية ما يشعر بوجود فرق من تلك الوجهة بين التجارة مع قارة أوروبا والتجارة مع القارات الأخرى، اذ يطلق على الثانية اسم: Overseas Trade, Commerce d'outre mer وعلى عكس ذلك اذا كانت الدولة بعيدة عن الأسواق الخارجية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — فان ذلك يدعو الى أن تصبح تجارتها أقل مما يجب أن تكون

(العامل السادس) الرسوم الجمركية : فهذه سواء أكان الغرض منها ماليا أم حائيا ، وسواء أكانت مفروضة على الواردات أم الصادرات ، تعد بمثابة زيادة في ثقلات النقل وتدعو الى عرقلة التجارة الدولية . ولا شك أن من أهم العوامل التي أدت الى تدهور قيمة للتجارة الخارجية أخيرا مغالاة الدول جميعا في زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ، وذهابها في ذلك أحيانا الى حد تحريم استيراد بعض السلع الأجنبية تارة ، وتحديد مقدارها تارة أخرى



الفصل الثالث

الميزان التجارى والميزان الحسابى

(١) الميزان التجارى

تعريف الميزان التجارى وأهماله : من الاقتصاديين من يعرف الميزان التجارى بأنه مجموع الصادرات والواردات من البضائع فى كل دولة (١) ، ومنهم من يعرفه بأنه مقدار الفرق بين قيمة الصادرات والواردات (٢) . ولعل أفضل من هذا وذاك أن نقول بأن الميزان التجارى هو ما يبين علاقة الصادرات والواردات من البضائع .

وقديما قال التجاريون بأن الميزان التجارى يكون موافقا (Balance du commerce favorable) اذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات ، ويكون غير موافق (Balance du commerce defavorable) اذا زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات . ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مقدار الزائد فى الصادرات ربح للصولة ، وأن مقدار الزائد فى الواردات خسارة لها ، ولا يزال هذان الاصطلاحان مستعملين بهذا المعنى بالرغم من ثبوت خطأ نظرية التجاريين . ومن أشهر من عنى بإثبات خطئهم فى ذلك الاقتصادى الفرنسى باستيا (Bastiat) ، وقد ضرب لذلك مثالا فيثان أفلح من مرسيليا الى نيويورك فحمل كل منها بضائع قيمتها ١٠ مليون فرنك ، فالأولى وصلت نيويورك فباعت بضائعها فيها واشترت بضعها بضائع أمريكية ، وكانت صفقتها رابحة بحيث أنها عادت بضعها هذه البضائع الى فرنسا كانت قيمتها تعادل ٢٠ مليون فرنك . وفى هذه

(١) ريبو (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٨

(٢) جيد (Cours) الجزء الثانى ص ٦

الحالة تسجل إحصاءات الجمارك الفرنسية زيادة في الواردات قيمتها ١٠ مليون فرنك . وأما السفينة الثانية ففرقت ٥ وفي هذه الحالة تسجل الإحصاءات الفرنسية صادرات صافية مقدارها ١٠ مليون فرنك لا يقلها شيء من الواردات . فهل معنى ذلك أن غرق السفينة الثانية يصير ربحاً فرنسياً أدى إلى زيادة صادراتها ، وعودة الأولى تصبح خسارة لها إذ أدت إلى زيادة وارداتها ؟ هذا ما ينبه عنه العقل السليم ^(١)

ولقد استطاعت البلاد الغنية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا أن تعيش طوال القرن دون أن تنقرض مع أن الميزان التجاري ظل باستمرار في غير مصلحتها . ذلك أن الصادرات والواردات من البضائع ، وهي التي يطلق عليها اسم الصادرات والواردات المنظورة ، ليست كل ما تناوله المعاملات الدولية إذ بجانبها عناصر أخرى كثيرة يطلق عليها اسم الصادرات والواردات غير المنظورة . فالميزان التجاري ليس سوى عنصر من عناصر الميزان الأعم وهو الميزان الحسابي . ولقد كان العجز في ميزان إنجلترا التجاري قبل الحرب يتراوح سنوياً بين ١٠٠ مليون من الفرنكات ، ولكن كان يحوض عنه وزيادة الدخل الثابت من أجور الأسطول التجاري البريطاني ، ومن فوائد وأرباح رؤوس الأموال الإنجليزية المستثمرة في الخارج ، ومن الخدمات المختلفة التي تؤديها سوق لندرة المالية لبلاد الأخرى . ولو لم يكن هناك هذا الدخل لصين على إنجلترا أن ترسل سنوياً إلى الخارج من الذهب بحدود عجز ميزانها التجاري ، ولو أنها قطعت لاستغنت في عام واحد كل ما لديها من الذهب النقدي ^(٢)

ولم يد أحد من الاقتصاديين اليوم يقول بأنقاذ الميزان التجاري

(١) وارد ل. ريو في (Précis) الجزء الثاني من ١٠٨-١٠٩

(٢) جيد في (Coms) الجزء الثاني من ١١-١٢

وسيلة لزيادة كمية الذهب في الدولة كما قال التجاريون من قبل . فالذهب ليس سوى نوع من الثروات وليس أهمها . وإذا قدر له أحيانا أن يصدق من دولة الى أخرى فإن ذلك لا يلبث — في الظروف العادية — أن يشير قوى اقتصادية تعمل على إيقاف تياره وإعادة التوازن في توزيعه كما بينا آنفا . غير أنه قد تعرض ظروف عمل الدولة على المحافظة على مالديها من المعدن النفيس ، ذلك أنه في النظام الاقتصادي الحاضر يلعب الذهب دورا كبيرا كاحتياطي للنقد الورقية والائتمان ، فإذا ما أخذ يتسرب من دولة فإن الرجال المسؤولين عن سياستها المالية العامة لا يفتنون إزاء ذلك مكتوفي اليدين ينظرون من القوى الاقتصادية وحدها أن تحدث أثرها ، بل يعمدون الى رفع سعر الخصم وما إلى ذلك من السياسات المصرفية لعرقلة خروج الذهب أو تشجيع دخوله . على أنهم إذا كانوا يخشون أحيانا تسربه من الدولة فكذلك يخشون أحيانا تدفقه إليها . وكل ذلك يتوقف على ظروف كثيرة ، مثل كمية الذهب في الدولة ومبلغ حركة الأعمال فيها وحالة نظامها النقدي وأحوال الائتمان

كذلك قد تعرض للدولة ظروف تمنع عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتقليل وارداتها ، كأن يمتلئ ميزانها الحسابي فجأة لسبب طارئ ، كحرب ضروس تعمل الدولة على الإكثار من مشترياتها وعقد القروض في البلاد الأجنبية ، أو كأن يتعرض عليها غرامة أو تعويضات حرية تدفع خلال سنين عدة . ففى مثل هذه الأحوال يصحح عليها أن تعمل على إيجاد زيادة في الصادرات على الواردات ، إذ أن ذلك هو السبيل الطبيعي للإخاء بصحتها

ومن مصادات القامضة بالصادرات والواردات : نحصي كل دولة تجارتها مع الدول الأخرى ، وتضع لذلك إحصاءات تتناول السلع المصدرة والمستوردة ، من حيث نوعها ، وكمياتها ، وقيمتها ، والبلاد المذهبة إليها ، والآلية منها . وهذه الإحصاءات تثير عدة ملاحظات أهمها :

(١) أنها عرضة لأن يتسرب إليها الخطأ ولا سيما من حيث كمية السلع وأثمانها. فهناك سلع كثيرة تجتاز الحدود دون أن تسجلها الاحصاءات، وذلك إما لتهاون رجال الجمارك، وإما لانتشار التهريب على الحدود، وإما لتسامح الإدارى إزاء المسافرين عما يحملون معهم لاستعمالهم الشخصي. وكذلك ترتكب أخطاء كثيرة فى تجميع السلع سواء أكان تجميعها بواسطة التجار المجرىة أم بالقرار المصدرين والمستوردين.

(٢) أن الأساليب المجرىة فى الدولة الواحدة قد تختلف من وقت لآخر، فيؤثر ذلك فى نتائج الاحصاءات المجرىة، ولذا يتعين ملاحظة ذلك عن مقارنة هذه الاحصاءات بعضها ببعض فى الأوقات المختلفة. وكذلك قد تختلف هذه الأساليب بين دولة وأخرى، ولذا يصح أيضا ملاحظة ذلك عند مقارنة احصاءاتها بعضها ببعض. ففرنسا وألمانيا مثلا تحصيلان الواردات بحسب بلادها الأصلية، بينما تحصيلها إنجلترا بحسب البلاد المصدرة منها مباشرة. الى هذا أن طريقة تجميع البضائع ليست واحدة فى كل البلاد. وفى هذا كله ما يفسر لماذا كانت الاحصاءات الخاصة بالبضائع المصدرة من دولة الى أخرى متباينة بينها.

(٣) أن مجموع قيمة واردات دول العالم جميعا تربو على مجموع قيمة صادراتها مع أن البضائع الصادرة من بعض الدول هى ذاتها الواردة إلى البعض الآخر. وبمضى ذلك الى أن تقدير القيمتين يحصل فى مكانين مختلفين، فالبوشرل من القمح الذى يرسل من أمريكا الى ألمانيا أعظم قيمة عند وصوله هيرج منه عند خروجه من نيويورك. وهنا الفرق بين القيمتين يمثل نفقات النقل والتأمين وأرباح المستوردين ونحوها، ولذلك كانت قيمة الواردات فى العالم تربو دائما على قيمة الصادرات كما يتضح من الأرقام الآتية :

مقدار تجارة العالم الدولية

(القيمة مقبولة بملايين الدولارات)

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨	
٢٨٩٣٣	٣٥٤٧٣	٣٤٦٥٢	الواردات :
٢٦٩٣٢	٣٢٩٨٧	٣٢٧٢٨	المصادر :
٥٩٣٦٥	٦٨٤٦٠	٦٧٣٨٠	المجموع :

(٢) الميزان الحسابي

عناصر الميزان الحسابي

منزلة الميزان الحسابي وتعميمه : كادت المعاملات الدولية في المصهور الفائرة تقتصر على تبادل السلع ، ولذلك كان الميزان التجاري أهمية خاصة إذ من خلاله كان يتبين مركز البلد الاقتصادي إزاء غيره . ولكن تقدم وسائل المواصلات في العصر الحديث وما أفضى إليه من سهولة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص أدخل في المعاملات الدولية عناصر جديدة لا تقل شأنًا عن حركة البضائع ، فلم يعد الميزان التجاري هو المعبر الأمين عن مركز البلد الاقتصادي وإنما الميزان الحسابي (Balance des comptes)

ويتألف الميزان الحسابي في كل دولة من مجموع ما لها من الحقوق وما عليها من الديون إزاء الدول الأخرى . ويؤثر الاقتصاديون الأنجلو تسميته « ميزان المدفوعات » (Balance of payments) إذ هو يكون - بعبارة أخرى - من مجموع ما يدين أن تدفعه الدولة أو تتقاضاها من الدول الأخرى ^(١) . وكذلك

(١) ولست بعض الاقتصاديين يري فرقًا بين الميزان الحسابي وميزان المدفوعات من حيث أن الحقوق والديون من ناحية والمدفوعات من ناحية أخرى قد لا تتوافق في إثبات حدوثها ، فالطبر الأمريكي الذي يبيع بضاعة في فرنسا قد يجد بدلًا من ترسيل ثمنها إلى بلاده أن يحركه منه من الزمن في بعض المصارف الفرنسية ، ويؤكد لا يتأثر ميزان المدفوعات في الدولتين بظلاله على حين يتأثر الميزان الحسابي Truchy, Précis

d'Economie Politique الجزء الثاني ص ٦٦

يطلق عليه أحيانا اسم الميزان الاقتصادي (Balance économique) لأنه
يبين حقيقة حال البلد الاقتصادية

عناصر الميزان الحسابي : تتكون هذه العناصر من كل ما يؤدي إلى
زيادة الجانب اللئى أو المدين في معادلات الدولة الخارجية ، وتتنحصر فيها
بأنى : (١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع . (٢) ما يلسأ عن تميم
رؤوس الأموال الأهلية فى الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية فى الداخل
(٣) الخدمات التى تؤدي لأشخاص فى الخارج أو التى يؤديها أشخاص فى الخارج
(٤) ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد وما ينفقه بعض أهله فى الخارج
(٥) ما يرسله المهاجرون من النقود إلى موطنهم الأصلي . (٦) القرامات الحربية
والتعويضات والهبات الدولية . وستكلم عن كل منها تفصيلا فيما على :

(١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع : فكل دولة
دائنة بقدر صادراتها ومدينة بقدر وارداتها . وهذا أسهل عناصر الميزان
الحسابي تقديرا ، إذ يكفى لذلك الرجوع إلى احصاءات الجمارك مع
ملاحظة ما ذكرناه بشأنها آنفا . وبجانب حركة البضائع العادية تقوم حركة
المعادن النفيسة ولكنها قليلة الأهمية ، فقلد كانت قبل الحرب الأخيرة
تتراوح فى فرنسا بين ٦ ٪ و ٧ ٪ من مجموع الصادرات والواردات ، على
حين كانت فى بلاد أخرى مثل إنجلترا والروسيا وبلجيكا وهولندا تتراوح
بين ٢ ٪ و ٣ ٪ ^(١) وهذه أرقام تقريبية ، إذ الشائع أن احصاءات الجمارك
الخاصة بالمعادن النفيسة ليست على شئ من الدقة ، فكثير من الذهب ينتقل بين
الدول دون أن تحيط به إحصاءاتها الجمركية ^(٢) . ومما يكن من أمر فإن ضعف

(١) انما يلاحظ أن جزءا من هذا القدر يخص للاغراض الصناعية وما يخص للدم
الدول لا يزيد على الثلث - حيدنى (Cours) ، الجزء الثانى ص ١٠
(٢) وتستلزم يوما للحكومة الإيطالية أن تحصى مقدار الذهب الصادر والوارد إلى إيطاليا
فى وقت معين استادا على المعلومات التى استعها من المصارف الكبرى حين لها أنه يختلف
كبيرا من احصاء الجمارك - ريبوف (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٤

حركة المعادن النجسة بين الدول اذا قيست بحركة البضائع دليل على أنها لا تستخدم في الدفع للدول الا بمقدار يسير

وهناك بين هذه تلك صادرات وواردات لا تحيد في دفاتر الجمارك ، مثل بيع السفن . فكل سفينة تشتريها إحدى الحكومات أو بعض رعاياها من دور الصنعة البحرية الأجنبية لاتهم عنها دفاتر الجمارك ، ومع هذا ضمنها من الحقوق المهمة للدولة البائعة وحين إضافته لحسابها الدائن . ويقتضى ذلك اعتبار انجلترا دائنة للخارج بمبالغ طائلة اذ تبنى دور الصنعة فيها ستويا سفنا كثيرة لحساب الدول الأجنبية

(٢) ما يفتأ عليه تسمير رؤوس الأموال الألمانية في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية في الداخل : تسمير رؤوس الأموال في البلاد الأجنبية إما في عمليات لا آجال طويلة ، وإما في عمليات لا آجال قصيرة (فأرسل) تسمير رؤوس الأموال الروبينية في العمليات ذات الآجال الطويلة : تتناول هذه العمليات بالأخص الاكتاب في قروض الحكومات والبلديات الأجنبية وشراء سنداتها ، وكذلك شراء أسهم وستندات الشركات الأجنبية والاكتاب فيها . ولا يوضح أثر ذلك في الميزان الحسابي خرض أن ألمانيا عقدت قرضا في الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . فهذا القرض يمر بمورين : (الأول) دور الاصدار : وفيه تكون الولايات المتحدة هي المدينة والمسايا هي الدائنة ، اذ يقع على الأولى عبء دفع قيمة القرض الى الثانية ، ويكون الموقف كما لو أن الولايات المتحدة استوردت من ألمانيا مقادير أكثر من البضائع الألمانية مما يملك يربد الجانب المدين في الميزان الحسابي لأمر يكافئ قيمة القرض والجانب الدائن في الميزان الحسابي لألمانيا بالقيمة نفسها . (الثاني) دور أداء القوائد واستهلاك الدين : وفيه ينعكس الموقف ، فتصبح الدولة المقرضة هي الدائنة والمقرضة هي المدينة ، اذ في كل مرة تستحق فوائد الدين ويحل أجل استهلاكه

كله أو بعضه يقع عبء الدفع على ألمانيا ، وبذلك يزيد الحساب المدين في ألمانيا والدائن في الولايات المتحدة . ومثل هذا يقال عن الأوراق المالية جميعا (الأسهم والسندات) التي توظفها الشركات والبيوت المالية الألمانية في الولايات المتحدة

ولقد كانت رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية وكذلك الألمانية - إلى حد ما - تضر قبل الحرب بلادا كثيرة في الدنيا الجديدة والقديمة ، وكان ذلك مصدر دخل عظيم تحصل عليه سنويا الدول الدائنة على شكل كروونات سندات حكومية وأسهم وسندات مشروعات خاصة وإيجار عقارات وأرباح مشروعات صناعية وتجارية . وقد قدر قبل الحرب بالانجلترا من رؤوس الأموال في الخارج بنحو ٤ مليار من الجنيهاً ، منها ٦٠ ٪ في الهند والمستعمرات البريطانية و ٤٠ ٪ في البلاد الأخرى . وقدر ما احتفظناه منها سنويا بمبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون جنيه . وكانت مدينة لشعة - ولا تزال - أعظم سوق مالية في العالم ، إذ يقد فيها أكثر القروض الدولية . وكذلك كان لفرنسا من رؤوس الأموال في الخارج نحو ٤٠ ملياراً من الفرنكات تدبرها نحو ٢ مليار فرنك دخلاً سنوياً^(١) . وقد أفضت الحرب العظمى إلى نقص كبير في هذه الأموال وحل محل جزء منها ديون على الدوليين الخارج . أما ألمانيا فقد كان لها أيضاً رؤوس أموال في الخارج ، ولكنها لم تبلغ في ذلك منزلة انجلترا وفرنسا ، وما كان ذلك لأن الشعب الألماني أقل غنى أو ادخاراً وإنما لأنه كان يجد في بلاده مجالاً واسعاً للتشجيع . وقد فقدت ألمانيا منذ الحرب مكانها كدولة دائنة ، واقتربت إلى دولة مدينة تزدحم تحت عبء دين خارجي ثقل

وهناك طائفة أخرى من الدول كانت قبل الحرب - ولا تزال - مدينة

(١) جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ١٢

للدول الأخرى بمقدار أقساط الديون الحكومية وفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها ، وذلك كالروسيا وتركيا ومصر والهند وجمهوريات أمريكا الجنوبية

أما الولايات المتحدة فكانت قبل الحرب من أكبر الدول المدينة اذ كان للدول الأوربية فيها رؤوس أموال وفيرة. ولكن الآية انعكست منذ الحرب ، فمن دولة مدينة انقلبت الولايات المتحدة إلى أعظم دولة دائنة ، وأصبح من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزانها الحسابي فوائد وأقساط القروض الكثيرة التي أقرضتها إلى دول الحلفاء إبان الحرب وإلى كثير غيرها بعد الحرب . وبعد أن كانت رؤوس الأموال الأوربية هي التي تستثمر في المشروعات الأمريكية أصبحت رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تمول المشروعات الأوربية ، ونقرض إلى الحكومات والبلديات والمجالس المحلية فيها . وقد بلغ في سنة ١٩٢٥ مجموع ما للولايات المتحدة من رؤوس الأموال في الخارج نحو ١٠.٥ مليار دولار ، وذلك خلاف ١٢ مليار دولار أقرضت إلى الحلفاء أثناء الحرب ^(١) الميزان الحسابي في الميزان الحرير والقميص : تنعكس صورة البلاد الاقتصادية في حالة صادراتها ووارداتها المنظورة من جهة ، وحركة رؤوس الأموال الدولية من جهة أخرى . وعلى ذلك فإذا تركنا جانباً عناصر الميزان الحسابي الأخرى ، وقصرنا النظر على الصادرات والواردات من البضائع واصلدار القروض والأوراق المالية ودفع كوربوراتها ، فمما نستطيع أن نحدد معالم الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة على الشكل الآتي ^(٢) :

(١) ميزان بلد حديث : يكون ميزانه للبخارى غير موافق ، اذ يشتري من الخارج كثيراً من البعد والآلات ، ويختلف المواد التي يقتريها الاستغلال

(١) Siegfried, Les Etats Unis d'aujourd'hui ص ٢٢٠

(٢) ومجرباً في ذلك الاستاذ ريو (Reboud) في كتابه (Précis) الجزء

الثاني ص ١٦١ - ١٦٢

موارد الطبيعة ، بينما لا يقنى له بطالا كتار من صادراته . وبجانب هذا يكون مدينا للخارج بقوائم بعض قروضه القديمة . فيسدد هذه القوائم وذلك العجز في ميزانه التجاري بما يقدر من القروض في البلاد القديمة على شكل إصدار سندات ديون عامة أو أسهم ومستندات مشروعات خاصة . وهذا موقف يعمل بين ثناباه خطرا كبيرا ، لأنه اذا أغل المتمولون في الخارج أبنهم عن الافتراض لسبب طارئ كحرب أو أزمة أو نحوها أصبح البلد عاجزا عن إيفاء ما عليه . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتي :

الميزان التجاري	٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٧٠	٩٠	الجانب الدائن	الجانب الدين
قوائم القروض القديمة	٠ ٠ ٠	—	١٠		
مركبة رؤوس الأموال الجديدة		٣٠	—		
		١٠٠	١٠٠		

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة قبل سنة ١٨٧٣ ، فقد ظلت الواردات فيها تزيد على الصادرات حتى سنة ١٨٧٣ ، اذ كانت في الدور الأول من تقدمها الاقتصادي ، ولذلك كثرت قروضها في الخارج ولا سيما بعد الحرب الأهلية حيث أخذت رؤوس الأموال الأوربية تتدفق اليها ، بينما كانت لا تزال قليلة قوائم قروضها السابقة (١)

(ب) ميزان بلد أكثر تقدما : يكون ميزانه التجاري موافقا ، اذ يشتري من البضائع الأجنبية مقادير أقل ، بينما يستطيع — بفضل ما يوفر عليه من التقدم الاقتصادي — أن يمدد من منتجاته مقادير أكثر . وبجانب ذلك يقدر بعض القروض الجديدة « ولكن ما يمدده من قوائمه ديونه القديمة يفوق هذه القروض فيسدد ما يبتى عليه بما يحاح له من زيادة الصادرات على الواردات ، ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتي :

(١) انظر في تمثيل ذلك : توسيع في (International Trade) ص ٢٨٠ وما بعدها

الجانب المدين	الجانب الدائن	.
٧٠	٨٠	الميزان التجارى
٣٠	—	فوائد القروض القديمة
—	٢٠	حركة رؤوس الاموال الجديدة
١٠٠	١٠٠	

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة بعد سنة ١٨٧٣ ، فقد تعدل ميزانها التجارى فجأة في سنة ١٨٧٤ اذ رجعت كفة الصادرات واستمر الحال كذلك في السنين التالية (١) . وكان أهم مادعا الى ذلك تزايد فوائد القروض القديمة من جهة وضعف حركة رؤوس الاموال الأوربية إلى أمريكا من الجهة الأخرى ، ولا سيما على أثر أزمة سنة ١٨٧٣ . ففضل زيادة الصادرات على الواردات استطاعت الولايات المتحدة ان تهيىء بموارد وأقساط ديونها

(ح) ميزان بلد غنى قديم : يكون ميزانه التجارى غير موافق ، فهو مدين للخارج بمقدار ما فيه من العجز ، وبجانب هذا يكون مدينا أيضا بمقدار القروض التي تعقد فيه لحساب البلاد الأجنبية . ولكن ما يتقاضاه من فوائد قروضه القديمة وما يستهلك منها يمكنه آخر الأمر من إيجاد التوازن في ميزان مدفوعاته . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

الجانب المدين	الجانب الدائن	.
٨٠	٧٠	الميزان التجارى
—	٣٠	فوائد القروض القديمة
٢٠	—	حركة رؤوس الاموال الجديدة
١٠٠	١٠٠	

(١) في سنة ١٨٧٣ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بمقدار ١١٩.٠٠٠.٠٠٠ دولار . ولكن في سنة ١٨٧٤ زادت الثانية على الأولى بمقدار ١٩٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، واثمة أمر هذه الزيادة في السنين الأولى من القرن العشرين حيث كان يبلغ مقدارها سنوياً نحو ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار - توسيع في (Principles) الجزء الاول ص ٤٧١

وهذه حالة تنطبق على إنجلترا قبل الحرب العظمى، فقد أخذت الواردات فيها تزيد على الصادرات منذ سنة ١٨٥٣، وكان ذلك راجعاً إلى عدة عوامل من أهمها مركز إنجلترا كدولة مقرضة، فقد أخذت رؤوس الأموال الإنجليزية تتدفق إلى الخارج منذ أوائل القرن التاسع عشر، وعظم تدفقها بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٥٠، وكان بعضها يقصد القارة الأوربية، حيث يستثمر خاصة في إنشاء السكك الحديدية، وبعضها يقصد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية. ومن شأن الدول المقرضة في هذه الحالة أن تمر بدورين: ففي الدور الأول يكون ما تقاضاه من فوائد قروضها القديمة أقل مما يقصد فيها من القروض الجديدة، ولذلك تزيد فيها الصادرات على الواردات، وكذلك كانت حال إنجلترا قبل سنة ١٨٥٣. ثم لا يلبث أن يأتي دور ثانٍ تربو فيه فوائد القروض القديمة على قيمة القروض الجديدة، ولذلك تزيد واردات الدولة على صادراتها، وكذلك كانت حال إنجلترا بعد سنة ١٨٥٣^(١)

منزلة الأوراق المالية في المعاملات الدولية: ولقد عظم شأن التعامل بالأوراق المالية بين الدول في العصر الحديث، حتى أصبحت حركة رؤوس الأموال الناشئة عن ذلك تتفوق في مداها حركة البضائع للعادية، ذلك أن تنقل رؤوس الأموال في هذه الحالة لا ينشأ عن إصدار الأوراق المالية والاستيلاء على قيمة كوبروناتها بحسب، بل ينشأ أيضاً عن تباین أسعارها في بورصات الدول المختلفة، ولا سيما بالنسبة لنوع من الأوراق المالية يطلق عليه اسم « الأوراق الدولية » (Valents internationales) وهي التي تُقيد وتُعامل

(١) وهناك عامل ثانٍ كل من له أكبر الأثر في زيادة الواردات على الصادرات في إنجلترا، وهو زيادة النقل من الأسطول التجاري وزيادة مطردة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد استطاعت إنجلترا بفضل ذلك أيضاً أن تستورد مقداراً أكثر من البضائع الأجنبية، دون أن تحتل ميزان مدفوعاتهما — توميس في (International Trade) من ١٩٣٧ - ١٩٣٨

بها في بورصات دول مختلفة ، كسندات ديون الدول الكبرى ، وأسهم
وسندات الشركات الكبيرة جداً مثل شركة قناتلسويس وباناما . فهذه لا يكاد
يبدو شيء من التباين في أسرارها بين بورصة وأخرى ، حتى يحصل ذلك
طائفة من المضاربين يطلق عليهم اسم المراجحين (Arbitragistes)^(١) على شرائها
في البورصات التي يكون سعرها فيها منخفضاً ويبيعها في البورصات التي يكون
سعرها فيها مرتفعاً ، استفادة من فرق ما بين السعريين . فيحدث ذلك من التباين
في الميزان الحسابي ما يحدثه بيع البضائع وشراؤها .

(وكانيا) تُسمّر رؤوس الأموال في العمليات ذات الأجل القصيرة :
وبجانب رؤوس الأموال المستثمرة في الأوراق المالية يوجد في كل دولة
رؤوس أموال في حالة انتظار يكتسبها أصحابها ، أو يحتفظون بها ودائع في
المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو غيرها من المنشآت . وهذه الأموال - ولا سيما
المودعة منها في المصارف - شديدة التأثير باختلاف سعر الخصم بين الدول ، كما أنها
شديدة الاندفاع نحو المضاربة في قيمة النفود . وسنبين أثر ذلك في الميزان
الحسابي في الموضعين الآتيين :

(١) تأثير اختلاف سعر الخصم بين دولتين : نعرض لذلك دولتين نظامهما
النقدي سليم ، مثل فرنسا وهولندا ، وأن سعر الخصم ارتفع في أمستردام
فببلغ ٥ ٪ بينما ظل في باريس ٣ ٪ ، فعلى أثر ذلك ترسل المصارف
والبيوت المالية الفرنسية جزءاً من الأموال المودعة فيها إلى أمستردام
لتمتثلها فيها في عمليات الخصم ، إذ ترجح بذلك ٢ ٪ قيمة الفرق بين السعريين .
فانضال هذه الأموال من فرنسا إلى هولندا يؤدي إلى زيادة الجانب المدين في

(١) نسبة إلى عملية المراجحة (Arbitrage) وهي تنحصر في الشراء في السوق التي يكون
السعر فيها منخفضاً والبيع في السوق التي يكون السعر فيها مرتفعاً وغالباً ما يحدث ذلك بمجرد
اعطاء أوامر بحملها لبرق إلى أقصى الجهات

الميزان الحسابي لفرنسا ، والجانب الفائز في الميزان الحسابي هو لندا . وعكس ذلك يحصل عند انتهاء عمليات المحرم ، أي عند ما يراد تحويل هذه المبالغ إلى فرنسا ، فوكتند تصبح فرنسا هي الفائزة وهو لندا هي المدينة

(ب) تأثير المضاربة في قيمة النقود بين دولتين : أتى على العالم حين بعد الحرب اشتدت فيه المضاربة على قيمة نقود بعض الدول لكثرة تقلباتها ، ثم فترت هذه الحركة حينما أتت عودة هذه الدول إلى نظام النقد الذهبي ، ثم إذا بها تشدد في الوقت الحاضر نتيجة عدول دول كبيرة هامة عن نظام الذهب ، وكثرة تقلبات قيمة نقودها تبعاً لذلك . ولهذا المضاربة أثرها الخطير في الميزان الحسابي . وليبان ذلك نظرب مثلاً : ما هو حادث الآن بين إنجلترا والولايات المتحدة ، فالجنيه الإنجليزي يعادل اليوم ٢٤ دولار . فلنفرض أن أحد الصيارفة في نيويورك يتوقع ارتفاع قيمة الجنيه في المستقبل ويريد المضاربة على صعوده ، فيلجأ إلى الطريقة الآتية ، وهي أبسط الطرق : يكاف مراسله في لندن بأن يسحب عليه كميالة يبلغ ١٠٠٠ دولار ، وأن يبيعها في سوق لندن بما تساويه من الجنيئات ، ثم يحفظ بشمها وديعة عنده ، وبذلك يصبح للأمرئكي من الجنيئات في سوى لندن : $\frac{1000}{24} = 41.66$ تقريباً وهذه العملية تنصر قرضاً لإنجلترا لأجل قصير يتوقف هداه على ارادة المقرض الأمريكي . ولنفرض الآن أنه بعد شهرين نحقق صعود الجنيه بأن أصبح سعره ٦ دولارات مثلاً ، ويريد الأمريكي أن يصفى تلك العملية ، فيكلف مراسله في لندن بأن يرده إليه وديعته بالدولارات ، فيشترى لذلك كميالة مسحوبة على أمريكا بالدولارات ، قيمتها : $41.66 \times 6 = 250.04$ دولار ويرسلها إلى الأمريكي الذي يرجع من هذه العملية : $250.04 - 1000 = -749.96$ دولار

وإنما ضربنا هنا المثل لتبين أنه عندما يكلف الأمريكي عميله في لندن

بأن يسحب عليه كميالة بألف دولار يؤدي ذلك الى زيادة الجانب الدائن في الميزان الحسابي لـ إنجلترا والجانب الدين في الميزان الحسابي لأمريكا ، ويكون الموقف كما لو أن أمريكا اشترت من إنجلترا بضائع بقدر هذا المبلغ ، ويحدث عكس ذلك تماما عند تصفية العملية وتحويل الدولارات إلى أمريكا ، إذ تصبح إنجلترا هي المدينة وأمريكا هي الدائنة

وأحيانا عندما يرتفع سعر الخصم في بلد قيمة قهوده غير ثابتة يعمد المتمولون في البلاد الأخرى الى توظيف أموالهم فيه بقصد إصابة هدفين في وقت واحد . الاستفادة من ارتفاع سعر الخصم من ناحية ، والمضاربة على صعود قيمة قهوده من الناحية الأخرى

(٣) الخدمات التي تؤدي لـ أشخاص في الخارج أو يؤدونها أشخاص في الخارج : تنشأ هذه الخدمات من عمليات متنوعة ذات اتصال وثيق بالتجارة الدولية كالنقل ، والتأمين ، والصيرفة ، والسمرة ، وغيرها

(فأولا) الخدمات التي تنشأ عن النقل : عندما تصدر إحدى الدول بضاعة الى الخارج تحملها أحيانا على سفنها الخاصة ، فتمتدح بمقتضى ذلك ديناً على الخارج منفصلاً عن قيمة صادراتها ، اذ هو لا يولد إلا بعد أن تقدر البضاعة أرضها ، ومن تلك الوجهة تعتبر إنجلترا دائنة الى الخارج بمبالغ طائلة ، إذ تنقل سفنها معظم بضائعها . وبجانب البضائع الانجليزية ينقل الأسطول الانجليزي جانباً كبيراً من بضائع الدول الأخرى ويقاضي عن ذلك أجوراً عظيمة تضاف إلى الجانب الدائن في الميزان الحسابي لـ إنجلترا . وقد قدر دخل إنجلترا سنوياً من النقل البحري بنحو ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بين سنتين ١٩١١ و ١٩١٣ ^(١) ، ويصير ذلك من العوامل الأساسية في زيادة الواردات على الصادرات في ميزانها التجاري . وبكس ذلك الولايات المتحدة ، فانها كانت قبل الحرب

(١) جريغور في (Foreign Trade) ، ص ٨٦

مدينة للخراج بمقدار أجور نقل كثير من بضائعها على سفن الدول الأخرى. وقد كان ذلك أحد الأسباب التي يعزى إليها زيادة الصادرات على الواردات في ميزانها التجاري . وكذلك تعبر فرنسا مدينة للخراج من تلك الوجهة ، فقد كانت قبل الحرب لا تنقل على سفنها إلا نحو ١٠ صادراتها و ١٠ وارداتها عن طريق البحر^(١)

وكذلك عند ما يجتاز بعض البضائع أرض دولة أجنبية في طريقها إلى دولة أخرى فإن ما ينفق من أجور النقل بالسكك الحديدية وغيرها في أرض الدولة الأولى يقيد في الجانب الدائن من ميزانها الحسابي ، بينما يقيد في الجانب المدين من الميزان الحسابي للدولة التي تدفع نفقات النقل

(وثانيا) الخدمات الأخرى : يدخل في ذلك خاصة الخدمات التي تؤديها شركات التأمين . فاية شركة تؤمن مواطني البلاد الأخرى ضد بعض الأخطار ، كأخطار النقل البحري والحريق والوفاة وغيرها ، تقاضي عن ذلك مبالغ معينة هي أقساط التأمين ، فيقدر هذه الأقساط يزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابي للدولة التي بها مركز الشركة الأصلي ، بينما يزيد الجانب المدين منه بقدر التعويضات والمبالغ التي تدفعها الشركة إلى المستأمنين الأجانب . وقد اشتهرت شركات التأمين الانجليزية - ولاسيما ما كان منها للتأمين ضد أخطار النقل - بكثرة عملاتها في الخارج . وذلك أثر كبير في ميزان إنجلترا الحسابي .

وما يدخل في ذلك أيضا خدمات المصارفة والسيرة ومن الهم من رجال الأعمال . فالصيرفي الانجليزي الذي يخصص ورقة تجارية مسحوبة بين بلدين أجنبيين ، ولكنها مع ذلك تمر بسوق لتيرة ، يقاضي عن ذلك أجراً يزيد بقدره الحساب الدائن لانجلترا . ونقوم ستويا السوق المالية في لتيرة

(١) جيد في (Coms) الجزء الثاني ص ١٢

ونيو يورك وباريس وبرلين بخدمات كثيرة لحساب البلاد الأجنبية، وتقال
عن ذلك أجورا متنوعة كثيرة تزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابي
في بلادها

وقد كانت — ولا تزال — كل من لشعة وفهربول من أهم الأسواق لكثير
من السلع التي لا تلتصقها إنجلترا، ولكنها مع ذلك تتجمع في المدينتين لتوزع منها
على الأسواق الأخرى. فإذ يتقاضاه التجار الانجليز من السمرة والأرباح
من ذلك يضاف أيضا إلى الجانب الدائن في الميزان الحسابي لانجلترا

(٤) ما يتدفق السياح داخل البر وما يتدفق بعض أهل في الخارج :
لن البلاد مثل فرنسا وسويسرا وإيطاليا والنمسا ومصر ما يهبط أرضها
سنويا كثير من السياح لأغراض مختلفة : من صحية ، إلى علمية ، إلى فنية. وقد
يكون ذلك مجرد التزهة والتسلية. فكل ما يتفقون من أموالهم في هذه البلاد بمصر
دينار لها على الخارج. وعادة يحملون معهم خطابات اعتماد أوشيكات يقدمونها
إلى المصارف في البلاد التي يأمنونها ، فتدفع اليهم قيمتها وتفيد ذلك في الحساب
المدين للمصارف التي أصدرتها في بلادهم الأصلية. ويختص ذلك تعبير
انجلترا والولايات المتحدة مدينتين للخارج بمقدار المبالغ الطائلة التي يشفقها
كثير من أبنائها سنويا في البلاد الأجنبية. وفيما من إحصاءات عصبة الأمم
أن مجموع ما أنفقه السياح في عام ١٩٣٧ بلغ ١١٥٠ مليونا من الدولارات
يخص منها : فرنسا ٣٠٠ مليونا ، وإيطاليا ١١٥ مليونا ، وسويسرا ٥٠ مليونا ،
والنمسا ٤٠ مليونا ، والمانيا ٤٠ مليونا ، وتشيكوسلوفاكيا ٢٠ مليونا ، وبلندا
١٠ ملايين ، والمجر واليونان ٤ ملايين لكل منهما (١) :

ولم يبدئنا بالسياحة من الأثر العظيم في التقدم الاقتصادي فهي مصدر دخل كبير

(١) من مقال عن السياح في مجلة : L'Egypte Contemporaine عدد مارس

في الميزان الحسابي، كأنها أساس رخاء الصناعات المعتمدة بحركة السياح، كصناعة الفنادق والفنل، وكثير من الصناعات الصغيرة التي تسج الأشياء التي تشتري على « سبيل التذكار »، وأيضا ضروب الصناعات والزراعات التي تغذي الفنادق بمجمعاتها. ولذلك أخذت دول كثيرة تباين في اجتذاب السائحين إليها بتقوى الوسائل، وبلغ من عناية بعض الحكومات بذلك أن أنشأت مكاتب ومراكز رئيسية لتنشيط حركة السياحة سواء من طريق الدعاية أو غيرها. وقد أخذت مصر أيضا تساهم في تلك الحركة، ولكن بجهد المقل.

ولكن كانت نفقات السياح في مصر في فصل الشتاء عنصرا مهما في الجانب الدائن من ميزانها الحسابي إلا أن ذلك يقابله ما يتدفقه في فصل الصيف في الخارج كثير من المصريين والأجانب المقيمين في مصر. ومن المعتبر تحديد النسبة بين ما لمصر وما عليها من تلك الوجبة. ولكن دلائل الأحوال تشير بأن ما لمصر يفوق ما عليها ويدخل في هذا الباب أيضا ما يتدفقه موظفو السفارات والفنصليات في الخارج، وكذلك ما تنفقه جنود دولة في أرض دولة أخرى، كما حدث في فرنسا ابان الحرب الكبرى إذ أغقت الجنود البريطانية والأمريكية فيها مبالغ طائلة قيدت في حسابها الدائن. ومن هذا القبيل أيضا ما يتدفقه جيش الاحتلال في مصر، وقد بلغت هذه النفقات خلال الحرب مبلغا جعلها من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزان مصر الحسابي.

(٥) ما يرسل المهاجرون منه النفود إلى وطنهم الأصلي: يظل كثير من المهاجرين في البلاد الأجنبية محظنين بصلتهم بوطنهم الأصلي، فيرسلون من وقت لآخر بعض ما يصيبون من الرزق إلى من خلفوا وراءهم من الأهل وذوي القربى. وقد قدو قبل الحرب ما يرسل سنويا إلى إيطاليا من أبنائها المقيمين في الخارج نحو ٤٥٠ مليوناً من الفرنكات، يفضلها بسدد جزء كبير من العجز في ميزانها التجاري. وبكس ذلك الولايات المتحدة، فن المهاجرين

بها يرسلون سنويا الى بلادهم الأصلية مبالغ طائلة قدرت قبل الحرب بنحو ٢٧٠ مليوناً من الدولارات (وهو ما يعادل ١٣٠٠ مليون فرنك في ذلك الحين) (١) ولا تزال هذه المبالغ تتقل سنويا الجانب المدين في ميزان أمريكا الحسابي (٢) . وكذلك الحال في فرنسا فإن جمهوراً عظيماً من العمال الإيطاليين والأسبانيين والبولونيين المقيمين بها يرسلون سنويا الى أوطانهم الأصلية مبالغ قدرت في الجانب المدين من الميزان الحسابي لفرنسا في سنة ١٩٢٣ بنحو ٧٢٠ مليوناً من الفرنكات (٣)

(٦) **النفراعات الحربية والتعويضات والديون الخارجية :** النفراعات الحربية وما إليها من ديون التعويضات وسواها هي عناصر استثنائية في الميزان الحسابي ، ولكنها اذا وُجدت أثقلت بعثها . ومن أمثلة ذلك النفراعة الحربية التي فرضت على فرنسا بعد حرب السبعين ، وديون التعويضات التي أفلتت كاهل ألمانيا بعد الحرب العظمى وكانت من أهم أسباب اضطراب ميزانها الحسابي . وهذه النفراعات والتعويضات تثير مسائل خطيرة من أهمها طريقة الدفع ، اذ أن استخدام الطرق العادية لا تكفي في هذه الحالة لجسامة المبالغ التي يتناولها الدفع . وسنبعث في ذلك تفصيلاً فيما بعد

والى جانب ذلك تقوم المهبات والتبرعات التي تجود بها بعض البلاد على غيرها لأسباب متنوعة كاصلاح مناطق غربيها بعض الحادقات كحرب أو حريق أو زلزال ، أو لإنشاء مستشفيات ، أو دور آثار أو كتب ، أو معاهد علم أو فن أو أدب . فبقدر هذه المهبات يزيد الجانب المدين في الميزان الحسابي للدولة الواجبة ، والجانب الدائن في الميزان الحسابي للدولة الموهوب لها

(١) جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ١٥

(٢) تم ما يرسله المهاجرون في أمريكا الى الخارج في سنة ١٩٢٩ بنحو ٢٧٢ مليوناً

من الدولارات ، وفي سنة ١٩٢٢ بنحو ١٦٣ مليوناً — Cole, Monetary Problems ص ١٥٠

(٣) ديولي (Précis) الجزء الثاني ص ١٤٠

٥ توازن الميزان الحسابي

منى يعتبر الميزان الحسابي في حالة توازنه : يحصر الميزان الحسابي لدولة في حالة توازن إذا عادت كفة الديون التي عليها أن تغطيها الخارج كفة الحقوق التي لها أن تتقاضاها من الخارج ، أو بعبارة أخرى إذا ماوت لديها قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة . وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أنه محال أن يظل الميزان الحسابي لدولة في حالة عدم توازن إزاء الدول الأخرى جميعا ، إذ هناك قوى اقتصادية تعمل دائما على إيهاد هذا التوازن . نعم ان الميزان الحسابي بين دولتين قلما يكون متوازنا ، ولكن هذا لا يضر طالما أن الدولة التي يكون ميزانها في حالة عجز إزاء الأخرى يتاح لها في معاملاتها مع بعض الدول الأخرى من الوسائل ما تستطيع به سد هذا العجز . فمثلا إذا كان مجموع ماعلى الدولة (الدولة ب) يفوق مالها بمقدار ٥٥ مليون جنيه ، وكان في الوقت نفسه مال الدولة (أ) قبل الدولة ب يفوق ماعليها بمقدار ٥٥ مليون جنيه ، فانه من أسهل الأشياء أن تستخدم (أ) مالها قبل حتى سداد ماعليها للدولة ب . وهذا أمر شائع في المعاملات الدولية كما سترى الميزان الحسابي الموافق وغير الموافق : ولقد يبدو غريبا - مادام أن ميزان كل دولة يميل إلى التوازن - أن يصف الاقتصاديون هذا الميزان تارة بأنه موافق (favorable) وتارة بأنه غير موافق (défavorable) . في الحق انهم في ذلك لا ينظرون إلى رجحان إحدى كفتيه على الأخرى وإنما ينظرون إلى طريقة تحقيق توازنه (١) . فمن الدول ما لا تستطيع أن تسدد قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة بما تصدر من البضائع والخدمات وبما تتقاضى من قوائم وأقساط رؤوس أموالها في الخارج ، ولذلك تدفع ما يتبقى عليها بما ترسل من الذهب إلى

الخارج، وما تعقد من القروض في البلاد الأجنبية، وما تباع فيها من الأوراق المالية .
فإنها في الأصل مدين أكثر من دائن ، ولكنها توازنه بوسائل من شأنها أن
تؤدي إلى اختصارها ، ولهذا يوصف ميزانها بأنه غير موافق . وقد كانت تلك حال
ألمانيا ودول أوروبا الوسطى بعد الحرب وجمهوريات أمريكا الجنوبية قبلها .

وهناك بعض دول يتحقق التوازن في ميزانها بفضل ما يرد إليها من
الذهب وما يؤتف من رؤوس أموالها في الخارج ، ولولا ذلك ل زاد الجانب
الدائن لديها عن الجانب المدين . وفي هذه الحالة يوصف ميزانها بأنه موافق
لأن توازنه يتحقق بفضل وسائل تؤدي إلى اغتنائها . وقد كانت تلك
حال إنجلترا وفرنسا قبل الحرب وبسببها ، والولايات المتحدة بعد الحرب ، فقد
استطاعت جميعا أن توظف رؤوس أموال كثيرة في الخارج بفضل وجود
فائض في ميزانها الحسابي من العناصر الأخرى

نظريّة ثروانده الميزان الحسابي : (١) النظرية القديمة : أوضح قدماء
الاقتصاديين الأحرار أن القوى الاقتصادية تعمل دائما على إيجاد التوازن في
الميزان الحسابي لكل دولة . وقد استند ريكاردو في تفسير ذلك على حركة
الذهب والقضة بين الدول ، وهي التي اتخذها أساسا لنظريته في الميزان التجاري
وبجاءه فيها جمهور الاقتصاديين زمنا طويلا . ولئن كان ريكاردو يستعمل
اصطلاح الميزان التجاري ككثير من مواطنيه إلا أنه يعني هنا الميزان الحسابي ،
وتتلخص نظريته فيما يأتي (٢) : عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على
قيمة صادراتها فإن الفرق بينهما يُدفع بالتقود المدينية ، فيؤدي ذلك إلى نقص
كمية التقود في الدولة ، فترفع قيمتها ومن ثم تهبط الائتمان . وعلى عكس ذلك فإن
الصادرات تأخذ في الزيادة والواردات في التقصان ، فيدعو ذلك إلى وقف

(١) Gide ■ Rist, Histoire des Doctrines Economiques, ١٩١١

الذهب كافيًا لإعادة توازن الميزان الحسابي

(٢) أنه إذا بلغت تقلبات سعر الصرف حدى الذهب، وأخذ الذهب على أثر ذلك يتسرب من دولة إلى أخرى فإنه لا يمكن تحديد مبلغ انخفاض الأثمان على أثر نقص مقدار معين من الذهب، كما لا يمكن تعيين مبلغ ارتفاعها على أثر زيادته. ولذلك لا يساغ الجزم إطلاقاً بأن زيادة الصادرات على أثر خروج مقدار معين من الذهب تكفى لإعادة ماخرج منه كما زعم ريكاردو. وقضلا من ذلك فإنه بفضل استعمال الأوراق المصرفية (البكنوت) في التداول وانتشار الائتمان لم يعد تسرب مقدار من الذهب إلى الخارج يؤدي بالضرورة قوف الحال إلى نقص كمية النقود المتداولة، ولذلك فهو لا يؤثر دوماً في مستوى الأثمان. ذلك أن المدين الذى يريد أن يرسل ذهباً إلى الخارج قد يحصل عليه من بعض المصارف على سبيل القرض دون أن يدفع مقابلته شيئاً من الأوراق المصرفية المتداولة. يضاف إلى ذلك أن مصارف الإصدار كثيراً ما تحتفظ بمقدار من الذهب يفوق الاحتياطى الضامن للبكنوت، فستطيع أن تستخدم جزءاً منه في الدفع الدولى دون أن يؤثر ذلك في كمية البكنوت المتداولة^(١)

(٣) أنه يتسنى موازنة الميزان الحسابي خلال زمن طويل دون حاجة إلى تصدير أو استيراد الذهب، وذلك بفضل استخدام الأوراق المالية في تسوية بعض الديون الخارجية. فكثيراً ما يحدث — وبخاصة عند ارتفاع سعر الصرف — أن ترسل المصارف إلى الخارج كوسيلة لدفع بعض الأوراق المالية الدولية أو بعض كويوناتا فيغنى ذلك عن إرسال الذهب، أذ يسهل بيع هذه الأوراق في أية سوق مالية وقبض قيمتها نقداً وكذلك قيمة

(١) نوجارو في (Traité Elémentaire d'Economie Politique) ص ٢٨٦

بالهامتن، وريزو في (Précis) الجزء الثاني ص ١٧٧

كوبوناتها

(ب) النظرية الحديثة : وللاسباب المتقدمة يؤثر بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يسلطوا عملية توازن الميزان الحسابي على النحو الآتي (١) :
عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على قيمة صادراتها (المنظورة وغير المنظورة) يرتفع سعر الصرف، فيكون ارتفاعه مدعاة لنقص الواردات وزيادة الصادرات. وإذا لم يكن ذلك كافيا لإعادة التوازن فإن الذهب يأخذ في التدرب إلى الخارج، فيعمل ذلك مصرف الأصدار على رفع سعر الخصم لحماية لاحتياطيه الذهبي من التناقص، وتبعه في ذلك سائر المصارف، وحتى أصبح الائتمان غاليا فإن كثيرا من أصحاب المصانع والتاجر ينصرفون عن الاقتراض فجعل الاعتمادات التي تمنحها المصارف لعملائها، فيؤدي ذلك إلى نقص الودائع، ومن ثم ضعف قوة الشراء العامة وهو ما يفضي بالائتمان إلى الهبوط. وفي هبطت فإن الصادرات تأخذ في الزيادة والواردات في التناقص. وفي الوقت نفسه يكثر عرض الأوراق المالية في السوق، إذ يفضل كثير من رجال الأعمال بدلا من الاقتراض بفائدة مرتفعة أن يبيعوا بعض ما لديهم من هذه الأوراق، فيؤدي كثرة عرضها إلى هبوط أسعارها، فيقبل المراجعون على شراء الأوراق الدولية منها لبيعها في الأسواق الأجنبية، على حين تكثر المصارف من استخدامها في تسوية الديون الخارجية. ومن الجهة الأخرى فإن ارتفاع سعر الخصم يجذب إلى الدولة من الخارج رؤوس أموال كثيرة تأتي إليها لتستفيد من علو سعر الفائدة فيها. فيكون من أثر ذلك كله إعادة التوازن إلى الميزان الحسابي

(١) انظر من قبل ذلك: تروشي (Truchy) في (Précis) الجزء الثاني من ٢٥ وما

بعدها — ونوجارو (Nogaro) في (Traité Elementaire) من ٢٢٨ وما بعدها ومن

٢٨٦ وما بعدها — وتوسيج في (Principles) الجزء الأول من ٤٥٧ وما بعدها

ومن ذلك يبين أن أهم ما يميز النظرية الحديثة عن القديمة هو أن خروج المذهب في النظرية الحديثة لا يؤدي إلى هبوط الأثمان من طريق مباشر كما في نظرية ريكاردو، وإنما من طريق غير مباشر بواسطة تأثيره في سعر المخصم . فهو سعر المخصم في النظرية الحديثة الذي يحدد إلى الميزان الحسابي توازنه ^(١)

§ الميزان الحسابي في مصر وبعض البلاد الأخرى

مميزات ميزان مصر الحسابي ^(٢) : تتميز مصر من البلاد ذات ميزان التجارة الموائق ، فقد ظل ميزانها التجاري - منذ سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٢٩ - في صالحها في معظم السنين . وبفضل ذلك تسق لها أن تقوم بسداد ما عليها للخارج من فوائد دينها العام ، ومن أرباح وقوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها . وهناك ما يجعل على الاعتقاد بأن الميزان الحسابي كان في صالحها أيضا خلال بضع سنين أثناء الحرب وبمديها ، ولهذا استطاعت أن تسترد من الخارج جزءا كبيرا من سدادات دينها العام ، ومن أسهم وسندات شركات المساهمة فيها ، وأن تغطي بعض الأوراق المالية الأجنبية ^(٣)

عناصر ميزان مصر الحسابي : وفيما يلي بيان العناصر الرئيسية التي يشتمل عليها ميزان مصر الحسابي وقيمة كل منها في السنوات الأخيرة ^(٤)

- (١) وفي من البيان أ ، مرفوع في ذلك كله نوع نظام التتبع الذهبي في أكل موره
- (٢) لمراة ميزان مصر الحسابي قبل الحرب انظر : Arminjon, La Situation Economique et Financière de la l'Egypte من ٢٨٠ — ٣٠٠ ، وفيه « L'Egypte Contemporaine » سنة ١٩١٠ عدد ١ ص ٤٧ — ٤٩ ، وسنة ١٩١١ عدد ٢ ص ٣٠٥ — ٣١٥

(٣) أنظر تقرير السكرتير التجاري البريطاني عن الشؤون الاقتصادية في مصر - يوليو سنة ١٩٣٣ ص ١٢

(٤) وقد استقينا معظم هذه البيانات من الماضرة القيمة التي ألقاها صاحب السادة احد مبداءوهاب بلنا عن ميزان مصر التجاري في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ - صحيفة التجارة والصناعة عدد مايو سنة ١٩٣٢ ص ٦٩٥ — ٧٠٨ ، ومن بعض الإحصائيات في مصلحة الإحصاء

ميزان مصر المالي (ميزان المرفوعات)

« يتألف الجنبات المصرية »

١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	
				الجنبات الرأسي
٢٨٥٧٦	٢٣٠٥٩	٥٣٥٥٠	٥٧٤٥٩	المادرات المنظورة
				« بما فيها المسكوكات والسودان »
٧٢٦	٩٦٨	١٦٠٠	١٣٩٨	المعاد المدبره
٥٩٠	١١٦٠	١٢٦٠	١٤٨٠	نقبات السياح في مصر
٢٣٥٦	٢٣٧٩	٢٥٥٦	٢٤٢٧	نقبات شركة قناة السويس
١٨٧٦	١٨٦٤	١٣٦١	١٦٦١	نقبات الجيش البريطاني في مصر
—	—	—	—	شركة رؤوس الاموال الجديدة
—	—	—	٢٨٠٠	شركة البنسكنوت
٧٠٠	٧٩٢	٨٦٣	٨٢٩	متنوعات
٣٤٨١٩	٤٠٢١٨	٦١٦٩٠	٦٨٠٥٤	المجموع
				الجنبات الخريجه
٣١٩٢٠	٤٦٠٤٠	٥٦٨٠٨	٥٢٩٩٦	الواردات المنظورة
				« بما فيها المسكوكات والسودان »
—	—	—	—	نقبات السياح المصريين في الخارج
٢٨٠٠	٢٨٠٩	٢٠٨١	٢٤١٣	نوائد الدين العام - ما يدفع الى الخارج
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	ما يدفع الى السودان
—	—	—	—	نوائد وأرباح رؤوس الاموال الاجنبي في مصر
١٠٠٠	٨٢٠٠	٣٥٠٠	—	شركة البنسكنوت
٣٥٠	٣٥٣	٤٥٨	٤٢٦	متنوعات
٢٦٨٢٠	٥٨١٥٢	٦٣٥٩٧	٥٦٥٨٥	المجموع

وأهم بنود هذا الميزان هو البند الخاص بالصادرات والواردات المنظورة .
وتتضمن قيمة البضائع الصادرة جميع التفتقات التي تتكلفتها حتى وقت خروجها من
الموانئ المصرية . أما قيمة البضائع الواردة فتشمل جميع التفتقات حتى وصولها
الموانئ المصرية . ولا تزال مصر تعتمد على المصارف في الحصول على معظم
ماتحتاج إليه من المواد المصنوعة ، وهي تدفع قيمتها بما تصدره من المحاصيل
الزراعية وبالأخص القطن إذ تربو قيمة الصادراته في معظم السنين على ثلثي
قيمة الصادرات جميعا ^(١) . ولئن كان الميزان التجاري غالبا في مصلحة مصر
إلا أنه في سنة ١٩٢٩ انعكست الآية ، وذلك بسبب السكاد الذي أخذ يمل
بالبلاد من جهة ، ولتوقع صندوق النقد الدولي لزيادة الحركة الجديدة من جهة أخرى . ولقد ظل
الميزان التجاري في غير مصلحة مصر في سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولكنه
في سنة ١٩٣٢ أخذ يميل في مصلحتها ^(٢)

وقد كانت حركة المسكوكات الذهبية أهمية خاصة في ميزان مصر الحسابي
قبل الحرب . ويرجع ذلك إلى أن مصر لم يكن لها قود ذهبية أهلية ، ولأسباب
خاصة أصبحت الجنيهات الإنجليزية هي العملة الرئيسية المتداولة ^(٣) . وقد كان
من مادة المصارف في مصر أن تستورد سنويا مقادير عظيمة من الجنيهات الانجليزية
في شهور سبتمبر و اكتوبر ونوفمبر للعاجلة اليها في موسم القطن ثم ترسلها بعد
ذلك خلال التبعة شهور التالية من السنة ، وكانت إحصاءات المصارف تسجل

(١) بلغت قيمة الصادرات من القطن بألوف الجنيهات ٢٣٧٨٨ في سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩

في سنة ١٩٢١ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ في سنة ١٩٢٢ وهذا أدنى حد يملك منذ سنوات كثيرة - من
كتاب الاحصاء السنوي العام

(٢) قد يبلغ مقدار زيادة الصادرات على الواردات في تلك السنة - ٢٨٣٠٠٠ جنيه
(مع حساب المواد تصديره ضمن الصادرات)

(٣) راجع في تفصيل هذه الأسباب كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني من ١٩٨٠ - ١٩٨٢

حركة الذهب في غدواته وروحاته بين مصر والمخرج ، وهي حركة لم يكن لها مثل في أي بلد آخر . وفي معظم السنين كان الوارد من الذهب يفوق الصادر منه ، إذ كان يجني جزء كبير داخل البلاد للحاجة إليه في التجارة المحلية وصنع الحل ، وأيضا لأقبال الفلاحين على اكتنازه . وقد أخذ هذا المقدور يتزايد بتزايد الثروة الزراعية وتكون منه في البلاد كثر ذهب عظيم كان عدة أهلها في أيام الشدة والضيق . واستمر الحال كذلك حتى قيام الحرب العظمى ، فقدضت ظروفها باستحالة استيراد الذهب من الخارج ، ولذلك وضع النظام النقدي الحاضر ، وبمقتضاه حل البنوك محل الذهب في تمويل السوق المصرية

أما بند نفقات السياح في مصر فيشمل النفقات المنطقية التي يشفقونها نظير البضائع التي يشترونها والخدمات التي تؤدي إليهم كخدمات الفنادق والسكك الحديدية والترامية وغيرها (١)

وأما البند الخاص بشركة قناة السويس فيشمل ما تنفقه الشركة في مصر لصيانة القناة وإصلاحها ودفع أجور عمالها ومرتبات موظفيها . وقد كان من عادة السفن التي تجتاز القناة أن تدفع الرسوم المستحقة ذهبا في بورسعيد ، ولكنها الآن تدفع بالشيكات في أغلب الأحوال ، وترسل هذه الشيكات إلى باريس لتقيد لحساب الشركة ، ولذا يصعب إبعادها من الحساب الدائن لمصر (٢)

وأما نفقات الجيش البريطاني فيشمل ما تنفقه القوات البريطانية البرية والجوية في الأراضي المصرية

وأما حركة رؤوس الأموال الجديدة فشمل رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل مصر سنويا لتمويل المصارف والشركات الأجنبية ، واقتناء

(١) وتدعمت هذه النفقات كثيرا تحريا بالرجوع إلى وكالات السياحة الكبرى لـ

مصر لخدمة متوسط ما يتجه السائح والى جية تشجيع السياحة لتقدير عبدالحياح

(٢) وقد بلغ في سنة ١٩٤١ مجموع رسوم المرور في قناة السويس ٨٠٢٩٠٠٠ جنيه

أسهم وستدات شركات المساعدة المصرية . ومن المحذور تقدير هذا البند
تقديرًا يعول عليه

وأما حركة البنكنوت فتمثل الفرق في قيمة البنكنوت المداول خلال السنة
وكان هذا البند يمثل قبل الحرب حركة الذهب ، ولكن لما أصبح استيراد
الذهب مستحيلًا أثناء الحرب كما تقدم ، وضع نظام النقود الورقية الإلزامية
الحاضر ، وارتبطت العملة المصرية بالعملة الإنجليزية . وكان من أثر ذلك تثبيت
سعر الصرف بين مصر وإنجلترا على أساس أن الجنيه الإنجليزي = ١٧د ٥
قرش^(١) ، أي أن كل جنيه استرليني يدفع في فرع البنك الأهلي في لندرة
يحول لصاحبه الحق في الحصول على بنكنوت مصري في القاهرة على أساس النسبة
المتقدمة . وكذلك كل جنيه مصري يدفع في البنك الأهلي في القاهرة يحول لصاحبه
الحق في الحصول في لندرة على بنكنوت إنجليزي بالنسبة نفسها . ولهذا أصبحت
 كمية البنكنوت في مصر تزايد في موسم القطن من كل عام نتيجة بيعه في
 إنجلترا . ولما كانت هذه الزيادة تقابل ما كان يستورد من الذهب قبل الحرب
 وجب أن يكون لها محل في الميزان الحسابي . فإذا انصرف موسم القطن ابتدأت
 كمية البنكنوت في التناقص ، إذ يأخذ في التسرب من أيدي الفلاحين إلى
 أيدي التجار الذين يدفعونه إلى المصارف لتصفية الكيالات المسحوبة عليهم
 مقابل مشترياتهم من الخارج ، كما يسرب إلى خزنة الحكومة على شكل
 ضرائب يستخدم جزء كبير منها في دفع كوپونات الدين العام في الخارج . فزيادة
 البنكنوت أو نقصانه دليل على أن أموالًا نقلت إلى مصر من الخارج أو العكس .
 وأما بند متنوعة الوارد في الجانب الدائن فيشمل الأموال التي تنفقها
 الحكومات الأجنبية على مفوضياتها وقنصلياتها وبعض الهيئات الأخرى كمئات
 التقيب عن الآثار . وكذلك ما تنفقه السفن الأجنبية في الموانئ المصرية مقابل

(١) وهو السر القانوني الذي كان مدركاً للجنيه الإنجليزي القوي قبل الحرب

ما يؤدي لها من الخدمات وما تشتري من مواد الوقود والغذاء ونحوها
ويضمن البند الخاص بشفقات السياح المصريين في الخارج شفقات الحجاج
أيضا ، ولم يوضع بعد لهذا البند تقدير يمكن الركون إليه
وأما بند فوائد الدين العام فيشمل قيمة كوبرونات التي تدفع إلى الخارج ،
وربين من تقرير لجنة الدين العام لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أن نحو ٧٢ ٪ من
كوبرونات الدين الموحد و ٢٥ و ٦٨ ٪ من كوبرونات الدين الممتاز تدفع في
مصر ، والباقي في الخارج . إنما يلاحظ أن جزءا كبيرا من قيمة الكوبرونات
التي تدفع في مصر ينقل لحساب سندات يملكها أجناب في الخارج ، وكثير منهم
يعتمد إلى هذه الطريقة تخلصا من دفع ضريبة الأيراد في بلادهم . ولذلك يقدر
ما يدفع فعلا لحساب الخارج بأكثر من ٥٠ ٪ من مجموع ما يدفع لحساب
الدين العام بأكمله ^(١)

وأما البند الخاص بالسودان فيشمل المبالغ التي تدفعها الحكومة المصرية
إلى الحكومة السودانية لشفقات الجيش في السودان . ومن قسوة الحوادث حقا أن
تظل ميزانية وزارة الحربية في مصر تضمن سنويا مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه لشفقات
الجيش في السودان ، مع أنه لم يجد مصر جنود فيه ، وبجانب ذلك كانت
الحكومة المصرية فيما مضى تقدم إلى حكومة السودان مساعدات مالية وقرروضا
مختلفة لتتفق منها على إصلاحه وترقية شئونه ^(٢) فكان لهذه الأموال مكان هام
في ميزان مصر الحسابي . وقد أخذ يقوم مقامها في الوقت الحاضر الأموال التي
تتفق في السودان من أجل مشروعات الري الكبرى ، وقد أُرصد في ميزانية

(١) راجع تقرير لجنة الدين العام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بالفرنسية من ٢٨ و ١٤ - ١٩٣٤

بلغ في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ مجموع الدين العام ٨٩١,٤٣ و ٤٠٠ جنيه مصرياً

(٢) وقد بلغ خسارها خلال ١٠ سنوات (من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٩)

٦٦٣,٥٧٦ و ٦٦٣,٥٧٦ جنيه مصرياً - أنظر في ذلك : أرمينيون ، في كتابه الصادر إليه آخراً ،

سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لمشروع خزان جبل الأولياء وحده مبلغ مليون جنيه^(١) وأما البند الخاص بفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية في مصر فيشمل ما يدفع في الخارج لحساب أسهم وسندات شركات المساهمة في مصر، وأرباح الشركات الأخرى، وبخاصة لحساب المصارف الأجنبية. ومن المتعذر أيضا تقدير هذا البند. وكان بعض الباحثين قدره قبل الحرب بحوالى ٤ مليون جنيه^(٢) ولكننا نميل إلى الاعتقاد بأن ما يدفع الآن لحساب هذا البند يزيد على ذلك. وأما بند متوعات الوارد في الجانب المدين فيشمل جميع المبالغ التي تنفق على المفوضيات والقنصليات المصرية والبحث المدرسية في الخارج، وكذلك الأموال التي تدفع نظير الخدمات المختلفة التي تؤدي لمصر في الخارج.

الميزان الحسابي في بعض البعور الأخرى: وخاتما لهذا البحث نثبت فيما يلي جدولاً موجزاً وضعه أحد الاقتصاديين عن حالة الميزان الحسابي في بعض البلاد في السنوات الأخيرة^(٣)

- (١) ولم نجد من هذه الأموال شيئا في الجدول المتضمن لأنه لم يكن لها شأن يذكر في السنوات الأربع التي اشتمل عليها
- (٢) وهو مخبر مستر كريج السكرتير المالي لوزارة المالية، ولكن الأستاذ أرمينجوتري أنه لا يزيد من ٢٠٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ جنيه — أرمينجوتري في كتابه الصادر إليه آلا، ص ٢٩٤

(٣) Cole, Monetary Problems ص ٢٠١ - ٢٠٣

موازن المنفوعات في خمس البلاد ١٩٢٦ - ١٩٢٩

(بلايت الدولارات)

الدول	ميزان التجارة وغير المنفوعة	ميزان المنفوعة	ميزان التسليم	ميزان الذهب	ميزان الاموال الجديدة
القسم الاول					
الولايات المتحدة	٢٩٣—	٦٧٠+	٤٥٧+	٥٨+	٥٠٥—
المملكة المتحدة	٨٦٠—	١٢١٥+	٢٥٥+	٦—	٣١٩—
فرنسا	—	—	١٢٩+	١٨٩—	٢١٠—
كندا	٢٥٣+	٢١٦—	٣٧+	٣٨+	٧٥—
السويد	٤٣+	٥+	٤٨+	٥—	٤٣—
تشيكوسلوفاكيا	٦٩+	١٩—	٥٠+	حفر	٥٠—
القسم الثاني					
الهند	٨٠+	١١٤—	٣٥—	٦٧—	١٠١+
نيوزيلندا	٨+	٤٠—	٣٢—	٤+	٧٨+
أفريقية الجنوبية	٢٩١+	٧٩—	٢٦٤—	حفر	٥٣+
الدانمرك	١١+	١٥—	٤—	٢+	٢+
النرويج	١+	١٦—	١٥—	حفر	١٥+
الأرجنتين	٣٥+	١٥٨—	١٤٣—	١+	١٤٢+
القسم الثالث					
فلندا	٤—	٤—	١٢—	حفر	١٢+
ألمانيا	٥١٢—	١١٢—	٦٦٤—	٧٣—	٦٩٧+
النمسا	٨٧—	١٤—	١٠١—	٦—	١٠٧+
المجر	٣٨—	٢٣—	٦١—	١—	٦٢+
بولندا	٢٦—	٢٠—	٥٦—	١١—	٦٧+
اليابان	٦٧—	٧—	٦٩—	٨+	٦١+
أستراليا	—	—	٢٥٣—	٥١+	٢٠٢+

وقد روعي في وضع هذا الجدول أن يشمل البند الأول ميزان التجارة المنظورة، وغير المنظورة . والمنظورة تشمل كافة أنواع السلع — ماعدا الذهب — التي تتناولها إحصاءات الجمارك وقد اكتفى في ذلك بإيراد الفرق بين قيمتي المصادرات والواردات . وأما التجارة غير المنظورة فيقصد بها هنا جميع ما يدفع مقابل الخدمات المختلفة كالنقل والتأمين والسعرة ونحوها . وقد اكتفى في ذلك أيضا بإيراد الفرق بين ما يدفعه كل دولة وما يتقاضاه . وأما البند الثاني فيتضمن صافي حساب القوائم التي تدفع عن رؤوس الأموال المستثمرة في غير بلادها الأصلية . وأما ميزان المدخل فيراد به صافي ما يفتي للدولة أو عليها بمقتضى البتدين السابقين . وإذا كان لا بد من توازن ميزان المدفوعات في كل دولة كما تقدم فإن ذلك يصحقي بفضل حركة الذهب من جهة وحركة رؤوس الأموال من الجهة الأخرى . ويتضمن البند الخامس بالذهب مقدار الفرق بين الصادر والوارد منه . وأما بند حركة رؤوس الأموال الجديدة فيشمل ما كان منها لا تزال طويلة كقروض الحكومات أو المشروعات ، أو قصيرة كالودائع في المصارف الأجنبية

وقد قسمت الدول في هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية (١) :

(أ) القسم الأول (يشمل الدول الثلاثة أي التي تصدر رؤوس أموال إلى الخارج ، وهي درجتان : (أ) الدول التي وصلت أوج تقدمها الاقتصادي ، وهي التي تقاضي عن قروضها القديمة قوائم مدفوعة تربو على ما تصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا . (ب) الدول التي لا تزال تدفع قوائم قروض قديمة ولكنها أخفت تصدير رؤوس أموال جديدة ، وتشمل كندا وتشيكوسلوفاكيا . وكذلك التي تقاضي عن قروضها

(١) وهذا القسم الثلاثي يتألف الأنواع الثلاثة من الميزان الحسابي التي تكلفها عنها

القديمة من الفوائد أقل مما تصدر من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل السويد
(والقسم الثاني) يشمل الدول الحديثة التي بلغت درجة من التقدم
الاقتصادي . فهي لا تزال تقترض من الخارج ، ولكن ما تدفعه من فوائد
القروض القديمة يربو على ما يرد إليها من رؤوس الأموال الجديدة . تستطيع
بفضل زيادة المصادر فيها على الواردات أن تؤدي الباقي عليها

(والقسم الثالث) يشمل الدول الحديثة ، وهي التي تعقد قروضا كثيرة
في الخارج تستخدمها في دفع فوائد قروضها السابقة ، وفي سد عجز ميزاتها
التجارية

ومن الدول ما كانت مكانها في القسم الثالث ثم أخذت ترقى تدريجاً إلى الأول
كالولايات المتحدة . ومنها بعض ذلك ما كانت في الأول ثم تراجعت إلى الثالث
على أثر بعض ظروف غير طبيعية انتابتها وذلك كالألمانيا ، فهي ليست بلداً حديثاً
ولكنها مع ذلك أصبحت بحسب حالة ميزاتها الحساب في حكم الدول الحديثة .
وهي هنا في موقف شاذ



الفصل الرابع

الصرف الدولي (الكاميو) ^(١)

(١) معلومات عامة ^(٢)

موضوع الصرف الدولي: يتناول موضوع الصرف الدولي البحث في تسوية الحقوق والديون الناشئة عن المعاملات الدولية . ففي المعاملات الداخلية يكفي لاقضاء أي دين أن يدفع المدين إلى الدائن قيمة الدين عموداً أهلية - معدنية أو كانت أم ورقية - أو شيكاً على مصرف في موطنها . ولكن الأمر على خلاف ذلك في المعاملات الدولية ، نظراً لتباين وحدات النقود في الدول المختلفة . فوحدة النقود في إنجلترا مثلاً هي الجنيه الإنجليزي ولكنها الدولار في الولايات المتحدة . ولذا كان حقاً على الأمريكي الذي يبيع بضاعة في إنجلترا بالجنيهات الإنجليزية أن يحولها إلى دولارات أمريكية حتى يتسنى له الاتخا ف بثمنها في الولايات المتحدة ، وأما إذا كان قد باع بضاعته بالدولارات فيعين على المشتري الإنجليزي أن يحول

(١) ويطلق عليه أيضاً اسم المبادلة الخارجية . ويتايل ذلك في الاصطلاح الفرنسي « Change international » وفي الاصطلاح الإنجليزي « Foreign exchange » ومن أحسن ما يرجع إليه في موضوع الصرف الدولي ما يأتي : Goachen , The theory of the foreign exchanges — Arnaudé, La monnaie, le credit et le change — Descamps, Les changes étrangers — Reboud, Essai sur les changes étrangers — Aftalion, Monnaie, Prix et change

(٢) نكسر هنا على إيراد للمعلومات التي لا تخفى عنها لهم حقيقة موضوع الصرف تاركين لكتيب الرياضة التجارية أمر التبسط في علمائه المختصة

تحويل الأموال إلى دولارات أمريكية . هناك دوماً في المعاملات الدولية عملية تحويل أموال إلى نقد أخرى^(١)

ويصحب ذلك على أبسط صورة بفضل استخدام الكيالات وما إليها من صكوك التحويلات الدولية . ولا يوضح ذلك تعرض أن مستخدماً في منشأة اشترى قطناً من تاجر في أمريكا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إنجليزي ، فاستغناء حقه بسحب البائع الأمريكي على المشتري الإنجليزي كميالة بهذا المبلغ يدفعها في أمريكا لن يريد أن يستد دينا عليه في إنجلترا . ولتعرض من الجهة الأخرى أن تاجراً في أمريكا اشترى في الوقت نفسه تيلاً من إنجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إنجليزي ويريد أن يدفع الثمن بالجنيهات في إنجلترا ، فيعمد إلى مواطنه الأمريكي ويشتري منه بالدولارات الكميالة السابقة الذكر ويرسلها إلى مصنع التيل في إنجلترا ، وهذا يقدمها عند حلول أجلها إلى مواطنه في منشأة ويقبض منه قيمتها بالجنيهات . وبذلك الوسيلة يغتنى الدائن الإنجليزي أن يستوفي دينه من المدين الإنجليزي بالجنيهات الإنجليزية ، والدائن الأمريكي أن يستوفي دينه من المدين الأمريكي بالدولارات الأمريكية . ولو لم تسلك هذه السبل لاستلزم الأمر نقل ما يساوي ١٠٠٠ جنيه ذهباً من إنجلترا إلى أمريكا ومثلها من أمريكا إلى إنجلترا ، وفي ذلك استهداف هذه المبالغ لاخطار النقل وتحمل مصاريفه . ولهذا كان استخدام الكيالات في المعاملات الدولية مفضلاً عن استخدام النقود المعدنية ، ومؤدياً إلى تسوية الديون من طريق المقاصة بين ما لكل دولة وما عليها^(٢)

(١) وهذا ملحق ببعض الوثائق التي تشرحها في باب عملية تحويل نقود إلى نقود أخرى

— انظر ديكراف (Les changes étrangers) ص ٥٦

(٢) تعرف المقاصة بأنها تساطعتين متماثلتين لكل من شخصين على الآخر بعد

أمرهما — انظر المولد ١٩٢ — ١٩٢٢ م

تعريف الصرف الدولي : ويطلق اسم «الصرف الدولي» (change international, Foreign exchange) اصطلاحاً على عملية شراء وبيع الكمبيالات وغيرها من أدوات الائتمان المسحوبة على جهة أجنبية^(١). كما يطلق أحياناً على الثمن الذي تكلفه هذه العملية . وبهذا المعنى يقال إن الصرف في باريس على لندرة هو ٨٠ فرنكا ، أي أنه يصعب دفع ٨٠ فرنكا في باريس للحصول على ورقة تجارية تحول صاحبها حق الحصول على جنيه انجليزي في لندرة . وأحياناً يطلق على الصرف الدولي اسم « الصرف المسحوب » (Le change tiré) تمييزاً له عن الصرف المحلي (Le change local ou manuel) وهو الذي ينحصر في شراء وبيع المعادن النفيسة واستبدال النقود الأجنبية معدنية أو أوراق ورقية بنقود أهلية أو العكس^(٢).

وقد اعتاد الاقتصاديون في العهد الأخير أن يستعملوا اصطلاح «Devises étrangères» (المسكوك الأجنبية أو مسكوك التسويات الدولية) ليدلوا به على مختلف المسكوك التي تنقلها عمالة الصرف الدولي ، ويعرفونها بأنها مسكوك تحول حاملها الحق في الحصول حالاً أو بعد أجل قصير على نقود أجنبية في بلد أجنبي . ويتألف عادة من : الكمبيالات والسندات تحت الألف والشيكات

(١) ويطلق اسم الصرف (Le change) عموماً على كل عملية ترمي إلى الحصول في مكان معين على وسيلة أداء دين أو نقل مال إلى مكان آخر . والصرف بهذا المعنى ينطبق على تسوية الديون بين مكانين في بلد واحد كما ينطبق على تسويتها بين مكانين في بلدان مختلفتين ، فهي الحالة الأولى ينطبق عليه اسم الصرف الداخلي ، وفي الثانية اسم الصرف الخارجي أو الدولي . وقد كان الصرف الداخلي ذاتياً في الأزمنة الماضية وكانت تكاليفه مرتفعة لصعوبة التواصلات الداخلية . ولكن تقدم هذه التواصلات في العصر الحديث أدى إلى اختفائه في معظم البلاد فاصبح تأثيرها على البلاد الواحد يتناقص مائة واحدة ، ولم يعد الصرف الداخلي وجوداً في البلاد النامية إلا أحياناً أو لا يرتبط أجزاؤها بمطامير مرتفعة — أنظر ديكنز في (Les changes étrangers) من أوما بعدما

(٢) جوردن (Cours) الجزء الأول ص ١٦٢

المستحقة على جهة أجنبية ، واذن للدفع الطرافية ^(١) كوكيونات الأوراق المالية الأجنبية التي حل أجلها . وهي جميعا موضوع تجارة رائجة تزاو لها المصارف والبيوت المالية ، ولها في كل بلد سوق أشبه ما تكون بيورصة للبضائع والأوراق المالية تحدد فيها أسعارها ، وتخرج في قوائم خاصة تناع يوميا ، فيطلق عليها بالفرنسية اسم (Cote des changes)

طريقة تعيين سعر الصرف : وتقع في إدراج أسعار هذه المبروك إحدى طريقتين :

(الأولى) أن يبين عدد وحدات النقود الأهلية التي تضمن دفعها للحصول على وحدة من النقود الأجنبية ، ويطلق عليها اسم طريقة السعر غير الثابت (Procédé de l'incertain) وهي السائدة الآن في معظم البلاد لأنها تنفق والعرف الجاري في تعيين الأشياء ، إذ تحدد فيها أسعار العملة الأجنبية كما تحدد أسعار السلع الأخرى . فكما أنه يقال إن القطن من القطن أو الأردب من القمح يساوي كذا من النقود الأهلية فكذلك يقال إن الجنيه الانجليزي أو الدولار الأمريكي يساوي كذا من الفروش . وأحيانا — تسهلا للتعامل — يتخذ أساسا للتعيين ١٠٠ وحدة من النقود الأجنبية بدلا من وحدة واحدة

(الثانية) أن يبين عدد النقود الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقود الأهلية ، ويطلق عليها اسم طريقة السعر الثابت (Procédé du certain) وهي قليلة الاستعمال والذبيوع لتناقضها العرف الجاري في تجارة الأشياء ، إذ لا يقال عادة إنه يبلغ ١٠٠ قرش يشتري كذا من قطن القطن أو أردب القمح . ومع ذلك فلا تزال هذه الطريقة حية في إنجلترا بالنسبة لبعض النقود

(١) وهي أوامر ترسلها المصارف من طريق البريد إلى مراسليها في البلاد الأجنبية ليعملوا تحت تصرف بعض الاعتماد مبالغ معينة ، وهي أسرع الوسائل في تسوية الديون ، وقد ذاع استعمالها مع بني البلاد حتى أصبح ■ سريجان في البيورجات .

الأجنبي، اذ يقضى الصرف في سوق لندن بل يُعِين عندما يساويه الجنيه الانجليزي من الدولارات الأمريكية والفرنكات الفرنسية والفلورينات الهولندية وغيرها، ولو سكته بعضي بمكس ذلك أن يُعِين مقدار ما يساوي اليين الياباني والقرش الاوچتيني من الشلنات والبينات. وكذلك تنجح هذه الطريقة إطلاقاً في اليابان ^(١)

ومن المقارنة بين هاتين الطريقتين يضح أن ارتفاع سعر الصرف في الطريقة الأولى «مناه غلاؤه» وهبوطه «مناه رخصه». فالصرف في باريس على لندرة يكون أغلى ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٩٠ فرنكا بدلاً من ٨٠، اذ يعمى للحصول على جنيه انجليزي ان يدفع من الفرنكات مقدار أكثر. وبالعكس يكون الصرف أرخص ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٧٠ فرنكا بدلاً من ٨٠، اذ يدفع للحصول عليه من الفرنكات مقدار أقل.

وأما في الطريقة الثانية فارتفاع سعر الصرف «مناه رخصه» وهبوطه «مناه غلاؤه». فالصرف في لندرة على باريس يكون أرخص ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٩٠ فرنكا بدلاً من ٨٠، اذ يستطاع الحصول مقابل جنيه انجليزي على مقدار أكثر من الفرنكات. وبالعكس يكون أغلى ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٧٠ فرنكا لان ما يستطاع الحصول عليه من الفرنكات مقابل جنيه يكون أقل ^(٢)

على اننا في سياق الملاحظات المقبلة سنضرب منفعاً عن الطريقة الثانية نقلة استعمالها، فتكلم عن سعر الصرف دائماً باعتبار ان ارتفاعه «مناه غلاؤه» وهبوطه «مناه رخصه».

وليفي المصارف في عملية الصرف: فرضنا في المثل الذي ضربناه آنفاً لنبين به كيف تسوى الحقوق والديون الدولية بواسطة الكيالات — توفر شروط يصعب توفرها في الحياة العملية، وهي ان يعرف كل دائن أمريكي

(١) لونغز في (Monnaie, credit et change) ص ١٢٠ - ١٢٦

(٢) لونغز في المرجع السابق الذكر ص ١٢٨

مواطننا في مدينة لا آخر في إنجلترا ، وأن يكون كل من قيمة الدين وأجل استحقاقهما واحدا . ولكن هذه الصعوبات ثلاثي بفضل تدخل المصارف اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يريدون بيع كيبالات مسعوبة على جهة أجنبية ومن يريدون شرائها ، فهي تشتريها من أولئك لتبيعها هؤلاء . ويحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عند ما يشتري مصرف صكاً مسعوباً على جهة أجنبية يرسله الى مراسله في تلك الجهة ليقبض قيمته ويقيده في حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب المصرف على هذا الحساب كيبالات أو شيكات أو أذون تفرافية يبيعها إلى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديوناً عليهم في تلك الجهة .

وغالبا لا تكتفي المصارف ببيع وشراء الصكوك المسعوبة على الخارج بل تعمل على إيجادها عندما لا يتوفر منها مقدار يكفي حاجة العاملات الخارجية . ووسيلة ذلك ان يسحب المصرف على مراسله في الخارج ، ولو أنه ليس مديناً له ، كيبالة يبيعها الى من يريد أداء دين في تلك الجهة . فلذا قدمت الى ذلك المراسل دفع قيمتها وقيدها في الجانب المدين من حساب المصرف الساحب ، ويحتر ذلك بمثابة فتح اعتماد من جانب المصرف المسعوب عليه للمصرف الساحب . وهذا الاعتماد يسدد في وقت آخر ، وذلك عند ما تكثر الاوراق المسعوبة على تلك الجهة

ومن أمثلة ذلك ما يحدث بين لندن ونيويورك في فصل الربيع والخريف . ففي الربيع يشتد في نيويورك طلب الاوراق المسعوبة على لندن بينما يقل العروض منها ، فتضطر المصارف الأمريكية الى سحب كيبالات على مراسليها في إنجلترا وتبيعها الى الأمريكيين المدينين للانجليز ، وهذه الكيبالات تقبلها المصارف الانجليزية ولوائها ليست مدينة للمصارف الأمريكية ، فلذا حل فصل

ثمها مقداراً أكثر من النقود الإنجليزية ، وفي ذلك ما قد يفضي به إلى الخسارة .
فدفعاً لهذا الخطر تقبل بعض المصارف أن تبيع دولارات أمريكية لمدة ثلاثة
شهور بسعر ٥٢.٥ دولار مضافاً إليها عمولة زهيدة . كما أنها من الجهة الأخرى
تقبل أن تشتري دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور من أي عمل إنجليزي
سيقبض من الدولارات قبلها معلوماً بعد مدة معينة . وبذلك الطريقة تؤمن
جمهور المتعاملين مع الخارج من خطر تقلبات سعر الصرف ^(١)

أنواع عمليات الصرف : يفرق في موضوع الصرف بين عدة
عمليات :

(أولاً) عملية السحب (Traite) وعملية الشراء (Remise) : عند ما يراد
تسوية دين بين شخصين في جهتين مختلفتين فليتعاملين الخيار بين نوعين من
عمليات الصرف : (أ) أن يسحب الدائن على المدين ورقة تجارية يبيعها في
سوق الصرف فيحصل من ثمنها على قيمة دينه . وذلك هي عملية السحب (Traite)
(ب) أن يشتري المدين ورقة تجارية مسحوبة على الجهة الأجنبية التي يراد تسوية
الدين فيها ويرسلها إلى دائنه الذي يقبض قيمتها في تلك الجهة . وذلك هي
عملية الشراء (Remise)

وكلي من الطريقتين تؤدي إلى غاية واحدة ، وأحياناً يجمع الأولى وأحياناً
الثانية ، وذلك حسبما تكون حال سعر الصرف في البلدين وبما ينفق ومصلحة
المتعاملين . فإذا كانت نفود البلد المدين مقومة بنقود البلد الدائن أعلى قيمة
في البلد الدائن اتبعت الطريقة الأولى إذا تكون أقل غنقة . وأما إذا كانت

(١) ولخطية مركزهما في مثل هذه العملية تجل للمصارف عادة إلى الطريقة الآتية : في الوقت
الذي تبيع دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور تشتري من المبلغ الذي يباع دولارات تحتفظ
بها رتبة في بعض المصارف الأمريكية لمدة ثلاثة شهور ، وبذلك لا تستهدف لخطر مبروط
لينة الجنيه أثناء العملية

أعلى قيمة في البلد المدين أتيحت الطريقة الثانية إذ تكون هي الأقل ثمرة^(١)، وعادة يتفق الطرفان على اختيار إحدى الطريقتين وقت التعاقد . والأغلب في الحياة العملية أن يراعى في ذلك العرف الجاري لاسم الصرف ، ولذا فإن المصارف هي التي تستفيد عادة من اختلاف سعر الصرف بين البلدين ، وذلك عن طريق المراجعة كما سنبين فيما بعد^(٢)

(وثانيا) السحب المباشر والسحب غير المباشر : ويترك في سحب الأوراق التجارية على جهة أجنبية بين نوعين من السحب : (أ) سحب مباشر (tirage direct) وذلك عند ما تسحب الورقة التجارية على نفس الجهة التي نشأ فيها الدين الذي يراد تسويته . (ب) سحب غير مباشر (tirage indirect) وذلك عند ما تسحب الورقة التجارية على جهة غير التي نشأ فيها الدين . وقد ضرب جوشين (Goschen) لذلك مثلا : ما يحدث في تجارة الشاي بين الصين وأمريكا ، فإن مصدرى الشاي من الصينيين يسحبون بقدر قيمة الشاي المصدر إلى أمريكا كيالالات على بيوت مالية في لندرة يبيعونها في الصين ويقبضون قيمتها . وهذه السكياالات تقبلها البيوت

(١) مثال ذلك : باع تاجر في لندرة بضاعة إلى آخر في باريس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه إنجليزي وراود أداه ثمنها بالجنيت في لندرة ، فإذا نقل سعر الجنيت في بورصة لندرة ٨٥ فرنكا وفي بورصة باريس ٨٥ فرنكا ، فإن شراء كياالة في باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف في هذه الحالة ٨٥ فرنكا . وهناك يخل المدين الفرنسي أن يسحب عليه دائته الانجليزية كياالة بمبلغ ٨٥٠٠ فرنكا يسحبها في لندرة فيحصل على ١٠٠٠ جنيه . وبكس ذلك إذا أصبح سعر الجنيت في بورصة باريس ٨٤ فرنكا يسأ كل سعره في لندرة ٨٥ فرنكا فإن شراء كياالة في باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف في هذه الحالة ٨٤ فرنكا . وفي هذه الحالة يخل الفرنسي أن يشتري كياالة في باريس ويرسلها إلى دائته في لندرة

(٢) ديكان في (Les changes étrangers) ص ٧٢

الانجليزية وتوجع في قيمتها على المستوردين الأمريكيين ^(١)

وليس ثمة شك في أن مقدارا كبيرا من الأوراق المسحوبة على المصارف والبيوت المالية في لندرة هي من هذا النوع . وقد كانت ، ولا تزال ، مدينة لندرة أعظم سوق مالية في العالم من تلك الوجهة ، اذ يستحب عليها كثير من المتعاملين في البلاد الأخرى أوراقهم التجارية ، كما كان الجنيه الانجليزي الي عهد قريب محبرا أفضل عملة لتسوية الديون الدولية ، ولاسيما بين الدول التي لا ترتبط مع بعضها البعض بمعاملات واسعة النطاق . ومن المثل الآتي يبين الدور الذي تلعبه سوق لندرة المالية في هذا الصدد

تستورد الدولة « أ » بعض البضائع من « ب » وتصدر بعضها منها الى « ج » ولكن « ب » و « ج » لا تربطهما معاملات منتظمة ، فلذلك لا تستطيع « أ » ان تدفع الى « ب » كوسيلة للوفاء ورقة تجارية مسحوبة على « ج » . غير أن « أ » و « ب » و « ج » مرتبطة جميعا بانجلترا بملاقات منتظمة مستمرة ، لذلك تستطيع « أ » أن تدفع الى « ب » كوسيلة للوفاء ورقة مسحوبة على انجلترا لتكون « أ » تسلمتها من « ج » . وبعبارة أخرى تسحب « ج » على انجلترا كميالة تقدمها الى « أ » فتحولها هذه الى « ب » التي تقبلها عن طيب خاطر لحاجتها اليها في معاملاتها مع انجلترا ^(٢)

وتلك المسكاة الخاصة التي تشغلها انجلترا في التسويات الدولية ، والتي جعلت لندرة بمثابة غرفة المقاصة المالية ، ترجع الى عدة أسباب منها : وفرة الاعتادات التي تتبعها المصارف الانجليزية لعملائها في البلاد الأجنبية ، والشهرة الواسعة التي تتمتع بها المصارف والبيوت المالية الانجليزية والتي من شأنها أن تجعل

(١) انظر تعليق لمونتغيه على هذا المثل في كتابه للتجارة الدولية آقا ، ص ١٤٩ —

١٤٢ بالهامش

(٢) ديكمان ، في كتابه للتجارة الدولية آقا ، ص ٧٢ — ٧٨

للأوراق المسحوقة عليها قيمة تختلف عن قيمة الأوراق المسحوقة على يوت أمريكية أو فرنسية قد تضارعا في الفنى ولكنها ليست معروفة مثلها . يضاف الى هذا ، وهو السبب الأهم ، تقدم تجارة إنجلترا الخارجية تقدما جليا في علاقات منتظمة ومستمرة مع كل البلاد تقريبا ، ولذا كانت الأوراق المسحوقة على إنجلترا مقبولة في كل مكان الحاجة اليها في تسوية بعض ديون في لندرة

ومن رأى الأستاذ أرنونيه (Arnaud) ^(١) أن هذه المكاه ستضعف تدريجيا كلما زاد التعارف والاتصال المباشر بين الشعوب الأخرى وبعضها البعض . وقد أخذت علامة هذا الضعف تبدو فعلا منذ الحرب العظمى ، فبعد أن كانت سوق لندرة تتدخل في تسوية الديون بين الولايات المتحدة من جهة وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبلاد الشرق الأقصى من الجهة الأخرى أصبحت هذا التسوية منذ الحرب تحصل بينها من طريق السحب المباشر ، وكذلك أصبح الحال بالنسبة لبعض البلاد الأخرى

(وثالثا) المراجعة المباشرة والمراجعة غير المباشرة : يراد بعملية المراجعة اطلاقا الشراء في الجهة التي يكون السمر فيها متعاضدا والبيع في الجهة التي يكون السمر فيها مرتفعا ، استفادة من فرق هاجن السمرين . ويخرق في موضوع الصرف بين نوعين من المراجعة :

(١) المراجعة المباشرة (Arbitrage direct) وهي التي لا تتناول سوى سوقين من أسواق الصرف . ولا يوضح ذلك فترض أن سمر الجنيه الانجليزي بالفرنك في باريس أعلى منه في لندرة ، فصره في الأولى ٨٥ فرنكا وفي الثانية ٨٥.٢٥ فرنك . فهذا التباين بين السمرين من شأنه أن يجعل بعض الصيارفة في لندرة ومراسليهم في باريس على أن يسحبوا كميالات على بعضهم البعض من

(١) أرنونيه ، في كتابه التنازله آتاه ، ص ١٤٢ — ١٤٤

بمناوبة شراء جنيهات في لندن حيث سعرها بالفرنككات منخفض ويبيعها في باريس حيث سعرها بالفرنككات مرتفع، ويحقق ذلك على الشكل الآتي: يسحب المصرف في الانجليزية كميالة بالفرنككات على مراسله في باريس بمبلغ قدره ٨٥٠٠٠ فرنك مثلاً ويبيعها في سوق لندن فيحصل من ذلك على ١٠٠٠ جنيه انجليزي ومقابل ذلك يسحب مراسله في باريس كميالة عليه بالجنيهات قيمتها ١٠٠٠ جنيه انجليزي ويبيعها في سوق باريس، فيحصل من ذلك على ٨٥٢٥٠ فرنكا، وبذلك يكون هناك ربح قدره ٢٥٠ فرنكا عن كل ١٠٠٠ جنيه انجليزي غير أن تكرار هذه العملية من شأنه أن يؤدي الى زيادة عرض الكميالات المسحوبة من لندن على باريس، وهو ما ينشأ عنه هبوط سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزي في لندن، ولنفرض أن سعر الجنيه أصبح على أثر ذلك ٨٥١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥ فرنكا. ومن الجهة الأخرى يزيد عرض الكميالات المسحوبة من باريس على لندن، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزي في باريس، ولنفرض أنه على أثر ذلك أصبح سعر الجنيه ٨٥١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥٢٥ فرنك، ويحافظ لا يعود ربحاً فائدة من تلك العملية. ومن ذلك يتبين جلياً أثر عمليات المراجعة المباشرة في سعر الصرف وهو الانقضاء به الى التعادل في السوقين المتعاملين

(ب) المراجعة غير المباشرة (Arbitrage indirect) : وهي التي تتناول أكثر من سوقين وتؤدي الى إيجاد التضامن بين أسواق الصرف جميعاً. ولا يفتاح ذلك نظرياً مثلاً حالة المعاملات التجارية بين ثلاث دول هي : الولايات المتحدة وانجلترا والبرازيل. فالولايات المتحدة تصدر القطن والمواد الغذائية الى انجلترا وتستورد منها بعض المواد المصنوعة، ولكن ما تصدره اليها أكثر مما تستورده منها. وفي الوقت نفسه تصدر انجلترا الى البرازيل من المواد المصنوعة أكثر مما تستورده منها من المواد الغذائية. هذا يعني تصدر البرازيل الى الولايات

المتحدة من البن وبعض المواد الثمائية أكثر مما تستورده منها من المواد المصنوعة. وفي هذه الحالة يكون عرض الكيالات المسحوبة من نيويورك على لندرة أكثر من طلبها فينخفض ثمنها ، بينما يكون عرض الكيالات المسحوبة من نيويورك على البرازيل أقل من طلبها فيرتفع ثمنها . فيحمل ذلك بعض الصيار على قسراء بعض الأوراق المسحوبة من نيويورك على لندرة لبيعها الى المدينين في نيويورك الذين يريدون سدادديون عليهم البرازيليين ، وهؤلاء يقبلونها عن طيب خاطر مادام أن البرازيل في حاجة الى كيالات مسحوبة على لندرة .

ولم تتبع هذه الطريقة لكان يمين على نيويورك ان تدفع الفرق بين ما عليها وما لها إزاء البرازيل ذهباً ، وأن تقبض الفرق بين ما لها وما عليها إزاء إنجلترا ذهباً ، وفي ذلك تحريض مقدار كبير من الذهب لاختطار النقل وتحمل نفقاته . فيفضل عمليات المراجعة غير المباشرة استطاع تجنب ذلك . ثم هي من جهة أخرى تعمل على إيجاد التعادل في أثمان صكوك التسويات الدولية في أسواق الصرف المختلفة ، لأن اقبال الصيارفة على شراء الأوراق المنخفضة الثمن يؤدي الى ارتفاع ثمنها ، في حين ان استعمالها في التسوية بجانب الأوراق المرتفعة الثمن يفضي بهذه الى انخفاض ثمنها ، وبذلك تميل أسعارها جميعاً الى التعادل (١)

وعادة تقوم بعمليات المراجعة المباشرة وغير المباشرة يوت مالية خاصة تحسن تتبع حركات سعر الصرف في الاسواق المختلفة، تشتري في بعضها وتبيع في الأخرى ، وتضارب على فروق بسيطة في أسعار الصكوك الدولية . وهي بين تاليا ذلك تؤدي في الحياة الاقتصادية وظيقة نافعة ، اذ توزع صكوك التسويات الدولية على أحسن وجه ، فتناول منها حيث تكون وفيرة ونحملها

(١) توسيع في (Principles) الجزء الاول ، ص ٤٠٤ — ٤٠٥ ، ويمكن

في كتابه السالك الفكر ، ص ٧٥ — ٧٦

الى حيث تكون قليلة ^(١)

لتمز موجزة عن الصرف الدولي في مصر ^(٢) : كان من جراء ارتباط النظام النقدي في مصر بالنظام النقدي الانجليزي ^(٣) تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن : الجنيه المصري = ١٧ قرش ، وتعيين سعر الصرف بين مصر والبلاد الأخرى على هذا الأساس . فمثلا اذا كان سعر الكيبيالة المسحوبة على لندن يساوى في القاهرة ١٧ قرش ، وفي باريس ٨٠ فرنكا ، فان سعر الصرف بين مصر وفرنسا يكون : $\frac{17}{80}$. فلذا كان المطلوب دفع ١٠٠ فرنك في فرنسا تبين أن يدفع في القاهرة $100 \times \frac{17}{80} = 121 \frac{1}{4}$ قرش . أى أن : ١٠٠ فرنك = $121 \frac{1}{4}$ قرش ، وهذا هو سعر الصرف في القاهرة على باريس . ويقتضى الصرف في مصر اتباع طريقة السعر غير الثابت ، كما هي الحال في معظم البلاد الأخرى . فيصنف أساسا لتسيير الصرف وحدة النقود الأجنبية أو مائة منها ويبين مقدار ما تساويه من القروش المصرية

وتسوى معظم الديون بين مصر والبلاد الأخرى من طريق سحب كيبيالات على لندن ، وذلك من جهة ، للمكانة الخاصة التي تشغلها انجلترا في تجارة مصر الخارجية ، ومن الجهة الأخرى ، للمركز الممتاز الذي تتمتع به

(١) وبلاحظ هنا وجه الاختلاف بين الرابطة غير المباشرة والمباشرة ، فالأولى منشؤها تباين أسعار مذكورة التسميات الدولية في الأسواق المختلفة وتعمد الى إيجاد المساواة في أسعارها ، وأما السحب غير المباشر فليس منشؤه تباين في الأسعار وإنما يلجأ اليه لمقوله به من الضمان وما يؤدي اليه من الميوعة في تسوية الديون الدولية .

(٢) انظر في ذلك : Arminjon في كتابه Situation Economique de l'Egypte من ٤٦٠ وما بعدها ، وأيضاً Blanchard في كتابه Cours d'Economie Politique الجزء الثاني من ١٢٢٢

(٣) راجع في ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني من ١٨٠ — ١٨٤ وم ١٩٠ — ١٩٢

سوق لتدرة في تسوية الديون المئوية (١)

(٢) العوامل التي تؤثر في سعر الصرف

يُعرف سعر الصرف وأهميته بمراد بسعر الصرف الثمن الذي تباع وتشتري به الصكوك المستعوبة على جهة أجنبية. فنقد ما يقال إن سعر الصرف في القاهرة على باريس هو ١٢١٨ قرش فنى ذلك أنه حين أن يدفع في القاهرة هذا المبلغ لأحراز صك بخول حتى الحصول في باريس على ١٠٠ فرنك فرنسي. وسعر الصرف ظاهرة ذات خطر عظيم في الحياة الاقتصادية كسبب وكنتيجة معا لظواهر أخرى. فهو كنتيجة يعبر عن حالة الميزان الحسابي في كل بلد، فيرتفع متى كان البلد مدينا أكثر منه دائما، وينخفض متى كان دائما أكثر منه مدينا، وهو بين تباين ذلك شديد التأثير بحالة سعر الخصم، كما أنه يلبيء من حالة التداول النقدي وقيمة النقود الأهلية. وهو كسبب يؤثر في سعر الخصم وفي دخول الذهب وخروجه، وحركة الصادر والوارد من البضائع، وفي حركات رؤوس الأموال المئوية، وبالطبع في كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية وسنبدا هنا بالبحث في سعر الصرف كنتيجة لظواهر أخرى، فبين مختلف العوامل التي تؤثر فيه، على أن نبحث في تأثيراته في موضع آخر. ولما كان هذا الموضوع شديد الارتباط بالنظم النقدية في البلاد المتعاملة فقد رأينا أن نفرق في دراسته بين حالتين: (الأولى) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. (الثانية) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتباينة.

١٤ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة

تعتبر البلاد المتعاملة ذات نظم نقدية متماثلة متى كان قوام النظام النقدي في كل منها معدنا واحدا، هو الذهب نارة والفضة نارة أخرى. وستقتصر البحث هنا على

سعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، وهي التي تكون النقود الرئيسية فيها مؤلفة من المسكوكات الذهبية أو من أوراق مصرفية قابلة للصرف بالذهب ، وتوفر فيها حرية تصدير الذهب واستيراده . وما تخرج به من المعلومات والنتائج نجده صحيحا أيضا بالنسبة لسعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعا على نظام الفضة بشرط أن يوفر للفضة فيها من الشروط مثل ما ذكرنا للذهب

ولقد كان نظام الذهب يسود العالم قبل الحرب إذ كان متبعا في معظم البلاد ولذلك كان الصرف فيها يقوم على أساس واحد هو الذهب (Change-or) . وقد استطاعت أغلب الدول بعد الحرب أن تعود الى هذا النظام الواحدة تلو الأخرى ، حتى خيل للباحت أن سلطان الذهب قد توطد من جديد ، وإن الصرف بين الدول قد استقر على أساس معين . ولكن سير الحوادث بعد سنة ١٩٢٩ لم يلبث أن خيَّب هذه الظنون . وكان شرعا من أن نظام الذهب عدول إنجلترا عنه في سنة ١٩٣١ ، وحذا حذوها دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح هذا النظام ولا أثر له اليوم إلا في خمس دول . ولكن أكبر الظن أن هذه حالة لن تدوم وأن سلطان الذهب سوف يعود .

سعر الصرف عند التعادل ، فرق التعادل ، تحت التعادل : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فإن من يشترى لهذا الغرض صكاً في أحداهما سحوبا على الآخر إنما يشتري حق الحصول في البلد الآخر على مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ثمن ذلك بنقوده الأهلية وهي أيضا تمثل مبلغا من الذهب . ولهذا فإن كل عملية صرف بين هاتئبلاد هي في الواقع عملية استبدال وزن من الذهب يمثل في عدد من وحدات النقود الأهلية بوزن من الذهب يمثل في عدد من وحدات النقود الأجنبية . وبمخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية

معادلا لطلبها فان سعر الصرف يصحدد تبعا للنسبة بين كيتي الذهب الخالص الذي تشتمل عليه وحدة النقود في الدولتين بحسب وزنهما القانوني . فالصك المسحوب من نيويورك على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي . حين كانت كل من الدولتين سائرة على نظام الذهب . يباع في هذه الحالة بمبلغ ٤٨٦٦ دولارا ، اذ أن كمية الذهب الخالص التي يشتمل عليها الجنيه الانجليزي بحسب وزنه القانوني تعادل كمية الذهب الخالص التي يشتمل عليها بحسب الوزن القانوني ٤٨٦٦ دولار . وفي هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف عند التعادل (at par, au pair) ^(١)

وسعر الصرف عند التعادل نظري أكثر منه عملي ، اذ قلما يصحدد أسعار الصكوك الأجنبية عند التعادل . فهي تكون أحيانا فوق التعادل ، وأحيانا تحت التعادل ، وذلك تبعا للعلاقة بين العرض والطلب . فإذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فان كل مدين للخارج يقبل ان يدفع للحصول عليها ثمنا أعلى قليلا من سعر التعادل، وذلك خشية ان يضطر الى ارسال الذهب الى الخارج وما يتبع ذلك من تحمل خسائر ثقيلة . فبفعل المنافسة بين المشترين يرتفع سعر الصرف ، فيباع الصك المسحوب من نيويورك على لندرة بالسالف الذكر بسعر أعلى من ٤٨٦٦ دولارا . وفي هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف فوق التعادل (Above par, au dessus du pair) . وإذا اذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على طلبها فان كل دائن في الخارج يقبل أن يخفض ثمن صكه بعض الشيء ، وذلك خشية أن يضطر الى جلب الذهب من الخارج وما يتبع ذلك من تحمل خسائر ثقيلة . فبفعل

(١) يعرف الأستاذ أرنوويه سعر الصرف عند التعادل بأنه قيمة النقود مبرأ عنها بقيمة نقد أخرى وذلك حسب كمية المعدن الخالص التي تشتمل عليها كل منهما قانونا — أرنوويه في المرجع المشار اليه آنفا ص ١٢٦

المتخلفة بين البائعين يهبط سعر الصرف ، فيباع الصك السالف الذكر بسعر أقل من ٤٨٦٦ دولارا . وفي هذه الحالة يقال بان سعر الصرف تحت التبادل (below par, au dessous du pair)

وقد جرى العرف على اعتبار سعر الصرف موافقا (favorable) متى كان تحت التبادل ، وغير موافق (défavorable) متى كان فوق التبادل (١) . ولعل ذلك من اثر آراء التجار في القديمة في المعادن النفيسة ، اذ ان هبوط سعر الصرف يشعر بقرب استيراد الذهب ، على حين ان ارتفاعه يشعر بقرب تصدير الذهب . ولكن لا شك في ان ذلك يرجع أيضا الى ما يجده دخول الذهب وخروجه ، او حتى قرب وقوع ذلك من الأثر في شئون المصارف والبورصات ومن ثم في حركة الأعمال . وسوف نقصص ذلك فيما بعد

مري تطلبات سعر الصرف (مرا الذهب Gold - points) : على أن تطلبات سعر الصرف في البلاد ذات نظام الذهب محدودة ، وحدها التكاليف المختلفة التي يطلبها نقل الذهب من جهة الى أخرى . ذلك أنه لا كان الغرض من استخدام الصكوك في تسوية الديون الدولية تجنب نقل المعادن النفيسة فان سعر هذه الصكوك لا يتجاوز حدا يصبح به نقل الذهب أقل كلفة من استخدامها في التسوية . فاذا كانت التكاليف المختلفة التي يطلبها نقل الجنيه الانجليزي

(١) وهذا بالضرورة في البلاد التي تتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت (l'incertain) ولكن الامر بعكس ذلك في البلاد التي تتبع طريقة السعر الثابت (Le certain) كإنجلترا . فسر الصرف في هذه يكون موافقا متى كان فوق التبادل ، اذ انه مطابق لكل جنيه انجليزي يحصل على اكثر من ٤٨٦٦ دولار ، ويكون غير موافق متى كان تحت التبادل

الذهب من لندن الى نيويورك تبلغ $\frac{1}{4}$ ٪^(١) فان سعر الصرف في نيويورك على لندن لا يتجاوز في ارتفاعه فوق التعادل حد ٨٨٨٤ دولار (سعر الصرف عند التعادل : ٤٨٦٦) ، لانه إذا تجاوزه أصبح أفضل للمدين الأمريكي أن يرسل ما عليه ذهباً إلى لندن . وهذا هو حد خروج الذهب من أمريكا (gold - point de sortie) ، وهو عبارة عن سعر التعادل مضافاً اليه نفقات نقل الذهب . وكذلك لا يتجاوز سعر الصرف في هيوطة دون التعادل حد ٨٨٤٥ دولار لأنه إذا تجاوزه أصبح أفضل للدائن الأمريكي أن يخفض قيمة دينه ذهباً في لندن ثم يقله الى أمريكا . وهذا هو حد دخول الذهب أمريكا (gold-point d'entrée) وهو عبارة عن سعر التعادل مخصوماً منه نفقات نقل الذهب^(٢)

وقد كانت تكاليف نقل الذهب بين مصر وإنجلترا قبل الحرب تبلغ نحو ٣ في الألف ، ولذا كان تقلب سعر الصرف في مصر على إنجلترا لا يتجاوز في ارتفاعه فوق التعادل ٩٧٪ قرش ، وفي هيوطة تحت التعادل ٩٧٪ قرش .

(١) وهذه التكاليف عبارة عن نفقات تغطية الذهب والتأمين عليه ونقله بالبر والبحر من إنجلترا الى أمريكا ، ويحل في تلك أيضاً نفقات نقله من الموانئ الأمريكية الى دار الصرب لسكة دولارات أمريكية ، وهذا يتطلب من الوقت . كما أن بعض الجنيهات الإنجليزية قد لا تكون كلمة الوزن ولو أن قسم وزنها قد يكون أقل من المسموح به في إنجلترا - نوسيج في (Principles) الجزء الاول ص ٤٥٠

(٢) وهذا باعتبار أن البلد يبيع في تيمون سعر الصرف بطريقة السعر غير الثابت ، ولكن إذا كان يبيع طريقة السعر الثابت فان سعره خروج الذهب يكون تحت التعادل وسد دخول الذهب فوق التعادل .

وكما ان تقلبات سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب محدودة بحدي الذهب وكذلك تقلباته بين البلاد ذات نظام الفضة محدودة بحدي الفضة (silver - points) وبينها التكاليف المضافة التي يتطلبها نقل الفضة من بلد الى آخر

والأول هو حد خروج الذهب من مصر والثاني هو حد دخول الذهب
مصر (١)

وحد الذهب بنوعيه ليس تابعا على الدوام بل هو عرضة للتغير تبعاً لما
يجب تكاليف نقل الذهب من الغلاء أو الرخص (٢)، كما أنه يختلف تبعاً لما
إذا كان الذهب الذي يراد نقله سبائك، أم مسكوكات بلدان، أم بلدانين،
أم مسكوكات بلد ثالث (٣)

ويلاحظ أخيراً أنه في الأوقات العادية قلما تبلغ تقلبات سعر الصرف لدى
الذهب، إذ يتوفر للأفراد وسائل أخرى غير الذهب لتسوية ديونهم الخارجية
وذلك كـ بعض أنواع الأوراق المالية، وهي التي تتعامل بها في بورصات دول
مختلفة وتعرف بالأوراق المالية الدولية، ففي ارتفع سعر الصرف وقبل أن يبلغ
حد خروج الذهب يحدد كثير من المدينين إلى أداء ما عليهم للخارج من
طريق إرسال كوبونات هذه الأوراق أو بعض هذه الأوراق نفسها إلى دائريهم،
فيقبضون قيمة الأولى ويبيعون الثانية، ومن ثَمَّ ذلك يستوفون حقوقهم
وبعكس ذلك قد تطرأ ظروف استثنائية تجعل تقلبات سعر الصرف تتجاوز
كثيراً لدى الذهب، وقد ضرب جوشين لذلك مثلاً ما حدث في الولايات

(١) أرمنجون ه في كتابه المشار إليه آخراً، ص ٦٤—٦٥

(٢) وليس أدل على ذلك مما حدث أثناء الحرب، فقد كانت تكاليف نقل الذهب بين
فرنسا وإنجلترا في الأدوات العادية تبلغ واحداً في الألف عمرياً، ولكنها في سنة ١٩١٥
بلغت واحداً في المائة وأحياناً اثنين في المائة وذلك لارتفاع رسوم التأمين على آثار امتداد
خطر التحويلات الألمانية—ديكلمان، في المرجع السابق الذكر، ص ٩٢

(٣) وقد ذهب الاستاذ أرنويه إلى تعيين خمسة حدود لخروج الذهب من فرنسا إلى
إنجلترا قبل الحرب تبعاً لما كان المراد إرساله جنبا إلى جنباً: أهبائك ذهبية أم قطع ذهبية
فرنسية من ذات المشرق فرنكا—فقد خرج الذهب في الحالة الأولى ٢٠٨ و ٢٠٨ فرنك، وفي
الثانية ٢٠٣ و ٢٠٣ فرنك وفي الثالثة ٢٠٣ و ٢٠٣ فرنك—أرنويه، في المرجع السابق،

المصعدة في الأشهر الأولى من عام ١٨٦١ حين كانت الولايات مهددة بالحرب الأهلية ، فقد جعل المصدرون الأمريكيون يسارعون الى بيع كيبالاتهم المسحوبة على اوروبا بآثمان بخسة مفضلين ذلك على قبض قيمتها ذهبا في اوروبا وشحنه الى امريكا لقله ميلهم الى الانتظار . واذ كان ما للولايات المتحدة وقتئذ يفوق ما عليها لكثرة ما اجاعته منها اوروبا من القطن والقمح فقد افضت منافسة بائعي الكيبالات ولاسيما المسحوبة منها على انجلترا الى هبوط اسعارها الى مادون التعادل بنحو ٣ أو ٤ ٪ . وشبه بذلك ما حدث - ولكن في اتجاه عكسي - في اواخر يوليو واول ايلول اغسطس من عام ١٩١٤ ، فقد ارتفعت في نيويورك اسعار الكيبالات المسحوبة على اوروبا ارتفاعا لو حدث في وقت آخر لأدى الى خروج الذهب ، وذلك على اثر ما استولى على النفوس من الذعر غداة قيام الحرب ، واشتداد حاجة الأمريكيين الى دفع مبالغ كبيرة في اوروبا ، لاسيما وقد تعذر عليهم أن يستخدموا في ذلك ما لهم من الحقوق في اوروبا لاعلان «مورا توريوم» عام بتأجيل الدين في كل البلاد المعاربة وكثير من البلاد المحايدة ، كل ذلك مع امتناع شركات النقل والتأمين عن تحمل خطر نقل الذهب عبر المحيط (١) .

العوامل التي تؤثر في سعر الصرف بين ابيور ذات النظم النقدية المتماثلة :
هذه العوامل يمكن ردها الى عاملين اساسيين (٢) : (١) الميزان الحسابي ، او ببساطة ادق ميزان الحقوق والديون الواجبة الوفاء حالا . (٢) سعر الخصم (فاولا) تأخير الميزان الحسابي : اوضحنا فيما تقدم ان سعر الصرف يرتفع متى كان طلب الصكوك المسحوبة على الخارج اكثر من عرضها ، وهذا انما يحدث عندما يكون البلد مدينا اكثر منه دائئا ، وان سعر الصرف يتحسّن متى كان عرض هذه الصكوك

(١) انظر في جملة ذلك : ديكن في (Les changes etrangers) ص

أكثر من طلبها وهذا إنما يحدث عندما يكون البلد ذاتا أكثر معدنية. تلك الآلية والمديونية إنما يبرعها الميزان الحسابي، ولقناحق القول بأن الميزان الحسابي هو العامل الأول الذي يؤثر في سعر الصرف، فزيادة الجانب المدين عن الدائن في الميزان الحسابي تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وعكس ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (وثانيا) تأثير سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم بجانب ميزان المدفوعات أقوى العوامل التي تؤثر في سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. ذلك أن الصكوك المسعوبة في كل بلد على الخارج ليست كلها مستحقة الوفاة حالا، بل أن مقدارا كبيرا منها لا آجال قصيرة وطويلة، ولذلك فاتها عند ما تقدم للمصارف ليحبها تخصم في الوقت نفسه، أي أن حاملها يقبضون قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ومقابل ذلك تخصم المصارف من قيمتها قدر ما يزيد وينقص بها لما يكون عليه سعر الخصم، ولذلك كان اقبال الجمهور على هذه العملية ما كالهضعف كلما ارتفع سعر الخصم. ومن ثمر ذلك فأننا نستطيع أن نضع القاعدة الآتية: متى أصبح سعر الخصم في بلد أعلى منه في الخارج عمل ذلك على تعديل سعر الصرف في صالحه. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الخصم في بلد ما ارتفع إلى ٢٪ بينما ظل سعره في الخارج ٤٪، فيرتب على ذلك النتائج الآتية:

(١) يقل عرض الصكوك ذات الآجال المسعوبة على هذا البلد بينما يزيد طلبها: ذلك أن كثيرا من الأجانب الذي يحملون هذه الصكوك يجهنون بيعها قبل حلول أجل استحقاقها نظرا لارتفاع سعر خصمها^(١)، كما أن المصارف

(١) ونلاحظ هنا أن أية كمية تتم الخصم في سوق غير السوق التي تدفع فيها الخصم بالسعر الجاري في السوق الأخيرة: وهنا طبعي لأنه إذا احتاج للعرف التي خصمها إلى إعادة خصمها لدى الأخيرة يقدمها للمراسلة في البلد التي تدفع في خصمها بالسعر الجاري في هذا البلد.

الأجنبية التي تخصم بعض هذه الصكوك تحرص على الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها ، فلا تقدمها الى مراسليها قبل ذلك لئلا تقع في خصمها لديهم سعرا مرتفعا . ومن الجهة الأخرى يشترط طلب هذه الصكوك اذ تجد المصارف فيها وسيلة رابحة للتشهير . فيكون من أثر نقص العرض من جهة وزيادة الطلب من الجهة الأخرى تحسين سعر الصكوك المسحوبة على هذا البلد ، أي تعديل سعر الصرف في صالحه .

(ب) تهبط أسعار الأوراق المالية في بورصاته : ذلك أن كثيرا من أصحاب الأعمال في البلد الذي ارتفع سعر خصمه عند ما يجدون أن الائتمان أصبح ظاهيا بفضول بدلا من الاقتراض بسعر قائمة مرتفع أن يبيعوا بعض ما لديهم من الأوراق المالية ، فيؤدي زيادة عرضها الى هبوط أسعارها ، فيجعل ذلك الصيارفة والمراجعين في البلاد الأجنبية على شرائها ، وهو ما يدعو الى زيادة الجانب الدائن في ميزان البلد الحاسبي ، ومن ثم الى تعديل سعر الصرف في صالحه .

(ج) تهبط أسعار البضائع في أسواقه : وهذا في حالة ما اذا ظل سعر الخصب مرتفعا مدة كافية . ذلك أن كثيرا من التجار والمنتجين من شق عليهم الاقتراض من المصارف ، وخوف خزائنتهم من الأوراق المالية أو كادت ، يعمدون الى عرض بضائهم بأسعار مخفضة اغراء للمشترين على شرائها ، فلا تلبث أن تسرى الى السوق حركة هبوط عام في الأسعار تنجلي عن زيادة الصادرات ونقص الواردات ، وهو ما يؤدي ايضا الى تحسين سعر الصرف

(د) وأخيرا قلن ارتفاع سعر الخصب يجذب الى البلد من الخارج رؤوس أموال كثيرة : فالمتمولون من أبناء البلدان الذين يثمرون بعض أموالهم في الخارج في عمليات قصيرة لا يلتفتون أن يردوها الى وطنهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه ، كما أن أولئك الذين كانوا على وشك ترحيلها الى الخارج يحتفظون بها لاستثمارها في بلادهم . وغرق ذلك فكثير من المتمولين الأجانب يتقلون الى هذا

البلد جانيا من أموالهم ليستثمروها في عمليات المحصم فيه . وكل هذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن في الميزان الحسابي ويحول دون نقص جانبه المدين ، ويؤدي في النهاية الى تحسين سعر الصرف .

انما يلاحظ أن تدفق رؤوس الأموال الى البلد على أثر ارتفاع سعر المحصم فيه لا يحدث اذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس الممولين ، كخطر نشوب حرب أو ثورة داخلية ، أو احتمال تقرير السعر الاثراحي لأوراقه المصرفية ، أو توقع إصدار «مورا تور يوم» تأجيل ديونه . وهذه إحدى الحالات التي يبدو فيها جليا تأثير العامل النفسي في سعر الصرف ^(١)

وقد اعتادت مصارف الإصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تتخذ من رفع سعر المحصم سلاحا تدافع به عن رصيدها الذهبي ، فكانت كلما ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب ، وخشيت أن يفرض ذلك الى استنفاد رصيدها الذهبي ، رفعت سعر المحصم وجاراتها في ذلك المصارف الأخرى ^(٢) ، فلا يثبت سعر الصرف أن يتدخل في مصلحة البلد بفعل القوى التي ذكرناها آنفا . وقد كان بنك إنجلترا أحرص البنوك على اتباع هذه السياسة ، ولذلك كانت تخيرات سعر المحصم فيه أكثر حدوثا منها في بعض بنوك الإصدار الأخرى كبنك فرنسا . وذلك لأسباب أهمها : (أ) ان الاحتياط الذهبي في بنك إنجلترا كان أقل منه في بنك فرنسا . (ب) أن بنك إنجلترا لم يكن يستطيع

(١) ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما حدث في إنجلترا في شهر أغسطس سنة ١٩١٤ فقد ارتفع سعر المحصم في بنك إنجلترا الى ١٠٪ دون أن يسفر ذلك عن حركة دخول رؤوس أموال الى إنجلترا

(٢) الخوف على الأسباب التي تحمل هذه المصارف على مجاراة مصرف الإصدار في رفع سعر المحصم انظر : ديكنز في (Les changes étrangers) ص ٢٥٦ وما بعدها

أن يصرف أوراقه المصرفية بالفضة كبنك فرنسا . (ح) أن لسوق لتدرة أهمية خاصة باعتبارها مركز التسويات الدولية وحرقة المقاصة العالمية ، وهو الأمر الذي يجعل طلب الذهب فيها أكثر منه في الأسواق الأخرى .

٢٩ — سمر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتباينة

تعتبر البلاد ذات نظم نقدية متباينة في حالتين : (الأولى) إذا كان بعضها يسير على نظام النقد الذهبي والآخر على نظام النقد الفضي ، كما كانت الحال بين إنجلترا والهند قبل سنة ١٨٩٣ إذا كان أساس التداول النقدي في الأولى الجنيه الانجليزي الذهبي وفي الثانية الروبية الفضية ، وكما كانت الحال قبل سنة ١٩١٤ بين إنجلترا والصين ، وكذلك بين فرنسا والهند الصينية . (الثانية) إذا كان بعضها يسير على نظام النقود الورقية الإلزامية (النير قابلة للصرف) والآخر على نظام النقد الذهبي أو الفضي ، كما كانت الحال قبل الحرب بين إنجلترا من جهة وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال من الجهة الأخرى ، وكما يشاهد الآن بين فرنسا من جهة وإنجلترا والولايات المتحدة من الجهة الأخرى . أو كانت جميعا تسير على نظام النقود الورقية الإلزامية ، لانهوان كانت نقودها في هذه الحالة متعائلة من حيث طبيعتها إلا أنها متباينة من حيث قيمتها ، وتلك هي الحال السائدة الآن بين كثير من الدول كإنجلترا والولايات المتحدة ويلاحظ بادىء بدء أنه بين هذه البلاد جميعا لا يوجد للصرف حد تعادل ، لأن التعادل وهو علاقة ثابتة لا ينسني وجوده بين نقود قيمتها بالنسبة لبعضها البعض متغيرة ، أما لأنها مؤلفة من معادن متباينة ، وإما لأن بعضها معدني والآخر ورقي ، وإما لأنها جميعا ورقية ^(١)

وستعالج الموضوع تفصيلا في كل من الحالتين السالقتي الذكر

(١) سعر الصرف بين البورصة ذات نظام التمر الذهبي والبورصة ذات نظام التمر الفضي : يتأثر سعر الصرف في هذه الحالة بعاملين أساسيين : (الأول) الميزان الحسابي ، فهو يحدث تأثيره هنا كما في حالة البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فيه تدعو الى ارتفاع سعر الصرف ، والعكس يدعو الى هبوط سعر الصرف . (٢) (الثاني) النسبة التجارية بين قيمة الذهب والفضة . وهذا أشد العاملين خطراً وأبعدها أثراً ، ذلك ان عملية الصرف هنا لا تعدو كونها عملية استبدال وزن معين من الذهب بمثل في عدد من وحدات نقود دولة بوزن من الفضة بمثل في عدد من وحدات نقود دولة أخرى ، وذلك على أساس النسبة التجارية بين المدينين الفيسين . وهذه النسبة متغيرة ، ولذلك لا يعود سعر الصرف يتقلب بين حدين ثابتين كحددي الذهب ، وإنما بين حدين غير ثابتين تعينهما قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، وبخلاف ان نينا لما يطرأ على هذه القيمة من التغيرات ، ولذلك يطلق لروا بوليوي على الصرف في هذه الحالة اسم الصرف غير المنتظم (Le change erratique) .

ولزيادة الايضاح نقول : إن كل مدين في بلد يسير على نظام الفضة يستطيع ، متى أصبح قليلا عرض الصكوك المسعوبة على بلد يسير على نظام الذهب ، ان يرسل الفضة الى هذا البلد . ولكنها لا تقبل فيه الا بقيمتها التجارية بالنسبة للذهب . ولذلك كان حد خروج الفضة متوقفا على تلك القيمة . وكذلك يستطيع كل دائن في البلد ذي النظام الفضي ان يحصل على قيمة الدين ذهبا في البلد الآخر ويستبدله بالفضة على أساس للقيمة التجارية بين المدينين ثم ينقل المدين الأبيض الى بلاده ، ولذلك كان حد دخول الفضة حوقا أيضا على تلك القيمة .

يد أنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر اتبع للبلاد ذات

(١) وهنا جرض ان البلد يتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت

نظام النقد الفضي ان يجمع بسعر صرف ثابت نسبيا بينها وبين البلاد ذات نظام النقد الذهبي ، وذلك بفضل وجود طائفة من البلاد تسير على نظام المعدنين الكامل وفي مقلعتها فرنسا . ويعتضى هذا النظام كانت دار الضرب في فرنسا تشتري سبائك الفضة بثمان ثابته من الذهب ، وسبائك الذهب بثمان ثابته من الفضة ، وذلك على أساس النسبة القانونية : ١ الى ١٥١ ، أى ان كل كيلوجرام من الذهب يساوى ١٥١ كيلو جرام من الفضة . وقد كان من أثر ذلك ثبات سعر الصرف بين فرنسا والبلاد ذات النظام الذهبي من جهة ، وبينها وبين البلاد ذات النظام الفضي من الجهة الأخرى ، اذ كان في متناول فرنسا دائما ان ترسل للذهب الى إنجلترا وأن تأتى بالذهب من إنجلترا ونحوه الى مسكوكات ذهبية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على لندرة محدودا في ثقله بمعدى الذهب . وكذلك كان في متناول فرنسا ان ترسل الفضة الى المهند الانجليزية وأن تأتى بالفضة منها ونحوها الى مسكوكات فضوية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على المهند محدودا في ثقله بمعدى الفضة

ولكن نتيجة أخرى تربت على ذلك هي : تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات النظام الذهبي كإنجلترا والبلاد ذات النظام الفضي كالمهند . فقد كان في مقدور إنجلترا ان ترسل بعض الذهب الى فرنسا ان تحصل مقابله على ما تحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها في المهند ، وذلك على أساس النسبة القانونية السابقة الذكر . ومن الناحية الأخرى كان في مقدور إنجلترا ان تستوفى بعض ديونها بالروبيات الهندية ان تحملها الى دار الضرب في فرنسا فتسكن هودا فرنسية وتحصل مقابل ذلك على الذهب بالنسبة المقتضىة . ولذلك كانت ثقلبات سعر الصرف بين إنجلترا والمهند محصورة بين حدود ثابتة

وظلت الحال على هذا المتوال حتى سنة ١٨٧٣ حيث اضطرت الدول التي تسير على نظام المعدنين الكامل — تحت تأثير هبوط قيمة الفضة — الى

المدول عن هذا النظام ، وبذلك أصبحت تسوية الدين من البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة تحمل من طريق مباشر ، وزالت تلك الحدود الثابتة التي تحصر تقلبات سعر الصرف فيها ، وأصبح الصرف يحق صرفاً غير منتظم (erratique)

ولعل أفضل مثل نضربه لذلك سعر الصرف بين الهند وإنجلترا خلال المدة المحصورة بين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٩٣^(١). فقد كانت الهند تسير على نظام النقد الذهبي وكانت معظم تجارتها مع إنجلترا التي تسير على نظام النقد الذهبي ، فسر الصرف بينهما كان متأثراً بالضرورة بحالة الميزان الحسابي ، ولكنه كان متأثراً أيضاً ، وبدرجة أشد ، بالنسبة التجارية بين الفضة والذهب . وقد كانت قيمة الفضة بالنسبة للذهب في هبوط خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولذا كان سعر الصكوك المسعوبة من إنجلترا على الهند - والتي تدفع في الهند بالفضة - في هبوط أيضاً ، أي أنها كانت تباع بمقادير أقل من الجنيهات الإنجليزية . على حين كان سعر الصكوك المسعوبة من الهند على إنجلترا - والتي تدفع في إنجلترا بالذهب - في ارتفاع ، أي أنها كانت تباع بمقادير أكثر من الروبيات الهندية . وقد بلغ من أمر ذلك أن الروبية التي كانت تساوي ٢٤ بنسا في سنة ١٨٧٣ أصبحت لا تساوي إلا ١٤ و ١٤ ١/٢ بنسا في سنة ١٨٩٣ . وقد أفضى ذلك إلى زيادة أعباء الديون العامة والخاصة التي كان على الهند حكومة وأفرادا أن تؤديها إلى إنجلترا ، فاضطربت ميزانية الهند العامة ، كما اضطرب ميزان التجارة بينها وبين إنجلترا ، لأسباب وقد أتى حين أصبح للروبية في السوق الداخلية قيمة ترمو على قيمتها في الخارج وهو ما أدى إلى زيادة المصادرات من الهند ونقص الواردات من

(١) انظر في تفصيل ذلك كتاب تونيدى (Monnaie, credit et change) ص ٢٢٣-٢٢٦

وتوسيع في (Principles) الجزء الأول ص ١٦١ - ١٦٢

انجلترا (١)

وأخيرا قد يحدث أن توقف الدولة ذات نظام النقد النقضي حرية ضرب الفضة فيها كما فعلت الهند في سنة ١٨٩٣ . وفي هذه الحالة لا يعود سعر الصرف يتبع قيمة الفضة في تقلباتها ، فإذا ما هبطت تلك القيمة لم تجد آثارها إلى سعر الصرف ، ذلك لأن المدينين في البلاد ذات نظام الذهب لا يعود في وسعهم أن يشتروا سبائك الفضة ويرسلوها إلى البلاد ذات نظام الفضة لسكها نقودا واستخدمها في أداء ديونهم ، ولذلك فقد شوهد في لندرة بعد سنة ١٨٩٣ أن سعر الفضة تدهور كثيرا على حين تحسن صرف الروبية الهندية. (٢)

(٢) سعر الصرف بين البوند التي يكون بعضها أو كلها سائرا على نظام النقود الورقية الملزمة بحبر البلد سائرا على هذا النظام متى كانت أوراقه المصرفية أو الحكومية غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية، على حين يكون الأفراد ملزمين بقبولها في المعاملات كنقود رئيسية. وفي هذه الحالة يصبح الصرف صرفا

(١) وقد كانت هذه المسألة موضوع نقاش طويل بين الاقتصاديين ظل قائما من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٧ ، كما أثارت مخاوف الزراع في فرنسا واللايا لظنهم بأن هبوط قيمة الروبية إلى الاسواق الخارجية من شأنه أن يجعل التصح الصيني زهيدا لهم في أوروبا فيكون في ذلك القضاء على زراعة التبغ فيها ، ولكن ارتخاع مستوى الأمان في الهند على أثر هبوط قيمة الروبية إلى الخارج لم يثبت أن إزالة هذه المخاوف — ارنونيه في المرجع السابق ص ٢٢٥—٢٢٦

(٢) وقد استطاعت الهند منذ سنة ١٨٩٣ أن تثبت سعر الصرف بينها وبين إنجلترا على أساس أن ١ جنيه = ١٥ روبية ، وبعبارة أخرى : روبية = ١٦ پيسا ، هذه سعر في تلك السنة قانون يفضي بأن يكون كل من الجنيه الإنجليزي والروبية الهندية عمودا رئيسية في الهند ، وتحدد بينهما النسبة القانونية السابقة الذكر ، وحرم على الأفراد ضرب النقود المعدنية . ومنذ سنة ١٨٩٨ استطاعت حكومة الهند أن تكون لها احتياجا من الذهب لصراعت تسحب عليه كيالات تباع إلى الأفراد على أساس النسبة المصنعة — انظر في عميل ذلك : Nogaro

غير منتظم (erratique) إذ لا يوجد محدوداً في طلباته بحدى الذهب نظراً لاستحالة الحصول على الذهب لدى مصرف الاصدار أو الخزنة العامة . وكما أنه بين البلاد ذات نظام للتقد الذهبي والبلاد ذات نظام التقد الفضي يتبع سعر الصرف عن كثب تقلبات قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، فكذلك بين البلاد ذات نظام التقد الذهبي والبلاد ذات نظام التقد الورقي يسير سعر الصرف عن مبلغ تدهور قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهبية ويتبع خطى هذا التدهور ، إنما يلاحظ هذا الفارق، وهو أنه في الحالة الثانية يكون سعر الصرف أقل استقراراً وتقلباته أشد قوة . ذلك أنه في البلاد ذات نظام الفضة إذا قل عرض الصكوك المسعوبة على اغارج وغلائمها فانه يستطيع تصدر الفضة ويصير كسلعة بقيمتها التجارية واستخدام ثمنها في الدفع الدولي ، ولذلك لا يجاوز سعر الصرف في تقلباته حدود قيمة الفضة بالنسبة للذهب . وتلك للقيمة ولأنها متقلبة إلا أنها نظراً لظروف احتاج الفضة لاذهب جيداً في طلباتها ، ولكن الأمر على خلاف ذلك في حالة النقود الورقية الالزامية ، فهذه ليست من السلع التي تصدر ، كما أنه يمكن لزيادة كيتها اطلاق المئان لآلة الاصدار ، ولذلك كان سعر الصرف بين البلاد ذات نظام التقد الورقي والبلاد ذات نظام التقد الذهبي عرضة لتقلبات شديدة لاحد لها .

ومثل ذلك يقال عن سعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعاً على نظام النقود الورقية الالزامية . وفي هذه الحالة يصير سعر الصرف بينها على أساس مقدار تدهور نفود كل منها بالنسبة لنقود الدول التي تسير على نظام الذهب ، فمن ذلك أنه في خلال الحرب كان يقاس حدى تدهور نفود الدول المتصارعة بالنسبة لبعضها البعض على أساس مبلغ تدهور كل منها بالنسبة للفرنك السويسري والفلوران الهولندي ، وكذلك بعد الحرب كانت تعين قيمة المارك بالنسبة

للفرنك على أساس قيمة كل منهما بالنسبة للدولار الأمريكى والفرنك السويسرى^(١)

وقد جرت الحرب الكبرى فى أذيلها أعظم تجربة عرفها التاريخ عن الصرف غير المنتظم ، اذا ما كانت تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت فى بلاد كثيرة كالمانيا والنمسا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ، أزمة صرف شديدة كان من أم أعراضها : (أ) عدم استقرار سعر الصرف فيها اذ كان يقفز من نقطة إلى أخرى صعودا وهبوطا فى فترات متقاربة جدا . (ب) اشتداد مدى حركاته حتى ابتعد كثيرا عند حد التبادل القديم . فمن ذلك أنه فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ بلغ سعر الدولار فى بورصة باريس حوالى ٥٠ فرنكا ، على حين ان سعره عند حد التبادل القديم ١٨٠ فرنك . وهذا لا يحدث شيئا مذكورا بجانب ارتفاع سعر الصرف فى المانيا ، فلقد بلغ فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ سعر الدولار فى بورصة برلين : ٤ تريليون و ٢٠٠ يليون مارك ، على حين بلغ سعر الجنيه الانجليزى ارقاما أخرى فلكية لا يتصورها العقل^(٢)

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف فى حالة البورصات نظام التفر التورى : هذه العوامل متعددة متباينة ، فمنها ما هو اقتصادى يرجع الى ظروف البيئة الاقتصادية والحالة النقدية ، ومنها ما هو حساس يرجع الى ثقة الوطنيين والأجانب فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للنقود الأجنبية فى الحال والاستقبال (فاريد) العوامل الاقتصادية : أهم هذه العوامل ما يأتى :

(١) الميزان الحسابى : يحدث الميزان الحسابى تأثيره هنا كالمعاد ، فزيادة الجانب المدين فيه تدعو الى زيادة عرض المصكوك المسحوبة على الخارج ، ومن ثم الى

(١) Onalid, Leçons sur la Monnaie ، ص ١٤٦

(٢) نجد يانا متصلاحي هذه الارقام الفلكية فى : (Onalid) فى المرجع السابق

هبوط سعر الصرف ، على حين أن زيادة الجانب المدين تدعو الى زيادة طلب هذه المعكوك ومن ثم الى ارتفاع سعر الصرف . غير أنه يطلب في البلاد التي تظل زمتا تتبع نظام النقود الورقية الالزامية أن يكون الميزان الحسابي في غير صالحها ، إذ أن بقاءها على هذا النظام دليل على فساد أحوالها الاقتصادية . وفي الغالب يكون ذلك على اثر بعض ظروف سببها كحرب او ثورة ، وهي ظروف من شأنها أن تجعل البلد مدينا أكثر من دائنا كما حدث في مختلف الدول الأوروبية التي خاضت غمار الحرب الكبرى ، فقد زادت وارداتها زيادة عظيمة لشدة حاجتها إلى المؤن والذخائر على حين قصت مبادراتها لضعف حاجتها على التزجيد الأبدى السائلة فيها : هذا على حين أصاب النقص بعض عناصر الميزان الحسابي الأخرى : فترساعاتها حرمت عن دخل جزء كبير من الأوراق المالية الأجنبية التي كانت في حيازتها ، وذلك لأفلاس بعض الدول المدينة من جهة ، وللاستخدام جانب كبير من هذه الأوراق في أداء ثمن مشترياتها من الخارج من الجهة الأخرى . وإذا كان قدر لسعر الصرف فيها أن لا تسوء حالة كثيرا طوال الحرب بالرغم من اختلال ميزانها التجاري فالفضل في ذلك يرجع الى كثرة مبيعاته من الأوراق المالية الأجنبية في الأسواق الخارجية ولا سيما في أمريكا ، وإلى ما عقد لحسابها فيها من القروض الكثيرة (ب) تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية : يظهر تدهور قيمة النقود الورقية في المعاملات الداخلية على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وفي المعاملات الخارجية على شكل هبوط في قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية أي على شكل ارتفاع في سعر الصرف ^(١) . وهناك بين المظهرين علاقة تبعية متبادلة سوف نبينها فيما بعد

(١) وهذا بالضرورة عندما يكون البلد متبعا لطريقة السعر الثابت كما هو الاغلب ، ولكنه اذا اتبع طريقة السعر الثابت فان هبوط قيمة نقوده يظهر على شكل هبوط في سعر الصرف

ويلاحظ بادىء به أنه السبب المباشر الذى يؤدى الى تمهوير قيمة النقود الورقية الالزامية فى المعاملات الخارجية هو عدم استطاعة حاملها الحصول على الذهب لدى مصرف الأصدار أو الخزانه العامة، وهو الأمر الذى يفضى عادة الى ارتفاع ثمن الذهب الموجود فى التداول الداخلى وذلك على اثر اشتداد طلبه للحاجة اليه فى وجوه لا تستعمل فيها النقود الورقية، وبخاصة فى تسوية الديون الخارجية. غير أنه اذا ظل ماعلى الدولة الخارج لا يزيد عمالها فانه يوفى المدينين للخارج من الصكوك الأجنبية ما يكفى لتسوية ديونهم دون حاجة الى استخدام الذهب. وفى هذه الحالة لا يعود لمرضى السعر الألزامى تأثير فى سعر الصرف. ومن أمثلة ذلك ما حدثت فى فرنسا فى الأشهر الأولى من الحرب العظمى فانه بالرغم من تقرير السعر الألزامى للأوراق المصرفية التى يصدرها بنك فرنسا ظل سعر الصرف فى بورصة باريس فى معظم الأوقات تحت التعادل، وذلك لأن الميزان الحسابى كان فى تلك الفترة فى صالحها^(١). ولكن اذا زاد ماعلى الدولة عمالها، وهذا ما يحدث على الدوام تقريبا فى مواقيت معلومة من السنة، فانه يمتنع استخدام الذهب فى الدفع الخارجى حتى ولو كان الميزان الحسابى فى جملة فى صالح الدولة، فيؤدى زيادة طلب الذهب الى ارتفاع سعره، ومن ثم يجاوز ارتفاع سعر الصرف الحد القديم لخروج الذهب.

غير أنه يظن فى حالة تقرير السعر الألزامى أن يحرم تصدير الذهب، وفى هذه الحالة يمتنع على المدينين الخارج أن يشتروا صكوك التسويات الدولية بأى الائمان، فيعظم ارتفاع سعر الصرف، ولا يعود له حد يقف عنده لاستحالة ارسال الذهب إلى الخارج

ومن هذا يتبين أنه حتى إذا كان الميزان الحسابى فى جملة فى صالح الدولة ذات نظام التقيد الورقى فان سعر الصرف فيها يفقد حتما ثباته. ومما يزيد من

(١) ديوى، فى (Précis) المجلد الثانى ص ٢٢٠

تقلباته تدخل المضاربة في الأمر ، إذ يعد المضاربون إلى شراء الكميات
المسحوبة على الخارج في موسم الصادرات ليبيعوها بأثمان أعلى فيها في الأوقات
التي يشتد طلبها لسداد قيمة الواردات

أما سعر الخصم فإنه لا يعود إلى هذه الحالة سوى تأثير ضئيل في سعر الصرف ،
ذلك أن ارتفاع سعر الخصم في البلاد ذات النقود الورقية الإلزامية لا يجذب إلا
قليلاً من رؤوس الأموال من الخارج نظراً للخطر الذي تعرض له من جراء احتمال
هبوط قيمة النقود الورقية أثناء عملية الخصم ^(١) ، ولذلك لا يقدم على هذه
العملية من الممولين في الخارج إلا من يتوقع ارتفاع قيمة نفود البلاد الورقية .
وبذلك لا تندرج العملية عملية خصم فعصب ، وإنما عملية خصم ومضاربة على
ارتفاع قيمة النقود الأجنبية ^(٢)

(وثانياً) العوامل التضخمية : وما يزيد من تقلبات سعر الصرف في
حالة النقود الورقية الإلزامية أن كل الخواص التي يمكن بحق أم بغير حق أن
تؤثر في قيمة النقود الورقية تحمل الأفراد على تصرفات من شأنها أن تزيد
الدفع الخارجي أو تنقصه : فحالة الميزان الحسابي في الدولة ، وميزانيتها العامة ،
وتوقع حدوث ارتباطات سياسية أو مالية في الداخل أو الخارج ، وما ينتظر
من الزيادة أو النقصان في كمية النقود الورقية ، كل ذلك وما إليه من شأنه

(١) فإذا فرض أن سعر الخصم ارتفع في نيويورك إلى ٧٪ فيما ظل سعره في باريس
٣٪ فإن ذلك قد يحمل بعض المصارف الأمريكية على شراء سكوك مسحوبة على نيويورك
لمدة ثلاثة شهور نظراً لما يربحونه من هذه العملية بسبب ارتفاع سعر الخصم ، فإذا ما حل أجل
استحقاق هذه السكوك وحلوا على قيمتها بالدولارات تبين عليهم أن يحولوها إلى فرنكات ،
فيطلب في هذه الحالة أن لا يستردوا من الفرنكات صوماً دفروا ، فأفادت قيمة الدولار قد
هبطت أثناء السلة فإنهم يستردون من الفرنكات مقداراً أقل ، ويكون ما ينتأ عن ذلك من
الخسارة تضخم من الريع الناتج عن ارتفاع سعر الخصم

(٢) لوتوتيه ، في المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨

أن يثير من جانب بعض الافراد عمليات تؤثر تأثيراً شديداً في سعر الصرف والتاريخ حافل بالأمثلة التي تثبت تأثير الحوادث الاقتصادية والمالية والسياسية والحرية في سعر الصرف بمجرد فعل العوامل النفسية وحدها . فمن ذلك أنه في أوائل مارس سنة ١٨١٥ ، كان صرف النقود الورقية الانجليزية متدهورا بنسبة ١٢ ٪ من قيمتها ، ولكن بعد ذلك بضعة ايام على اثر عودة نابليون من جزيرة اليا اشد تدهورها حتى بلغ ٢٥ ٪ من قيمتها ، مع انه لم تطرأ زيادة ما على كيتها ولم يصدر شيء من المعادن النفيسة الى الخارج ^(١) . وكذلك لعبت العوامل النفسية دوراً كبيراً في تقلبات سعر الصرف في معظم البلاد أثناء الحرب العظمى وبعدها . فكم من حركة لسعر الصرف في الدول المتحاربة لم يكن مشارها سوى الثقة في النصر مرة وتوقع الهزيمة أخرى ، وكم من حركة لسعر الصرف في فرنسا بعد الحرب اثارها مجرد الثقة في قدرة المانيا ورغبتها في اداء ديون التعويضات حيناً وانحيار هذه الثقة حيناً آخر . وأبلغ من ذلك ما شوهد في بورصة باريس في شهر يولية سنة ١٩٢٦ ، فقد ارتفع سعر الجنيه الانجليزي في مدتوجيزة من ١٩٨ الى ٢٤٣ فرنكاً ثم هبط بعد ذلك بسة ايام الى ١٩٠ فرنكاً ، وذلك بمجرد تغير بعض الوزارات

وتأثير العوامل النفسية في سعر الصرف يأتي عن طريق تأثيرها في ثلاث فئات من الناس ^(٢)

(الأولى) فئة الممولين في الداخل والخارج : فهي تدهور ثقة النقود الورقية في بلد وتسرب الى النفوس الخوف من استعمال تدهورها في المستقبل ، حمل ذلك الممولين في الخارج على الاحتجاج عن شحير رؤوس أموال جديدة في هذا

(١) ريمو في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٢٢

(٢) ريمو في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٢٢ — ٢٢٤

البلد ، وسحب رؤوس أموالهم القديمة ، فيستردون ودائعهم من مصارفه ، ويبيعون ما يكون في حيازتهم من سندات قروضه العامة ومشروعاته الخاصة . فامتناعهم عن تسير رؤوس أموال جديدة فيه يحرم الجانب الدائن في ميزانه الحسابي من عناصر كان يمكن أن تضاف إليه ، على حين أن سحب رؤوس أموالهم القديمة يزيد الجانب المدين . ومن الجهة الأخرى يعمد الممولون في الداخل الى تهريب بعض أموالهم الى الخارج ، ويطعنون في ذلك الى وسائل شتى كشراء للسكوك الأجنبية ، وبيع أوراقهم النقدية في البورصات الخارجية وترك أثمان ما يبيعون من البضائع في الخارج وداخ في المصارف الأجنبية . ونشدد حركة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج عند ما يكون الخوف من تدهور قيمة النقود الأهلية مصحوبا بالخوف من فرض ضرائب جديدة ، كما ظهر ذلك بحسبلاء في ألمانيا في أواخر سنة ١٩١٩ ، فقد ارتطم برنامج الإصلاح المالي العظيم الذي كان يقوم على أساس فرض ضرائب جديدة بحركة فرار رؤوس الأموال الألمانية الى الخارج ^(١)

(وثانيا) فئة المدينين والدائنين للخارج : وهؤلاء من تلقى في روعهم ان قيمة النقود الأهلية سوف يشهد تدهورها ، وأن أثمان السكوك الأجنبية سوف ترتفع نتيجة ذلك ، فإن المدينين منهم يسارعون الى شراء ما يحتاجون اليه منها مقدما لاستخدامه فيما بعد في ادعاء يستحق عليهم من الديون للخارج ، فيضربون بذلك طلب المستقبل للسكوك الأجنبية الى طلبها الحاضر . هذا على حين يعمل الدائنون للخارج عكس ذلك . فمنهم من يحملون أوراقا تجارية مسعوية على الخارج ، وهؤلاء يترقبون في يدها توقعا لارتفاع سعر الصرف . ومنهم من يملكون كورسات أوراق مالية أجنبية ، وهؤلاء يجمعون أيضا قبض قيمتها .

(١) انظر في تفصيل ذلك : Bonnet, Les expériences monétaires

Contemporaines ص ٦٩ وما بعدها

فلك الزيادة في طلب الصكوك الأجنبية من ناحية وهذا النقص في عرضها من
الناحية الأخرى من شأنهما أن يربطها الصرف ارتفاعا .

وعكس ذلك يحدث في الأسواق الخارجية ، فالدائنون الذين عليهم ديون
يجب أدائها في البلاد ذات النقود المتدهورة - والتي يخشى اشتداد تدهورها -
يلشون في سداد ما عليهم ، والدائتون الذين لهم حقوق قبلها يسارعون إلى استيفاء
حقوقهم ، وينشأ عن ذلك نقص في طلب الصكوك المسحوبة على هذه البلاد
وزيادة في عرضها ، وهو ما يؤدي إلى عبوط قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية ^(١)

(وثالثا) فئة المضاربين : يعتبر جميع الأشخاص الذين يصرفون على
النحو المتقدم مضاربين إلى حد ما . ولكن بجانب هؤلاء يوجد في كل بلد
فريق من رجال المال يشترون ويبيعون الصكوك الأجنبية لجرد المضاربة على
قيمتها ، كما أن منهم من يعتمد إلى صيرورة أخرى من العمليات المالية لجرد تلك
المضاربة ، وقد ضربنا بعض الأمثلة لذلك فيما تقدم ^(٢) . ومن شأن تلك المضاربة
أن تزيد تقلبات سعر الصرف حدة ، بل أنها تكون أحيانا باعثا رئيسيا عليها .
والمضاربة كما تكون على عبوط قيمة النقود الأهلية تكون على صعودها . فالمضاربة
الدولية لما تناولت القرن التاسع عشر في السنين الأولى بعد الحرب كانت مضاربة
على صعود قيمته ، ولكن لما حل الشاؤم على التفاوض بحالة فرنسا المالية انقلبت
إلى مضاربة على الهبوط ، وآخر الماعادت الثقة إلى النفوس منذ النصف الثاني من سنة
١٩٢٦ عادت مضاربة على الصعود وكان لها شأن كبير في تحسين سعر الفرنك وقتئذ
التأثيرات المتبادلة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار ^(٣) : أثبتت
الحركات النقدية - ولا سيما بعد الحرب - بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك

(١) ديكمان في المرجع السابق ، ص ١٢٥

(٢) راجع ص ٩٥

(٣) انظر الآراء القيمة التي يبدىها الأستاذ افايوك في هذا الصدد في كتابه

Affation, Monnaie, Prix et Change ص ٣١٠ وما بعدها

علاقة بين تدهور قيمة النقود الورقية في الداخل ، وهو ما يظهر على شكل ارتفاع في الائتمان ، وبين تدهورها في الخارج وهو ما يظهر على شكل ارتفاع في سعر الصرف ^(١) . وقد ظل كثير من الاقتصاديين زعماء يعتقدون أن حركة التدهور تبدأ دائماً في الداخل ، وأن نتائجها هو التضخم النقدي . فإذا ما أصدرت كمية جديدة من النقود الورقية ، أو أفرطت المصارف في فتح الاعتمادات كما حدث في إنجلترا خلال الحرب ، فإن ائتمان البضائع والأوراق المالية لا تثبت على أثر ذلك أن ترتفع في السوق الداخلية . فينشأ عن ذلك نقص الصادرات وزيادة الواردات وكثرة المباع من الأوراق المالية لحساب الخارج ، ومن ثم تعديل الميزان الحسابي في غير صالح البلد ، وهو ما يخفض سعر الصرف إلى الارتفاع . وهكذا يسير التسلسل على النحو الآتي : تضخم نقدي - ارتفاع الائتمان - ارتفاع سعر الصرف .

غير أن التجارب النقدية بعد الحرب أثبتت أنه ليس ضرورياً أن يسبق ارتفاع الائتمان ارتفاع سعر الصرف . فلقد شوهدت حالات كثيرة كان ارتفاع سعر الصرف فيها هو الذي يسبق ارتفاع الائتمان . ففي ألمانيا في سنة ١٩٢٣ وفي فرنسا منذ سنة ١٩٢٢ كان ارتفاع الائتمان يحدث في الداخل على أثر ارتفاع سعر الجنيه الإنجليزي والدولار الأمريكي وبدون أن يسبق ذلك تضخم نقدي جديد . ويذكر الأستاذ افناليون (Afalio) أن مجرد الخوف من التضخم النقدي كان مؤدياً في حالات كثيرة إلى ارتفاع سعر الصرف ، ومن ثم إلى ارتفاع الائتمان ، وهو ما كان يدعو إلى إصدار كميات جديدة من النقود الورقية . وفي هذه الحالات يسير التسلسل على النحو الآتي : ارتفاع سعر الصرف - ارتفاع

(١) وهذا بالضرورة في حالة اتباع طريقة السعر غير ثابت كما هو الحال

الائتمان - تضخم نقدي^(١).

وفي الحق أننا هنا نراه ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب نتيجة للآخر. فالتهور النقدي الداخلي يشير في بداية الأمر التهور الخارجي، ولكن متى استقر المرض النقدي في جسم المريض فإن التهور الخارجي لا يلبث بدوره أن يصبح سببا للتهور الداخلي. وهذا يحدونا إلى التساؤل: كيف أن ارتفاع سعر الصرف في المعاملات الخارجية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الائتمان في الداخل؟ يعلل ذلك بعض الاقتصاديين^(٢) بأسباب مادية وأخرى نفسانية: فأما المادية فتزجج إلى حركة الواردات والصادرات. فالمتوردون عندما يجدون أن ما يشترونه من الخارج أصبح يكلفهم أكثر من ذي قبل على أثر ارتفاع سعر الصرف يمدون إلى رفع ثمن السلع المستوردة، فلا يلبث هذا الارتفاع أن يسري إلى السلع الأخرى من طريق التقليد حيث والضرورة حيث آخر، إذ قد تكون السلع المستوردة مما يدخل في صناعة السلع الأهلية. ومن الجهة الأخرى فإن الأجانب في الخارج عندما يرون أن ما يشترونه من البلد ذي النقود المتهورة القيمة أصبح يكلفهم أقل من ذي قبل فأنهم يتهافون على شراء متجاته، فتزداد صادراته، فيكون ذلك أيضا مدعاة لارتفاع مستوى أئتمانه. وأما الأسباب النفسية فتزجج إلى أن الجمهور في أوقات تهور قيمة النقود الورقية يندرو معيظا لكل ما يحدث من تقلبات في سعر الصرف، إذ تكون الحوادث قد علمته أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحركة الائتمان. فكل ارتفاع جديد في سعر الصرف يحصله على التهافت على شراء السلع لاحتفاده أن أئتمانه سترتفع مما قليل، فيكون هذا التهافت ذاته سببا في ارتفاع الائتمان.

(١) اطاليون في (Monnaie, Prix et Change) ص ٣١٦ — ٣١٧

(٢) واليد (Ogallid) في (La Monnaie) ص ١٦١ — ١٦٣

(٣) نظرية تعادل القوة الشرائية

Theory of the Purchasing Power Parity

النظرية: تعتبر هذه النظرية بحق أشهر نظرية نقدية عالجها الاقتصاديون بعد الحرب وناقضوا في مناقشتها والكتابة فيها . وهي تنسب إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل (G. Cassel) ولو أن أصولها في الواقع تمتد إلى اصحاب المذهب الحر القديم الذين أشاروا إليها في بعض أبحاثهم . وقد وضع الأستاذ كاسل هذه النظرية ليبين كيف يصح سعر الصرف في البلاد التي ليست غلبة فيها محدودة بحدى الذهب ، وهي بالأخص البلاد ذات نظام النقود الورقية الإلزامية . وقد بدأ في ذلك من الفكرة الآتية وهي : إذا كان الإنسان قبل أن يدفع ثمنًا معينًا للحصول على عملة أجنبية فذلك لأن لهذه العملة قوة شراء معينة في البلد الأجنبي ، كما أن ما يدفعه مقابلها من عمله الأهلية إنما يمثل قوة شراء معينة في موطنه ، ولذلك فإن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للأهلية إنما تتوقف قبل كل شيء على قوة الشراء النسبية للمملكتين في موطنها^(١)

وعلى ذلك فإذا فرض أن القوة الشرائية للجنيه الإنجليزي في الجنيه تعادل ٨٠ مرة القوة الشرائية للفرنك في فرنسا فإن سعر الصرف المادى يحدد عند ٨٠ فرنكا لكل ١ جنيه إنجليزي . وهذه النقطة التي يحدد عندها سعر الصرف المادى هي نقطة التوازن الحقيقي للصرف بين الدولتين . ذلك أنه إذا زاد سعر الصرف بينهما عن ٨٠ فرنكا فإن الفرنسيين يترددون في شراء سلعهم من إنجلترا على حين يهاوت الإنجليز على شراء سلعهم من فرنسا ، فتؤدي زيادة الصادرات في فرنسا وتقصاتها في إنجلترا إلى تخفيض سعر الصرف بينهما حتى

(١) Cassel, Money and Foreign exchange after 1914 ص ١٢٨

يعود إلى السعر العادي. ويكس ذلك إذا انخفض سعر الصرف عن ٨٠ فرنكا فان الانجليز هم الذين يرددون في شراء سلهم من فرنسا على حين يشتد إقبال الفرنسيين على الشراء من إنجلترا . فتؤدي زيادة الصادرات في إنجلترا وخصائصها في فرنسا إلى ارتفاع سعر الصرف بينها حتى يعود أيضا إلى السعر العادي وقد تطرق الأستاذ كامل من ذلك إلى القول بأنه إذا حصل تضخم نقدي في دولتين فإن سعر الصرف بينهما يصبح مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا في النسبة بين درجة التضخم النقدي في كل منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه يصبح معادلا للنسبة بين القوة الشرائية للتقديين في موطنهما ^(١) فإذا فرض دولتان «أ» و «ب» تتعاملان مع بعضهما البعض على أساس سعر صرف معين ، ثم حدث أن أصدرت الدولة «أ» مقداراً جديداً من النقود الورقية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقص قوة شرائها ، فعلى أثر ذلك ينهبط قيمة نقود «أ» في «ب» . وكذلك إذا زادت كمية النقود في «ب» وهو الأمر الذي يؤدي إلى نقص قوة شرائها ، فانه على أثر ذلك ترتفع قيمة نقود «أ» في «ب» . فإذا كان حدوث التضخم النقدي في «أ» بنسبة ٣٢٠ إلى ١٠٠ وفي «ب» بنسبة ٢٤٠ إلى ١٠٠ فان سعر الصرف الجديد يصبح ٣ السعر القديم ^(٢) ويلاحظ أخيراً أن هذه النظرية كما بسطها الأستاذ كامل إنما تقرر تعيين سعر الصرف العادي ، وهي تسلم بأن سعر الصرف الجاري قد يعتمد عن حد تعادل القوة الشرائية . ولكن ذلك لا يكون الا مؤقتاً ، اذ لا يكاد يحدث حتى يبرز إلى الميدان قوى اقتصادية تعمل على اعادته إلى حده للعادي . تخلف السعر الجاري المقلب يومياً يقوم السعر العادي الذي يمثل قيمة النقود الحقيقية بالنسبة للاحتية

(١) كامل ، في كتابه المتارالية آقا ، ص ١٤٠

(٢) كامل ، في كتابه المتارالية آقا ، ص ١٣٩-١٤٠

نظرية تعادل القوة الشرائية والتجارب : قد نجد نظرية تعادل القوة الشرائية من بعض الحوادث النقدية حايثيها : ففى فرنسا ارفع مستوى الأثمان كثيرا خلال الحرب على حين لم يحدد سعر الصرف الا قليلا عن حد التعادل القديم ، وذلك بفضل الاعتمادات التى فصحها امريكا للحلفاء بوفرة وسخاء . ولكن لما أوجد بلب هذه الاعتمادات فى سنة ١٩١٩ اخذ سعر الصرف فى الارتجاج حتى قارب حد تعادل القوة الشرائية بين الفرنك والدولار . فهذا التدهور الخارجى فى قيمة الفرنك يمكن تأويله بأنه نتيجة التدهور الداخلى ، أو أنه بعبارة اخرى نتيجة التفاوت فى قوة الشراء بين النقود الفرنسية والأمريكية^(١) . ومن قبيل ذلك ايضا ما حدث فى روسيا ، فعلى اثر قيام الثورة فيها فى سنة ١٩١٧ انفصمت عرى العلاقات التجارية بينها وبين العالم الخارجى ، ولكنها لما أخذت فى الالتئام منذ سنة ١٩٢١ شوهد تدهور عظيم فى قيمة الروبل الخارجية يمكن تأويله بأنه نتيجة تدهور قيمة الروبل الداخلية بسبب اشتداد التضخم النقدى

غير أن معظم الحوادث النقدية الأخيرة تثبت عكس ما تقدم ، فقد كان التدهور الخارجى هو الذى يسبق فى معظم الحالات التدهور الداخلى ، وفى ذلك ما يشرع بأن القوة الشرائية ليست هى التى تحدد سعر الصرف ، فمن ذلك أنه فى فرنسا بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ كان تدهور قيمة الفرنك فى الخارج يسبق ارتفاع الأثمان فى الداخل ، وكان التفاوت فى معظم الأحيان عظيما بين قيمة الفرنك فى الخارج وقوة شرائه فى الداخل^(٢) . وكذلك كانت الحال فى ألمانيا منذ

(١) ومع ذلك فهذا التدهور الخارجى يمكن تأويله أيضا بسبب آخر وهو ما كان عليه ميزان فرنسا التجارى من العجز فى ذلك الحين على أن استيرادها مقادير عظيمة من المواد التى اعوزتها خلال الحرب والتى حثت الى استيرادها ضرورات تعبير النامق المتخربة فيها - اقاليون ، فى كتابه التار الى آتيا ، ص ٢٢٢

(٢) اقاليون ، فى المرجع السابق ، ص ٢٢٩

سنة ١٩١٩ فقد كان تدهور قيمة المارك في الخارج يسبق دائماً تدهوره في الداخل، ولم يكن التضخم النقدي يسبق التدهور الخارجي بل كان يحصل متأخراً عنه كنتيجة لارتفاع الأثمان في الداخل على أثر هبوط قيمة المارك في الخارج . وكذلك شوهد في تشيكوسلوفاكيا خلال المدة من أغسطس سنة ١٩١٩ الى أواخر سنة ١٩٢١ تدهور كبير في الصرف الخارجي وارتفاع عظيم في مستوى الأثمان في الداخل بالرغم من بقاء كمية النقود الورقية ثابتة تقريباً ، وفي هذا أيضاً ما يشر بأن ارتفاع الأثمان كان نتيجة للتدهور الخارجي وليس سبباً له ^(١)

نظر نظرية تعادل القوة الشرائية : لم يكن التوفيق إذن حليف نظرية تعادل القوة للشرائية بأزاء معظم الحوادث النقدية الأخيرة . وفوق ذلك فقد وجه إليها الباحثون عدة اعتراضات نظرية نستعرض أهمها فيما يلي :

(١) أن هذه النظرية تقوم على فرض لا ينفق والواقع ، إذ تذهب الى أن لمشتري السلع الأجنبية الخيار في أن يشتريها في السوق الأهلية أو الأجنبية وأنه يتمتع عن شرائها في الخارج اذا كان ذلك يكلفه أكثر مما يدفع في شرائها في الداخل ، مع أن ما يشتري فعلاً من الخارج هو السلع التي لا يستطيع اقتاجها في الداخل ، أو التي لا تنجح فيه إلا بمقادير غير كافية . فمثلاً اذا كان محصول القمح في بلد لا يمكن حاجته سكاكه فانه يضطر الى شرائه من الخارج وذلك بالتمن الجاري في البلد المشتري منه وبسعر صرف محلي ولو كان ذلك يكلف أكثر من التمن الداخلي ، وفي هذه الحالة يكون استيراد القمح سبباً في ارتفاع التمن الداخلي ^(٢)

(٢) ان كثيراً ممن يشترون الصكوك الأجنبية لا يفلتون ذلك لدفع أثمان سلع تشتري في الحال وانما سبق شراؤها في الماضي ، ولذلك فهم لا ينتظرون الى

(١) Noguro, Modern Monetary Systems ص ١٥٦

(٢) نوجارو ، في كتابه للتجارة آتما ، ص ١٤٦

تعادل القوة الشرائية لاضطرارهم الى الحصول على هذه الصكوك بأى الأثمان.
وبجانب ذلك فهناك صكوك أجنبية كثيرة تشتري دون أن يكون لفكرة
تعادل القوة الشرائية أثر فى ذلك ، كما هو الحال فى ديون البلديات والحكومات
والصويفات والقرامات الخرية (١)

(٣) وحتى اذا كان الأمر يتناول تسوية اثمان سلع تشتري فى الحاضر فان
فكرة تعادل القوة الشرائية لا تقوم فى أذهان المتعاملين بالشكل الذى نقول
به هذه النظرية . فالشخص الذى يشتري عملة أجنبية لا ينظر فى ذلك الى
قوتها الشرائية العامة كما يجر عنها مستوى الأثمان العام ، وإنما الى قوتها
الشرائية بالنسبة للسلع التى يريد الحصول عليها بالذات . ولذلك فكثيرا
ما يكون مستوى الأثمان فى بلد أدنى مما يجر عنه تعادل القوة الشرائية
بينه وبين بلد آخر ، ومع هذا يشتري الأول من الثانى سلعا كثيرة ، وهى
التي لا تنقل أثمانها فى البلد الأول عنها فى الثانى . فالمستورد الفرنسى مثلا لا يرى
أن يشتري الدولار بسعر أعلى من حد تعادل القوة الشرائية العامة بينه وبين
الفرنك إذا كان يستطيع مع ذلك الحصول فى أمريكا على سلع لا تكون
أثمانها فى فرنسا أقل منها فى أمريكا (٢) .

(٤) وأخيرا فانه لو كانت التجارة الدولية تناول كل أنواع السلع التى
تتجها الدولتان المتعاملتان ، ولم يكن هناك عقبات نقل أو عوائق بحركية
لبيع القبول بإمكان تعادل القوة الشرائية بين عمليتهما . ولكن الأمر بخلاف
ذلك فى الحياة الاقتصادية . فهناك سلع كثيرة تتجها الدولتان ولا تناولها
التجارة الدولية ، وهناك عقبات النقل ، كما أن هناك الرسوم الجمركية . وكل
ذلك من شأنه أن يحول دون حدوث التعادل فى قوة العمل الشرائية (٣)

(١) انظر فى المرجع السابق ص ٢٨٢

(٢) انظر فى المرجع السابق ص ٢٨٢ — ٢٨٤

(٣) ريبوى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٦

(٤) آثار سعر الصرف

بعد اذ بحثنا في مختلف العوامل التي تؤثر في سعر الصرف أصبح لزاما ان نبين آثاره في الحياة الاقتصادية . ذلك اننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين ، فهي كما تتأثر بأحوال البلاد الاقتصادية تؤثر فيها . ولبحث في تأثيرها الفرق بين البلاد ذات النقود المصلحة والبلاد ذات النقود المتدهورة القيمة ، فبالنسبة للأولى يظهر تأثير سعر الصرف بخاصة في حالة الائتمان وفي حركات رؤوس الأموال المتقولة ، وبالنسبة الثانية يظهر هذا التأثير بخاصة في التجارة الدولية وفي الديون الخارجية

(فاراد) تأثير سعر الصرف في الائتمان وفي حركات رؤوس الأموال المتقولة : متى كان سعر الصرف غير متأثر بدهور في قيمة النقود قلن ثقلاته يكون مرجعها في الأصل حالة ميزان البلد الحسابي . فمضى أصبح سعر الصرف غير موافق لذلك لأن الميزان الحسابي نفسه غير موافق ، أي ان ماعلى البلد يفوق ماله . فلكي يدفع الفرق بين ماله وما عليه يصح ان يصدر الى الخارج مقدارا من الذهب أو ما يقوم مقامه في تسوية الديون الدولية كبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها . فسر الصرف غير موافق إذن هو التذير بان النقود الدولية سوف تنقص في البلد تقصا يؤدي بطبيعته الى ارتفاع سعر الفاعل وسعر الخصم . وفوق ذلك فهذا الارتفاع تعرضه على المصارف ضرورة حماية احتياطياتها الممدنى ، ذلك أنه متى احتاج الأفراد الى الذهب لاستخدامه في الدفع الدولي فانما يحصلون عليه من المصارف ، فيكثر عدد المودعين الذين يسحبون ودائعهم كما تزداد كمية الأوراق الصادرة التي تقدم للخصم . ففى ارتفاع سعر الصرف ما يتر المصارف بحدوث ذلك ، ولهذا تسارع الى رفع سعر قروضها وبالأخص سعر الخصم ليجعل الائتمان غاليا . وفي غلامه ما يضعف حركة طلب

خصم الأوراق التجارية وحركة الاقتراض عموما . ولا كانت قيمة الأوراق التي سبق خصمها تأخذ في العودة على التوالي الى خزائن المصارف فان احياطها تأخذ في الزايد تدريجا وبفضل ذلك تستطيع أن تواجه حركة سحب المودعين لودائعهم . واذا لم يكن ذلك كافيا فانها تستطيع ان تخضع لدى مصرف الاصدار بعض ما سبق أن خصمته من الأوراق التجارية .

واذا حدث بعكس ذلك أن أصبح الصرف موافقا ، وفي ذلك ما يدل على أن الميزان الحسابي في صالح البلد وينعم بقرب دخول الذهب قلت سعر الفائدة عموما والمخيم خصوصا لا يلبث أن ينخفض نتيجة وفرة رؤوس الأموال . ولذلك يجبر رجال الأعمال سعر الصرف الى حد ما بمثابة بارومتر الاتزان (١) .

ويلاحظ أخيرا أنه اذا كان سعر الصرف يؤثر في سعر المحصم فانه من الجهة الأخرى شديد التأثير بحركات سعر المحصم ، وهذا ما أثبتناه من قبل (٢)

(رومانيا) تأثير سعر الصرف في التجارة الخارجية : قد أصبح لسعر الصرف تأثير كبير في صادرات البلد ووارداته وذلك متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بتدهور قيمة النقود الأهلية . فالتجـ الانجليزي الذي يبيع في الوقت الحاضر بضاعة في فرنسا بمبلغ ١٠٠٠ فرنك ويحب كوسيلة للوفاء كميالة على المشتري الفرنسي بثلث القيمة يبيعها في سوق لتدرة بمقدار من الخسائر أكثر من المقدار الذي كانت تباع به قبل تدهور قيمة الجنيه الانجليزي (سعر الجنيه اليوم : ٨٠ فرنكا على حين أن سعره عند التعادل : ١٢٤ر٢١ فرنك) . فهذا القدر الزائد يضاف الى ثمن البضاعة الأصلي ويكون بمثابة

(١) بيرو (Pencau) في (Cours) الجزء الأول ص ٤٧٢ - ٤٧٤

(٢) رابع ص ١٣٧

ربيع جديد للمنتج الإنجليزي . وهذه الحالة من شأنها أن تحمله على تخفيض
ثمن سلحته بعض الشيء في فرنسا لجذب إليه عملاء جدد فيها ، فيؤدي ذلك
إلى اشتداد منافسة البضائع الإنجليزية للفرنسية وزيادة الصادرات من إنجلترا
إلى فرنسا . هذا على حين تقل الصادرات من فرنسا إلى إنجلترا ، وذلك لأن
المنتج الفرنسي الذي يبيع بضاعته في إنجلترا بالجنيتات الإنجليزية يضطر على
أثر هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك أن يرفع ثمن يبعه بالجنيتات لكي يحصل
على نفس القدر من الفرنكات الذي كان يحصل عليه من قبل . وهذا الارتفاع
من شأنه أن يصرف كثيرا من الإنجليز عن شراء السلع الفرنسية . ولذلك يعتبر
بحق هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك بمثابة فرض رسوم جمركية جديدة في
إنجلترا على الواردات الفرنسية .

هذه النتائج وأمثاله جعلت كثيرا من الاقتصاديين ورجال الأعمال ينظرون
بعين الرضا إلى تدهور قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية لا اعتقادهم أن ذلك
يدعو إلى تقدم تجارة الصادرات وزيادة الإنتاج الأهل^(١) . ولكن فريقا
من الاقتصاديين يعطوهم في ذلك مستندا على الفكرة التي شرحناها آخرا ، وهي
أنه متى تدهورت قيمة النقود في الخارج فإن الألمان في الداخل لا تلبث على

(١) وقد عني كثير من الاقتصاديين ببدي النظر بآثار مساوية هذه الحالة، ذلك
أن هبوط قيمة النقود الأهلية وان كان يدعو إلى تشجيع المصادرات إلا أنه يمكن
الأجنبي من الحصول على ناتج العمل الأهل بثمان بخش . فهبوط قيمة الجنيه الإنجليزي
بنسبة ٥٠ ٪ مثلا يمكن الفرنسي من الحصول بثمان بخش من نقوده الأهلية على خدمات ما كان
يحصل عليه قبلا من السلع الإنجليزية ، وفي ذلك انقار ظاهر لإنجلترا ، وزيادة في ربيع فرنسا
من التجارة الدولية إذ صماء في النهاية أن إنجلترا أصبحت تحصل على مقدار أقل من السلع
الفرنسية وتطلي مقداراً أكثر من السلع الإنجليزية . وهذا عن ذلك فإن هبوط قيمة النقود الأهلية
يؤدي إلى غلاء ثمان للواردات الأجنبية ، وذلك خطورة خاصة في البلاد التي تعتمد على الخارج
في الحصول على مواضع الأولية والثانية . انظر في هذا الموضوع : Truchy, Cours
d'Economie Politique الجزء الثاني ص ١٠٨ والراجع التي يتم إليها بالخاص

أثر ذلك أن ترتفع ، وذلك يزول الفسق من التدهور الخارجى والداخلى وهو الذى كانت يدعو الى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات . على أن كلا الرأيين متطرف فيانصب اليه الحقيقة وسط بينهما فانه اذا صح أن أثمان السلع فى الداخل ترتفع على أثر تدهور الصرف الخارجى ، غير أن هذا الارتفاع لا يحدث الا تدريجاً ، فهو يبدأ بالسلع المستوردة من البلاد ذات النقود الجيدة ثم يمتد رويداً الى السلع الأخرى . وفى إبان هذا الوقت وريثاً يحقق التعادل بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل يكون تدهور الصرف مشجعاً على التصدير ومنبطاً عن الاستيراد ، فإذا ما تم هذا التعادل انعدم تأثير سعر الصرف ، ضيراً أنه كثيراً ما يشاهد فى البلاد ذات النقود المتدهورة القيمة أنه كلما تحقق هذا التعادل، وحق قبل ذلك ، يحدث تدهور جديد فى الصرف ، فيبدأ عهد جديد نحاول خلاله قيمة النقود فى الداخل أن تتساوى مع قيمتها فى الخارج ، وفى خلال ذلك تلتشط الصادرات وتفرقل الواردات وقد يظل تعاقب هذه العهود زمناً طويلاً (١) .

ويلاحظ أخيراً أنه متى تحقق التوازن بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل ، ثم طرأ بعد ذلك نقص على قيمتها فى الخارج فإن الموقف ينمكس إذ يصبح ارتفاع قيمة النقود فى الخارج - طالما لم يحدث مقابله هبوط فى الأثمان فى الداخل - عقبة فى سبيل التصدير وعقراً على الاستيراد .

(وثالثاً) تأثير سعر الصرف فى الربود الخارجية : يظهر هذا التأثير متى كان سعر الصرف نفسه متأثراً بتدهور قيمة النقود الأهلية . وهنا يفرق بين حالتين (٢) .

(١) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأهلية : وفيها يكون

(١) ريو ، فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) ريو ، فى المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨

الدائنون الأجانب هم الذين يقع عليهم عبء الخسارة الناشئة عن تدهور الصرف في البلد المدين. فالفرنسيون حاملو سندات الحكومة أو الشركات البريطانية الذين تدفع لهم فوائد ديونهم وأقساط استهلاكها بالجنيهات الانجليزية يحملون اليوم خسارة تهيبة عند تحويل هذه الجنيهات الى فرنكات نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للفرنك ، وكما اشد أمر هذا التدهور قل مقدار ما يحصلون عليه من الفرنكات . وهذه حال تضعف الثقة في الدولة ذات النقود المتدهورة القيمة، وتصرف المتولين الأجانب عن اقراضها مع أنها عادة أشد افتقاراً الى القروض الأجنبية من غيرها . ولذلك كان يمد كثير منها قبل الحرب الى النص في القروض التي يراد توظيفها في الخارج على أن يكون الدفع بالذهب أو بسعر صرف ثابت وذلك احياء للثقة في نفوس المتولين الأجانب ، وهذا يحدو بنا الى الكلام عن الحالة الثانية .

(ب) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأجنبية أو بالذهب : وفي هذه الحالة يكون المدين الوطني سواء أكان حكومة أم شركة هو الذي يعمل الخسارة الناشئة عن تدهور قيمة العملة الأهلية بالنسبة للأجنبية أو بالذهب ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى زيادة أعباء الديون الخارجية، العامة منها والخاصة . ومن الدول التي كانت تتعهد بالدفع ذهباً قبل الحرب : روسيا في معظم قروضها ، والنمسا واسبانيا في بعض قروضها ، والصين في قروض سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، وكذلك كانت تعمل معظم شركات السكك الحديدية .

وقد حاولت حكومات وشركات كثيرة بعد الحرب أن تخلص من شرط الدفع بالذهب، وعرض الأمر على القضاء في حالات كثيرة . ونبين من أحكام المحاكم الفرنسية أنها تفرق في هذا الموضوع بين المعاملات الداخلية والخارجية، فبالنسبة للداخلية يوجد شبه اجماع في الأحكام الفرنسية على إعلان شرط

الدفع بالذهب في الأوقات التي يفرض فيها السعر الإلزامي للبنكnotes . وأما بالنسبة للعاملات الخارجية فقد صدرت عدة أحكام بصحة شرط الدفع بالذهب استنادا على أن الذهب هو العملة الدولية الوحيدة ^(١) .

وأما في مصر فقد نص صراحة مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ - القاضي بفرض السعر الإلزامي للبنكnotes الذي يصدره البنك الأهلي المصري - على بطلان شرط الدفع بالذهب ^(٢) . ولكن المحاكم المختلطة مع ذلك ذهبت في كثير من أحكامها إلى الغفال هذا النص وقضت باحترام شرط الدفع بالذهب . وقد أثارت هذه المسألة اهتماما عظيما على أثر الحكم الذي أصدرته محكمة مصر الابتدائية المختلطة في قضية سندات الدين العام المصري وقضت فيه بالزام الحكومة المصرية أن تدفع كويونات دينها العام ذهبا . وقد استؤنف هذا الحكم ولا يزال الأمر مزمعا على التقضاء المختلط ، وسيكون للحكمة نتائج خطيرة لأنه إذا تأيد الحكم الابتدائي ، ولم توفق الحكومة المصرية إلى التنازع الدول الأجنبية بوجهة نظرها ، فإن أعباء الدين العام ستزيد بنسبة عظيمة نظرا لتدهور قيمة الجنيه الإنجليزي - وتبعاً له المصري - بالنسبة للذهب ، مما يقرب من ٤٠٪ ^(٣) . وفي ذلك ما يحدث أشد الاضطراب في الميزانية العامة ويجعل توازنها متعذرا

(١) انظر في تمثيل ذلك : Geny, La validité juridique de la clause « payable en or », 1926 - Mestre et James, La Clause - or, 1926
(٢) واليك نص المادة الأولى من هذا المرسوم : « أوراق البنكnotes الصادرة من البنك الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة التامة التي تنفوذ القيمة المتداولة رسمياً في انظر المصري . وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأي سبب وبأي مقدار يكون موصفاً صحيحاً وموجهاً لبرامتنا كذا لو كان الدفع كاملاً بالعملة القومية يعرف للظن عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات العامة . والتي تحمل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد »

(٣) وقد قرر دولة صقلينا وقت توليه الحكم في حديث له مع مراسل جنتي الصحف أن الدفع على أساس الذهب يحمل الميزانية المصرية عتلاً جديداً يبلغ نحو ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً

(٥) بعض الوسائل التي يستطاع بها التأثير في سعر الصرف

قلنا توقف السلطات المصرفية والحكومية مكتوفة اليدين ازاء ظاهرة الصرف ، بل تنزع الى وسائل متنوعة للتأثير بها في سعره كلما بدا لها أنه حاد عن مجراه الطبيعي وخشيت نتائج ذلك . ومن هذه الوسائل ما تتبعه المصارف ومنها ما تتبعه الحكومات :

(فأورد) الوسائل المصرفية للتأثير في سعر الصرف : يأتي في مقدمة هذه الوسائل ما يعرف بسياسة سعر الخصم . فقد أسلفنا القول ^(١) أنه متى ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب خشيت المصارف خطر ذلك على رصيدها المعدني . وهذا الخطر أشد ما تختشاه مصارف الاصدار اذ أصبحت في كل البلاد مستودع الاحتياطي للأهل واليها تقصد المصارف الأخرى كلما أعوزها الذهب أو احتاجت الى تقوية رصيدها المعدني . وأنجع الوسائل للدفاع عن الاحتياطي للأهل هو رفع سعر الخصم . وذلك هي السياسة التي اعتادت مصارف الاصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تنتهجها كلما خشيت تسرب احتياطيتها المعدني الى البلاد الأجنبية . وقد أثبتنا فيما تقدم كيف أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي في نهاية الأمر الى تعديل سعر الصرف في صالح البلد ^(٢)

غير أن سياسة سعر الخصم وإن كانت ذات أثر فعال في سعر الصرف إلا أنها تثير اسئناء أوساط الصناعة والتجارة والبورصات نظرا لما تؤدي اليه من غلاء الائتمان . ولذلك تحاول المصارف أحيانا تجنبها ، وذلك عن طريق اقتناع عملائها بالعدول عن سحب الذهب وإقحامهم أن اصرارهم على ذلك يؤدي الى الناء ما هو

(١) راجع ص ١٩٠

(٢) راجع ص ١٣٢ — ١٣٩

ممنوح لهم من وسائل تسهيل الاقتراض . وهذا ما كان يفعله أحيانا الرمثسبنك
وبنك روسيا . على حين كان يبيع بنك فرنسا سيلا آخر ، فقد كان له
الحق قانونا في أن يصرف أوراقه المصرفية بالذهب أو بالفضة ، ولذلك كان
يفرض دائما اناوة (Prime) على ما يطلب منه من سبائك الذهب والتفود الذهبية
الأجنبية التي يراد إرسالها الى الخارج . ومع أنه كان يرفع سعر الخصم في
الأوقات العصيبة إلا أنه لم يكن يحدل أبدا عن تحصيل تلك الأناوة (١) .

يبد أن هذه الأساليب وأمثالها ليس لها سوى تأثير وقوف سعر الصرف ،
ثم هي بجانب ذلك تحدث بعض المضار : ذلك أنه إما أن يكون الذهب موجودا
في التداول الداخلي وفي هذه الحالة يحد الصرافون الى جهة فيؤدي ذلك الى
الظار التداول منه ، وإما أن يكون غير موجود وفي هذه الحالة يشهد تدهور
أسعار الصكوك المسحوبة على البلد لصعوبة دفع قيمتها ذهباً وتصبح تقلبات
سعر الصرف فيه شبيهة بتقلباته في البلاد ذات التفود الرديئة ، وفي ذلك
ما يحدش صحة البلد المالية (٢) .

ومن الأساليب التي تتبعها المصارف المركزية أحيانا للتأثير في سعر الصرف
ما يعرف بسياسة الصكوك (La politique des devises) . وهي تقوم على
تكوين احتياطي من الصكوك المسحوبة على الخارج ، وهذه الصكوك تشتريها
مصارف الاصدار في الأوقات التي يكون الصرف فيها ملاتا فتبيعها الى المدينين
للخارج في الأوقات التي يصبح الصرف فيها غير ملائم . ومن شأن هذه السياسة
أن تحول دون أن يصحك في سوق الصرف طائفة من المضاربين الذين يشرون
الصكوك الأجنبية في المواسم التي تكون فيها وفيرة لبيعوها بنية العام بأسعار
منافى فيها . وفضلا عن ذلك فهذه السياسة تكسب المصرف درجة من الثبات اذ تحول
دون تقلب أسعاره بتقلبات فجائية عتقة . ولكنها على كل حال لا تبلغ من

(١) لرنوتيه في كتابه التاريخي آتيا ، ص ١٩٣

(٢) ترندني في (Cours) ، الجزء الثاني ، ص ١٠٠

قوة التأثير في سعر الصرف ما يبلغه سعر الخصم في الأوقات العادية .
وهناك أيضا وسيلة أخرى للتأثير في سعر الصرف وهي المعونة المتبادلة بين المصارف . وبيان ذلك أنه متى قضت الظروف النقدية في سوق رئيسية برفع سعر الخصم فإن هذا الارتفاع لا يلبث أن يسرى إلى الأسواق الأخرى ، إذ تضطر المصارف فيها أن ترفع أيضا سعر خصمها ليحول دون تسرب رؤوس الأموال منها إلى السوق التي ارتفع فيها سعر الخصم أولا ، فيؤدي ذلك إلى غلاء الائتمان في الأسواق المختلفة وهو ما يضار به رجال الأعمال . ولذلك لا تأتي أحيانا بعض مصارف الإصدار - متى توفر لديها احتياطي كبير من الذهب - أن تمديد المساعدة إلى زميل لها يعاني بعض الصعوبات النقدية ، وذلك بأقراضه مقدارا من الذهب . وهنا يظهر واضحا أثر العامل النفسي ، فإن مجرد الظن بأن السوق سوف لا يعوزها الذهب يعيد غالبا إلى الغموس طمأنتها ويحصل دون تصرفات من شأنها أن تؤثر في سعر الصرف . تأثيرا سيطا كما أوضحنا من قبل (١) . وقد استطاع بنك فرنسا نظرا لوفرة احتياطيه المعدني أن يمد يد المساعدة في عدة مناسبات إلى زميله بنك إنجلترا ، وكان آخر ما فعله من هذا القبيل أقراضه بنك إنجلترا في سنة ١٩٣١ مبلغ طائلة ليحول دون إيقاف صرف البنكنوت الإنجليزي بالذهب .

(وثانيا) الوسائل الحكومية للتأثير في سعر الصرف : وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر في سعر الصرف بوسائل مختلفة من أهمها : زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية أو تحريم استيراد بعضها أو تحديد قيمته . فتعمل بذلك على إغصان الجانب المدين في الميزان الحسابي وما يستتبعه من تحسین سعر الصرف . غير أن هذه الوسائل وأمثالها إذا أفرط في استعمالها فقد تؤدي إلى عكس المقصود منها ، إذ كثيرا ما يفتق على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ،

وهو ما يخفض بالصادرات الى التقصان ، كما أن الدول الأخرى قد تقابل هذه الوسائل بمثليها ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على مايرد إليها من بضائع الدولة الأولى ، وهو ما يؤدي أيضا الى نقص صادراتها . وفي الحالتين يتهدد سعر الصرف في غير صالحها .

وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر في سعر الصرف عن طريق عقد بعض القروض في الخارج وتركها ودائع في المصارف الأجنبية تستخدمها وقت الحاجة في الدفع الدولي . غير أنه من الخطر الاسراف في استعمال هذه الطريقة نظرا لما تؤدي اليه من زيادة المدفوعات متى حان وقت سداد هذه القروض . ولكن أغلب الحكومات مع ذلك لا تجد مناصها من اتباع هذه الطريقة في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب . ومن المحقق أنه لولا الاعتمادات الوفيمة التي فتحتها أمريكا لدول الحلفاء أثناء الحرب لبلغ تدهور الصرف في هذه الدول مبلغا عظيما بسبب كثرة وارداتها وقلة صادراتها .

وأخيرا يتعين أن نشير الى ما تفرع اليه أغلب الحكومات في الوقت الحاضر من وسائل الرقابة الشديدة على عمليات الصرف حتى أصبحت القاعدة الأصلية في كثير من البلدان ائزام المصدرين بأن يسلموا الى المصرف المركزي كل ما ينسبر لهم من صكوك التسويات الدولية نظير ميطاتهم في الخارج . وهذه الصكوك تشتريها المصارف المركزية أو بعض ميطات أخرى تشرف عليها - بسعر ثابت لجميعها بعد ذلك الى المستوردين بسعر ثابت أيضا ، ولكن بشر ما تسمع به مواردنا من هذه الصكوك وبشرط أن نكون السلع المستوردة من الأشياء الضرورية لالكمالية (١) . وقد كان اتباع هذه السياسة ضرورة قضت بها

(١) انظر في هذا الموضوع Questions Monétaires de l'Heure Presente

(عدد خامس من مجلة الاقتصاد السياسي الفرنسية) ص ٤٢ - ٦٨ ، وثقله في Le Monde

Nouveau ص ١٠٤ - ١١٥

ظروف الأزمات العالمية ، إذ كان من أخطر مساوئها نقص عظيم في قيمة الصادرات ، فأفضى ذلك ، في البلاد التي لم تستطع انقاص وارداتها تبعاً لذلك ، إلى استنفاد جزء كبير من احتياطياتها المعدني وبما لديها من الصكوك الأجنبية حتى أصبحت مهددة بدهور عظيم في قيمة قودها الأهلية . فأتقاً لهذا الخطر عمدت حكومات كثيرة إلى إعلان موراتوريوم بتأجيل نقل جزء كبير من أقساط ديونها إلى الخارج ، ووقف ما يتوفر لها من صكوك التسويات الدولية على مداد أثمان ما تشتري من الخارج من السلع الضرورية دون سواها . ولم تكتف بذلك بل عمدت في حالات كثيرة إلى تعيين حد أقصى لما يجوز استيراده خلال زمن معين من بعض السلع ، وإيجاد نظام بمقتضاه لا يجوز لأحد أن يستورد شيئاً منها إلا بتصريح خاص وبقدر معلوم .

وقد يلتمس المذنب لبعض الدول في اتباع هذه السياسة محافظة على نظامها النقدي الذهبي ولو في الظاهر ، لا سيما وأن أغلبها قريب العهد بنظام النقود الورقية الإلزامية ، ولا يزال يذكر ما عاناه بسببه من المحن والشدائد . بيد أن هذه السياسة من شأنها أن تجعل الدول الأخرى على مقابقتها بالمثل ، فتتسع دائرة التقييد ويحظم خطرهما . ثم هي إلى جانب ذلك تقوم لدى كثير من رجال السياسة على فكرة خاطئة : وهي ضرورة إيجاد التوازن في الميزان التجاري بين كل دولة وأخرى ، بمعنى أنه إذا تبين للدولة « أ » أنها تستورد من « ب » ١٠٠ وحدة على حين أنها لا تصدر إليها سوى ٥٠ وحدة فإنه يصح انقاص ما تستورده منها إلى ٥٠ وحدة . ولكن ذلك من شأنه أن ينقص قوة شراء « ب » في الخارج بالقدر نفسه فلا تشتري من « ح » و « د » إلا مقداراً من السلع أقل . وإذا كانت « ح » و « د » من أفضل عملاء « أ » فإن نقص قوة شرائهما يحمل « أ » على انقاص ما تستورده منهما ، وعلى هذا النحو تأخذ التجارة الدولية تسج من قيد إلى قيد ومن انكماش إلى انكماش . ولذلك لم يكن

مستغرباً أن تهبط قيمتها الى ٢٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٣٢ بعد أن كان مقدارها ٢٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٢٩ ^(١).

(٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية

٥ وسائل التسوية

نعرض أحياناً ظروف تقضى على بعض الحكومات بأداء مبالغ طائلة للخارج تتخذ شكل غرامة حرية أو ديون تعويضات أو أقساط ديون سابقة أو ثمن مؤن وذخائر أو نحو ذلك . وذلك حالة تثير مسألتين خطيرتين : (الأولى) مسألة داخلية : هي تدبير الأموال اللازمة للأداء . وهذه تحمل بطرائق مختلفة ، كفرض ضرائب جديدة أو زيادة القديمة أو عقد بعض القروض في الخارج اذا نبيأت لها أسباب النجاح . (الثانية) مسألة خارجية : هي تدبير وسائل نقل هذه الأموال الى الخارج . ذلك أن الوسائل التي شرحناها آتت لتسوية الديون الخارجية قلما تكن في هذه الحالة نظراً لجسامة المبالغ التي يراد نقلها . وتلك المسألة الثانية هي التي نعتينا خاصة في هذا البحث .

وبلاحظ باديء بدء أنه متى كان مقدار الدين جسيماً بحيث لا يستطيع أدائه دفعة واحدة وإنما أقساطاً خلال عدد من السنين فإن الوسيلة الطبيعية للوفاء هي الاكثار من الاطاج والتصدير بحيث تكون هناك زيادة سنوية في الصادرات على الواردات فتستخدم قيمتها في أداء الأقساط . وهناك بجانب ذلك وسائل أخرى ولكنها بطبيعتها لاتصلح للوفاء بمدة مستمرة . وفيما يلي بيان أهم وسائل التسوية ^(٢).

وسائل تسوية ديون الحكومات الخارجية : (١) تصدير الذهب

(١) Cole, Monetary Problems ص ٢٦١

(٢) ديورن (Précis) الجزء الثاني ، ص ٢٤٦ وما بعدها

والفضة : ففي مقدور كل حكومة أن ترسل وفاء لا عليها بعض المسكوكات أو السبائك الفضية أو للفضة فقبل في الخارج بقيمتها المعدنية . وذلك أبسط الطرق ولكنها لا تصلح إلا لأداء مبالغ قليلة نظرا لأن ما يوجد من الذهب والفضة في كل دولة ليس بالقدر الجسيم ^(١) . ومن الجهة الأخرى فإن الإقدام على تصدير كمية كبيرة من سبائك الذهب أو الفضة التي يتكون منها الاحياطى المعدنى في مصرف الاصدار يمرض نظام الدولة التقدى الى أشد المخاطر .

(٢) بيع النقود الورقية في الخارج : وذلك في حالة انبعاث نظام النقود الورقية الائتمانية ، فقد يحتاج وجود مضاربين في الخارج بأصول ارتخاع قيمة هذه النقود في المستقبل فيشترونها بنقودهم الأهلية . وهم أحيانا يسهلون النقود الورقية وأحيانا يتركونها ودائع في مصارف البلد الأصلي ، وفي الخاتين استطاع استخدام ثمن شراء النقود الورقية في شراء الذهب أو المسكوك الأجنبية واستعان ذلك في وفاء الديون الخارجية . وقد استطاعت بعض الدول بعد الحرب - كالمانيا وفرنسا - أن تبيع المضاربين في الخارج مقادير عظيمة من نقودها الورقية ، وقد لعب ذلك في وقت ما دورا كبيرا في تسوية ديون الحرب والصعوبات . غير أنه محال أن تعول حكومة على هذه الطريقة وحدها ، ذلك أن النقود الورقية لا تجد بسهولة من يشتريها في الخارج ، كما أن من يشتريها يترقب دائما المرض ليمها واسترداد قيمتها بنقوده الأهلية . وقد يكنى حادث بسيط يلقي الرعب في نفوس المضاربين الأجانب كي يسارعوا الى التخلص من هذه النقود الورقية .

(٣) تصدير الأوراق المالية الأجنبية : ففي كل دولة توجد طائفة من الأهلين والمصارف تلك الأوراق مالية أجنبية تتألف من سندات الحكومات والبلديات الأجنبية ومن أسهم وسندات بعض المشروعات في الخارج . وذلك الأوراق

تخول أصحابها حتى الاستيلاء على قيمتها وقيمة كوربانتها بالتقود الأجنبية .
ولذلك كان في استطاعة الحكومات التي تريد أداء دين في الخارج أن تشتري من
رعاياها بعض هذه الأوراق بالتقود الأهلية ثم تباعها في البورصات الأجنبية
أو تسلمها مباشرة الى دائئها اذا كانوا يقبلونها كوسيلة للوفاء . وهذه الطريقة
من أكثر الطرق ذبوا في الدفع الفوري ، ولكن يؤخذ عليها أنه معها كثيرا ما عند
الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية فهي عرضة للتفاد ، كما أنهم قد يشتعون
عن بيعها الى الحكومة ، وفي الحالتين يتعين عليها الالتجاء الى وسائل
أخرى .

(٤) عقد القروض في الخارج : وذلك وسيلة لا نجد أغلب الحكومات
مفضضة في الالتجاء اليها ولا سيما متى كانت تتمتع بثقة الممولين الأجانب
وكانت ظروف العالم المالية تسمح بتوظيف قروضها في البلاد الأجنبية .
ويصدق ذلك عمليا بجملة طرق من أهمها الآتية : تصدر الحكومة التي تريد
الاقتراض سندات بقيمة القرض تعرضها للبيع في الأسواق المالية الأجنبية
وتسحب على المكتتبين فيها كميالات بالتقود الأجنبية تدفعها كأداة للوفاء
الى دائئها . غير أنه يجب على هذه الطريقة أنها لا تؤدي الى إبراء ذمة
الحكومة نهائيا ، وكل ما في الأمر أنها تؤدي الى استبدال دين بالآخر .
ويرد على ذلك بأن في هذا الاستبدال تخفيفا لعب الدين الأصلي ، فذلك يكون
الدين الجديد الناشئ عن القرض قابلا للوفاء أقساطا على مدد طويلة ، على
حين يكون الدين الأصلي واجب الوفاء حالا أو في مدة قصيرة . ولكن مع
ذلك يظل هناك مسألة أداء أقساط الدين الجديد وضرورة تدبير الموارد
والوسائل اللازمة لذلك .

(٥) تصدير العمل الأهلي : وذلك بأن ترسل الحكومة المدينة عمالا من
لبنها وعلى حقها ليؤدوا أعمالا في أرض الحكومة الدائنة ، كاصلاح بعض

الأراضي الزراعية وتشيد المنازل والمصانع . وقد طرحت هذه الطريقة على بساط البحث أثناء المناقشات في ديون الصويفات ، وأظهرت الحكومة الألمانية استعدادها لإرسال الأيدي العاملة الألمانية والمواد الألمانية لإصلاح المناطق المتضررة في فرنسا . ولكن الحكومة الفرنسية أعرضت عن ذلك لاعتقادها - وهذا ما يؤخذ عادة على هذه الطريقة - أنها تؤدي إلى عبوط أجور العمال الوطنيين لمنافسة الألمانين لهم وأيضاً إلى إلحاق الضرر بصناعة البناء في فرنسا^(١) .

(٦) تصدير المنتجات الأهلية : وذلك هي الطريقة الطبيعية لأداء ديون الحكومات الخارجية ولا سيما متى امتدت آجال أقساطها . وهذا يحقق بإحدى طريقتين : (أ) أن تصدر سنوياً الدولة المدينة إلى الدائنة مقداراً من المواد الأولية أو المصنوعة تقابلها الدولة الدائنة بقيمتها على أنها وسيلة للوفاء . (ب) أن تصدر الدولة المدينة مقداراً من منتجاتها إلى دولة أخرى غير الدائنة . فمثلاً إذا كان الأمر يتناول أداء دين على ألمانيا لفرنسا فإن الأولى تستطيع أن تباع في الولايات المتحدة مقداراً من البضائع الألمانية وتسحب على المشتري فيها كيالات بالدولارات تسلمها إلى الحكومة الفرنسية . فتستخدمها هذه إما في أداء بعض ما عليها من الديون للولايات المتحدة ، وإما في شراء بعض الذهب فيها ، وإما كما هو الأغلب تباعها إلى المسوردين الفرنسيين الذين يدفعونها ثمناً لا يشترطونه من البضائع في الخارج . وفي الحالتين يحقق الوفاء عن طريق تصدير السلع الألمانية إلى الخارج ، وحصول فرنسا إما على السلع الألمانية ذاتها وإما على سلع أجنبية أخرى يدفع ثمنها بما تصدره ألمانيا من سلعها .

وراضح أن اتخاذ تصدير المنتجات وسيلة للوفاء يتطلب توافق شرطين :
(الأول) أن يتوفر للدولة المدينة من المنتجات التي يمكن تصديرها إلى الخارج

(١) انظر ملاحظات السير (Salter) على هذه الطريقة في كتابه (Recovery) ص ١٣٩

فانخفض في الإنتاج السنوي على الاستهلاك السنوي، ويقتدر هذا الفائض تكون قدرة الدولة على الوفاء^(١). (التاني) أن تكون للدولة الدائنة على اعتماد لتقبل الواردات الأجنبية سواء من الدولة المدينة أو من الدول الأخرى، ولذلك لا يُنهم موقف بعض الدول التي تصر على استيفاء ديونها الخارجية وفي الوقت نفسه تمن في إقامة الحواجز الجمركية في سبيل الواردات الأجنبية

٥ غرامة الحرب السبعينية^(٢)

كان أداء هذه الغرامة ممثرا قبل الحرب العظمى حادثا فذا في تاريخ التسويات الدولية نظراً لجمامة المبالغ التي تناولها وسرعة أدائها، ولأدب انه من أفضل الأمثلة التي تبين كيف تستطيع حكومة أن تدفع إلى أخرى مبلغاً جسيماً في مدة وجيزة. وقد كانت هذه الغرامة وليدة معاهدة فرنكفورت بعد حرب ١٨٧٠ - ٧١ بين فرنسا وألمانيا، وكان مقدارها ٥ مليارات فرنك يضاف إليها ٣٠٩ مليون فرنك فائدة و ١٤ مليونا نفقات عظيمة فتكون الجملة ٥٣١٥ مليوناً من الفرنكات. وكان على فرنسا أن تؤدي ذلك في مدة قصيرة، ولكنها مع ذلك استطاعت بفضل وطنيتها وحذقها في تدبير الشؤون المالية أن تدفع الغرامة كاملة قبل الموعد المضروب.

وكان على الحكومة الفرنسية أن تعالج مسألتين أشربا إليهما من قبل : أحدهما مسألة تدبير الأموال اللازمة للوفاء والأخرى مسألة نقل هذه الأموال إلى ألمانيا. فاعا الأولى فقد وفقت إلى حلها بسهولة وسرعة فأثارت

(١) دييو في (Précis) الجزء الثاني من ٢٥٣

(٢) انظر في هذا النوع : توسيج في (International Trade) من ٢١٣ وما بعدها، ودييو في (Précis) الجزء الثاني من ٢٥٥ وما بعدها، وانظر أيضاً : Norman Angel, La Grande Illusion من ١٤٣ وما بعدها. وفي هذا الكتاب يثبت المؤلف أن أداء غرامة الحرب السبعينية أضر بألمانيا أكثر مما أفادها

دهشة العالم وأعجابه . وكان اعتمادها الأول في ذلك على الاقتراض، فقد عقدت قرضين كبيرين أحدهما في سنة ١٨٧١ ومقداره ٢ مليار فرنك تقريرا والاخر في سنة ١٨٧٢ ومقداره ٣ مليار فرنك . وكذلك اقترضت من بنك فرنسا مبلغا كبيرا دفعت منه الى المانيا على شكل أوراق مصرفية ١٢٥ مليون فرنك . وبجانب هذا وذاك اقترضت الحكومة الفرنسية من شركة سكة حديد الشرق الفرنسية مبلغ ٣٧٥ مليون فرنك يمثل قيمة الجزء الذي ابتاعته المانيا من خطوطها في الألزاس واللورين وخصمت قيمته من أصل القرامة .

ولئن كانت فرنسا قد استطاعت أن تحصل على هذه المبالغ الجسيمة عن طريق الاقتراض فذلك يرجع الى الثقة المالية العظيمة التي ظلت تتمتع بها بالرغم من هزيمتها حريا . وبفضل وجود فائض سنوي في ميزانها الحسابي بعد ذلك استطاعت بسهولة أن تؤدي فوائد هذه القروض وأن تشتري سنداتها تدريجا .

وأما المسألة الثانية وهي نقل هذه الأموال الى الخارج فلم يكن نجاح فرنسا فيها أقل من نجاحها في المسألة الأولى . وقد سلكت في ذلك سهلا ثلاثة :
(١) الدفع التضدي : فقد دفعت على شكل مكوكات ذهبية وفضية فرنسية و ألمانية وأيضا على شكل أوراق مصرفية فرنسية وأخرى ألمانية ما يبلغ قيمته ٧٤٢ مليونا من الفرنكات . (٢) الدفع المينى : فقد استولت المانيا على جزء من سكة حديد الشرق قدرت قيمته بمبلغ ٣٧٥ مليون فرنك تمهت الحكومة الفرنسية بدفعها الى تلك الشركة . (٣) الدفع بالكيالات وهو الذي كانت له المكانة الأولى : فقد دفع بهذه الطريقة نحو ٤٢١٨ مليونا من الفرنكات أى ما يادل $\frac{1}{3}$ الدين كله تقريبا . ولم يسبق لحكومة من قبل أن اجتمع لديها مثل هذا القدر من الكيالات . وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحصل على هذا القدر العظيم من الكيالات ؟ لاريد أن ذلك يرجع الى

الحقيقة الآتية وهي أن الجزء الأكبر من القرضين العظيمين اللذين عقدا في سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٢ اكتب فيه بالنقود الأجنبية وبالأوراق المالية الأجنبية ، فقد وظفت فرنسا من هذين القرضين في الأسواق المحلية ما تبلغ قيمته ٢٣٠٠ مليون فرنك أي ما يادل نحو ٢٠٪ القرضين ، وبذلك استطاعت أن تسحب بفدر هذا المبلغ كميات بالغة بالنقود الأجنبية على المكتنين في الخارج . وبما لبذلك كان يوجد في فرنسا كثير من المتمولين بملكون أوراقا مالية أجنبية ومؤلا ، ناشدتهم الحكومة خاصة بأن يكتبوا في قرضها لاسما وأنهم بذلك يستفيدون من الشروط الملائمة التي نص عليها في مصلحة من يكتب بالنقود الأجنبية . وقد كان أمامهم إما أن يبيعوا هذه الأوراق ويدفعوا قيمتها الى الحكومة الفرنسية ومقابل ذلك يحصلون على جض سنداتها ، وإذا أن سلموا الى الحكومة هذه الأوراق فتتولى بيعها بنفسها في الأسواق الخارجية وتعطيهم مقابلها للسندات الحكومية . وقد بلغ ما تجمع لدى الحكومة من الصكوك الأجنبية الناشئة من بيع هذه الأوراق نحو ٢ مليار فرنك . وبجانب هذا وذلك اشترت الحكومة بمقدار من النقود الفرنسية التي اكتب بها في القرضين بعض الصكوك الأجنبية .

٥ ديون التعويضات^(١)

نبدو لنا اليوم غرامة الحرب السبعينية مع جسامتها ضئيلة بجانب ديون

(١) من آمن ما رجع اليه في هذا الموضوع كثير (Keynes) في كتابه (Economic

(Consequences of the Peace) من ١٠٢ وما بعدها ، والبر سولتر (Salter)

في كتابه (Recovery) من ١٢٢ وما بعدها ، وكذلك مجلة (The Economist) ملحق

خاص بالتعويضات وديون الحرب عدد ٢٣ بتاريخ ١٩٢٢ وآخر خاص بديون الحرب

عدد ١٢ نوفمبر ١٩٢٢

التعويضات التي فرضها الحلفاء وشرطواهم على ألمانيا بعد الحرب العظمى ، فقد نصت المادة ٢٣٢ من معاهدة فرساي على التزام ألمانيا بأن تحرض السكان في بلدان الحلفاء موشر كائهم عن كل ما لحقهم من الأضرار بفعل الجيوش الألمانية في البر والبحر والهواء . ولكن واضعي المعاهدة لم يحددوا مقدار هذه التعويضات ووسائل أدائها بل تركوا أمر تقدير ذلك إلى لجنة خاصة هي لجنة التعويضات^(١) . وقد حددت اللجنة مقدار ديون التعويضات لأول مرة في سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٣٢ مليار مارك - ذهباً . وكان جلياً أن هذا المبلغ أكثر مما تحتمله حالة ألمانيا الاقتصادية . وفي الحق أن الحلفاء لم يكونوا متفقين فيما بينهم على مقدار ديون التعويضات وأقساطها ، وكان الخلاف على أشده بين فرنسا وإنجلترا بشأن مقدرة ألمانيا على الوفاء . ففرنسا ترى أن هذه مسألة مالية لوامها تدبير الأموال اللازمة للوفاء فلا يحسبها إلا مقدرة الألمانين على أداء الضرائب . أما إنجلترا فتري أنها قبل كل شيء مسألة نقل أموال إلى الخارج فهي محدودة بمقدار ما يتوفر لألمانيا من صكوك التسويات الدولية بفضل زيادة صادراتها على وارداتها^(٢) .

يبد أنه لم يمض إلا قليل من الزمن حتى توقفت ألمانيا عن أداء ما فرض عليها من أقساط التعويضات ، وازداد ذلك عهدت فرنسا وإنجلترا إلى إحلال وادى الزور لإرغامها على الوفاء . وبعد مفاوضات طويلة شاقة استقر الرأي على تأليف لجنة من الخبراء يناط بإحداها البحث في وسائل موازنة الميزانية الألمانية وما يجب اتخاذ لتثبيت قيمة النقد في ألمانيا ، وبالأخرى تقدير مبلغ رؤوس الأموال التي فرت من ألمانيا والبحث في وسائل إعادتها .

(١) انظر وظائف هذه اللجنة كيت (Keynes) في كتابه Economic

Consequences of the Peace ص ١٦٦ وما ينمنا

(٢) السير سولتر (Sallter) في (Recovery) ص ١٢٦

وقد اجتمعت اللجنة الأولى تحت رئاسة الجنرال داووز الأمريكى ورفضت عن أعمالها تقريراً فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ضمت مشروعاً جديداً لأداء ديون التعويضات . وقد اشتهر هذا المشروع باسم مشروع داووز (Dawes Plan) ونم الاتفاق عليه مقابل سحب الجنود الفرنسية والبلجيكية من وادى الرور . وهذا المشروع هو الذى يمتنا هنا .

مشروع داووز : لم تنهب لجنة داووز الى تعيين رقم اجمالى لديون التعويضات ولكنها وضعت ميزاناً للدفعات المانيا السنوية . وما هو جدير بالملاحظة أن تلك اللجنة استندت فى تقدير قدرة المانيا على الوفاء على اعتبارات مالية بحتة ولكنها أغفلت مسألة نقل الأموال من المانيا الى الخارج . وقد اعتمدت فى تحويل حساب التعويضات على ثلاثة صنف من الإيرادات (١) (١) إيرادات آتية من الميزانية الألمانية أى من الضرائب . (٢) إيرادات آتية من ناتج ضريبة على النقل ومن إيرادات السكك الحديدية الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ١١ مليار مارك - ذهباً مضمونة برهن عقارى على السكك الحديدية وتدفع فوائدها متوياً من إيرادات تلك السكك . (٣) إيرادات آتية من دخل المصانع الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ٥ مليار مارك - ذهباً مضمونة برهن عقارى على المشروعات الصناعية وتدفع فوائدها وأقساط استهلاكها من دخل هذه المشروعات (٤) .

ومن الجهة الأخرى حددت لجنة داووز أقساط ديون التعويضات بما لى تبدأ من ١٠٠٠ مليون مارك - ذهباً فى سنة ١٩٢٤ - ٢٥ ثم تزايد تدريجياً

(١) ديوى (Précis) الجزء الثانى ، ص ٢٦٠ - ٢٦١

(٢) وقد جعلت هذه السندات فردية بمعنى أن كل مشروع متاعى هو الذى يمدد نصيبه من تلك السندات ويضئها برهن عقارى على ممتلكاته الخاصة ، ويضاف الى ذلك ضمان الحكومة الألمانية

حتى تبلغ ٢٥٠٠ مليون مارك - ذهباً في سنة ١٩٢٨ - ٢٩، وتظل عند هذا الحد في السنوات التالية مع اضافة مبالغ أخرى تؤخذ من الميزانية ويتوقف مقدارها على حالة الرخاء في ألمانيا. ولم تبين اللجنة وسائل نقل هذه المبالغ ولكنها وضعت تحفظين غاية في الأهمية : (الأول) أنه اذا أصبحت حالة الصرف بحيث تعرض قيمة المارك الذهبي للخطر فانه حين وقف نقل أموال التعويضات بناء على قرار تصدره لجنة خاصة وترك الأموال المتجمعة مؤقتاً بالماركات في ألمانيا . (الثاني) أنه اذا حدث ارتفاع أو هبوط في مستوى الألمان العالمى مقدراً بالذهب بنسبة تزيد على ١٠ ٪ فان أقساط التعويضات تعدل تبعاً لذلك .

ولم يلق مشروع داورز على عاتق ألمانيا أى التزام خاص بنقل أقساط ديون التعويضات بل اعتبرها في حالة وفاة بمجرد ايداع المبالغ المطلوبة في الريبسبنك لحساب مندوب لجنة التعويضات . وهنا تبدأ وظيفة لجنة خاصة هي لجنة النقل (Transfer Committee) التي يؤلفها المائتون للنظر في وجوه التصرف في المبالغ المودعة لحسابهم. ولها أن تسلك في ذلك سبلاً ثلاثة : (١) أن تستخدم جزءاً منها في أداء قيمة بعض السلع الألمانية كالخشب والفحم والمواد الكيميائية التي يرسلها المنتجون الألمان إلى بعض الدول الدائنة بناء على طلبها . (٢) أن تستخدم جزءاً آخر في شراء السكيات وغيرها من صكوك القسريات الدولية التي هي أفضل الوسائل لنقل الأموال من بلد إلى آخر . (٣) أن توظف من رقت لآخر جزءاً في ألمانيا وذلك بشراء بعض السندات أو في بعض عمليات القروض الأخرى . انما يلاحظ أن هذا التوظيف ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها إلا متى خشي من جهة أن يؤدي شراء المقادير العظيمة من السكيات إلى تدهور قيمة المارك، ولم قبل الدول الدائنة من الجهة الأخرى أن نستوفي حقوقها سلباً ألمانية . وفي الحق أن أغلب هذه الدول كان قليل

الرغبة في الحصول على السلع الألمانية نظرا لما يترتب على ذلك من المضار
للمنتجين الوطنيين . وتلك إحدى العقوبات الرئيسية التي طالما حالت دون حل
مشكلة ديون التعويضات .

مشروع ينج^(١) : ظلت المفاوضات دائرة بين الدول بعد مشروع داويز
بقصد إيجاد حل نهائي لمسألة ديون التعويضات ، ولا سيما من حيث تحديد
مقدارها وعدد أقساطها ، وأيضا لخراجها من دائرة السياسة بتحويلها
بقدر المستطاع إلى ديون تجارية . فاستقر الرأي على تأليف لجنة خبراء جديدة
لتعالج المسألة على هذا الأساس . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم لجنة ينج
نسبة إلى رئيسها الأمريكي ، فوضعت في سنة ١٩٢٩ مشروعا جديدا للمدفوعات
ألمانيا اشتهر باسم مشروع ينج (Young Plan) وصودق عليه في مؤتمر هاي
سنة ١٩٣٠ . وبمقتضى ذلك جعلت أقساط ديون التعويضات بحيث تبدأ
بمبلغ قدره ١٧٠٨ مليون مارك - ذهبا في سنة ١٩٣٠ - ٣٩ ، ثم تزايد تدريجيا
حتى تبلغ ٢٤٢٩ مليونا في سنة ١٩٦٥ - ٦٦ ، وتنتهي أخيرا في سنة ١٨٨٧ - ٨٨ .
وتقرر مبدأ جديد وهو التفرقة في أقساط التعويضات بين « المدفوعات غير
الشرطية » و « المدفوعات الشرطية » ، فالأولى واجبة الدفع مهما كانت الظروف
وأما الثانية فيجوز في ظروف خاصة تأجيلها . كما نص على إيجاد بنك النسويات
الدولية ليهد إليه في الاشراف على إصدار سندات تمثل المدفوعات غير الشرطية ،
وفي توظيفها في الأسواق المالية . يسهل أن مشروع ينج لم يحتفظ بما جاء
في مشروع داويز من النص على جعل التزامات ألمانيا متشعبة مع مستوى الأمان
العالمية . وكان لاغفال هذا التحفظ نتائج سيئة بالنسبة لألمانيا ، فقد تدهورت
الأمان بعد ذلك تدهورا جعل أقساط ديون التعويضات بمقتضى مشروع ينج

(١) (The Economist) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ - وكتاب

البريولر (Recovery) ص ١١٤ - ١١٨

أثقل عبثا على ألمانيا بما كانت بمقتضى مشروع داوز، مع أنه روعى عند وضع مشروع ينحى تخفيف عبء هذه الأقساط .

على أنه لم يقدر لمشروع ينحى أن يمر طويلا، فقد أخذت حال ألمانيا من بعد ذلك تسوء مريحا، ولا سيما منذ أن وقعت الأزمة المالية المشهورة في مايو سنة ١٩٣١ على أثر انهيار بنك « Credit Anstalt » النمساوى، واشتدت حركة سحب رؤوس الأموال من ألمانيا، ولم يجد في طاقتها الاستمرار في دفع أقساط ديونها الخارجية . إزاء ذلك أصدرت الحكومة الألمانية في ٥ يونيو سنة ١٩٣١ منشورا أعلنت فيه « أن سوء حالة الأعمال ومركز الريخ المالي يدعو إلى تخفيف عبء الالتزامات الناشئة عن ديون التعويضات » وتبين بجملاء وقتئذ أن الاستمرار في سحب رؤوس الأموال ذات الأجل القصير واستنفاد الذهب من خزائن الريشسبنك لا يثبت أن يذهب بثبات قيمة الريثمرك ويحبلان ألمانيا غير قادرة على قتل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها . ولما كانت هذه النتيجة من شأنها أن تؤثر في مستقبل ديون الحلفاء إزاء أمريكا^(١)، وتعرض للخطر مستقبل كافة الديون التجارية التي لي ذمة ألمانيا ، فذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ إصدار مورا توريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمدة سنة . وكان أكبر الظن أن قبول هذا المورا توريوم لا يؤدي إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية فحسب بل ويساعد أيضا على إعادة الثقة إلى النفوس ووضع حد للأزمة المالية . ولكن تردد فرنسا في قبوله أضاع ما كان مستظرا من تأثيره النفعي .

وفي خلال الأشهر التالية أخذت حال ألمانيا تسوء من سوء إلى أسوأ .

(١) ذلك أن الحلفاء كانوا يمدون بما يتنازله من ألمانيا أقساط ديون الحرب لأمريكا . ولما كان أغلب مدفوعات ألمانيا كان يتسببها الطرف إلى أمريكا .

وقد تبع من تقرير لجنة ويجين « Wiggan Committee »^(١) - التي تألفت في ذلك الحين لدراسة حالة ألمانيا - أنه بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٣٠ أدت ألمانيا من ديون التعويضات ١٠٣٠٠ مليون ريثمارك وذلك دون أن يكون هناك زيادة في الصادرات على الواردات، بل بعكس ذلك كان هناك عجز في ميزانها التجاري قدره ٩٣٠٠ مليون ريثمارك . ولذلك فإن ما استطاعت ألمانيا أن تدفعه من أقساط ديون التعويضات وديونها التجارية انما يرجع إلى تدفق ما يبلغ نحو ١٨٠٠٠ مليون ريثمارك إلى ألمانيا تمثل قروضا من الخارج وبالأخص من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد كان أسوأ ما في هذا الموقف جرى العالم على سياستين متناقضتين : فمن جهة سياسة مالية دولية واسعة النطاق تجعل بعض الدول مدينة للأخرى بمبالغ طائلة يصعب أداء أقساطها سريعا، ومن الجهة الأخرى سياسة حماية جمركية عنيفة تحول دون حرية تصدير السلع من الدول المدينة إلى الدائنة .

اتفاقية لوزان : وأخيرا وبعد محاولات كثيرة لمعالجة الحالة تقرر عقد مؤتمر لوزان، فبدأ أعماله في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٢ . وفيه تقرر التنازلات الألمانية جميعا لحساب التعويضات إلا ما كان منها خاصا بالقروض التي عقدت بمقتضى مشروع داوز وينج ، وفي مقابل ذلك تسلم ألمانيا إلى بنك التسويات الدولية سندات حكومية قيمتها ٣٠٠٠ مليون مارك - ذهبيا بمائة لدرهما ٥٠٪ لتوظفها في الأسواق المالية، ولكن بشرط ألا تعرض للبيع قبل مدى ثلاث سنوات . وهكذا حبط قسط دين ألمانيا السنوي دفعة واحدة من ٤٠٠ مليون دولار تقريبا بمقتضى مشروع وينج إلى نحو ٤٠ مليون دولار فقط . غير أن دول الحلفاء وقد كانت تحرص دائما على ربط ديون التعويضات بديون الحرب قررت فيما بينها بمقتضى اتفاق اشتهر باسم :

(١) راجع هذا التقرير في مجلة (The Economist) ملحق عدد ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣١

Gentlemen's agreement أنه إذا لم يصح لها أن تظهر من دأئها على نسوة مرضية لهديونها قاتها تمتنع عن التصديق على اتفاقية نوران، ويمود الموقف بينها وبين ألمانيا إلى ما كان عليه قبل موراخوريوم هو فر . وقد كانت هذا أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك الدول في مؤتمر لم تكن الولايات المتحدة وهي الدائنة الرئيسية ممثلة فيه ^(١) .

الفصل الخامس

السياسات التجارية وتدخل الحكومات في التجارة والصناعة ^(٢)

(١) للسياسات التجارية من الوجهة النظرية

مذهب حرية التجارة ومذهب حمايتها : يتنازع السياسات التجارية في العالم مذهبان خطيران هما مذهب حرية التجارة ومذهب حماية التجارة . ولكل وجهة نظر خاصة : فأما أنصار المذهب الأول فينظرون إلى الاستبدال الدولي على أنه كاستبدال الداخلي مظهر من أروع مظاهر التضامن الإنساني وشرط ضروري لتقسيم العمل . وكما أثبت الاستبدال الداخلي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الأفراد فكذلك الاستبدال الدولي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الشعوب . وعندما أنه لما كان الفرد هو الذي يعود عليه الربح من الاستبدال الدولي ، وكان كل فرد أعرف الناس بمصلحة الشخصية وأقدرهم على خدمتها

(١) مجلة (The Economist) مطبق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

(٢) من أحسن المؤلفات الخاصة في هذا الموضوع ما يأتي : Bastable, The Commerce of Nations - Taussig, Readings in International Trade and Some Aspects of the Tariff Problem - Griffin, Principles of Foreign Trade - Fisk and Peirce, International Commercial Policies - Arnaudé, Le Commerce Extérieur - Gignoux, L'après guerre et la Politique Commerciale.

فإن مجموع الربح من التجارة الدولية يكون أعظم كلما توفرت للأفراد الحرية في معاملاتهم الخارجية . لذلك ينفى أنصار حرية التجارة أن تكون بلدان العالم جميعا بمثابة سوق واحدة تتناول التروات بينها بحرية وسهولة كما لو كانت بلدا واحدا . وأما أنصار حماية التجارة فيضعون المسألة في وضع آخر ، فعندهم أن المصلحة القومية لا الفردية هي التي يجب مراعاتها ، وواجب أن توجه التجارة الدولية في كل أمة بحيث تؤدي إلى ترقية الاقتصاد القومي وحصون المصالح الأهلية . وهم لا ينكرون أن الباعث على الاستبدال الدولي هو رغبة الفرد في الحصول على الربح إلا أنهم يرون أن نتائج ذلك تنمى الفرد إلى الأمة جميعا ، ولذلك كان حقا على الحكومة أن تتدخل بما يكفل خدمة مصلحة الأمة ويؤدي بالأخص إلى رقيها الصناعي ، لا سيما وقد يكون هذا الرقي شرطا ضروريا لقوتها الحربية ونفوذها السياسي . وقد اشتهر بعض الاقتصاديين الألمانين بإبراز تلك الناحية من الحماية .

وسأني فيما يلي على مختلف الحجج التي يدلي بها أنصار المذهبين .

١. مذهب حرية التجارة

وُضعت قواعد هذا المذهب في أواخر القرن الثامن عشر ، وواضعها الفيزيوقرات في فرنسا ودافيد هيوم وآدم سميث في إنجلترا ، ثم جاء ريكاردو واستوارت ميل فاستكمل المذهب في كتاباتهما صورتها وبلغ غاية قوته . ثم وجد له بعد ذلك في بلاد كثيرة أنصارا أقوياء أبلوا بلاء حسنا في الدعوة له والدفاع عنه . وقد استنسبوا في ذلك على طائفتين من الحجج : طائفة مدارها فوائد تقسيم العمل الدولي وحرية الاستبدال ، وطائفة مدارها مضار حماية التجارة .

(فأولاً) فوئع تخم العمل الرولى ومهنة الاستيراد : هذه الفوائد تبدو واضحة من خلال نظرية التكاليف النفسية التى شرحناها آنفاً (١). فالدول ليست سواء من حيث المقدرة على إنتاج السلع المختلفة، وذلك نظراً لتباين أحوالها الطبيعية من جوية وجغرافية وبيولوجية، وأيضاً لتباين صفات سكانها الطبيعية والمكتسبة. فبفضل التجارة الدولية تستطيع كل دولة أن تخصص فى إنتاج السلع التى تعدها لها ظروفها الخاصة، فالتى جنبها الطبيعة بالأرض المنحبة مثلاً تخصص فى الزراعة على حين تخصص فى الصناعة تلك التى تكثر فى بطن أرضها المادن، ثم يستبدل كل من الفريقين بعض ناتجه بعض ناتج الآخر. وبذلك يتاح لكليهما أن يحصل من الآخر على ما يحتاج إليه من السلع بنفقات أقل، أى بمقدار من العمل ورأس المال أقل مما كان يبدل لو أنه أنتج هذه السلع بنفسه، ولذلك كان الاستبدال الدولى مؤدياً إلى الاقتصاد فى الجهود وزيادة الثروات. وهذه الفوائد تكون أعظم كلما كانت حرية التجارة أكثر توفراً. وقد يخترض على ذلك بأن من الدول ما هو متفوق على غيره فى كل فروع الإنتاج وأن منها ما هو ضعيف فيها جميعاً، فإذا طبق مبدأ حرية التجارة على إطلاقه فإن الضعيف لا يستطيع أن يتفوق من الثروات شيئاً إذ يطلب على أمره فى كل ميادين الانتاج. ويرد على ذلك بأنه مهما بلغ من تفوق الفريق الأول فهو يجد دائماً من مصلحته أن يخصص فى إنتاج ما يكون تفوقه فيه أعظم منه فى سواء، على حين يخصص الفريق الثانى فى إنتاج ما يكون ضعفه فيه أقل منه فى سواء. وهذا ما أثبتناه عند البحث فى نظرية التكاليف النسبية (٢).

ومن الناحية الأخرى فإن تخصص كل دولة فى صناعات معينة تنتجها

(١) انظر ص ٤٢ وما بعدها

(٢) راجع ص ٥٢ — ٥٣ وأيضاً ص ٤٠

لسوق الداخلية والخارجية ما من شأنه أن يدعو إلى تركز الإنتاج وما يصجم عنه من الاقتصاد في حققات الإنتاج وهبوط ثمن البيع ^(١) . وانه لأفضل أن يوجد في كل صناعة عدد قليل من المشرعات البائدة من التركيز مبلغا عظيما من أن يكون هناك عدد كبير منها متناثر في مختلف البلدان توزعه لضيق نطاقه أسباب التقدم والاقتصاد في النفقات .

يضاف إلى ذلك فوائد المنافسة الدولية، فهي متى قامت بين الصناعات المتماثلة في البلدان المختلفة فإنها تحفز المهتم وتنشئ العزائم وتصبح عاملا من أقوى عوامل التقدم والتجديد . وقد يزعم المعارضون بأن هناك المنافسة الداخلية ، وهي أيضا تدعو إلى التقدم الصناعي . ولكن يرد على ذلك بأنها لا تبلغ من قوة الأثر مثل المنافسة الدولية ، لا سيما إذا لاحظنا أنه في داخل كل بلد يكاد يسير التنظيم الصناعي على نمط واحد وتقاليد واحدة ، فليس أدعى إلى تجديد كل ذلك من ضغط المنافسة الدولية . ولعلنا كان نظام حماية التجارة وهو يخفف من ضغط تلك المنافسة يضعف في الوقت نفسه حيوية الصناعات الأهلية ويجعلها أقل قدرة على منازلة الصناعات الأخرى والالتصاف عليها في الأسواق الخارجية . وفي ذلك ما يدعو إلى تأخير تجارة الصادرات .

وأخيرا فهناك المبررات غير المباشرة التي تنجم عن حرية التجارة الدولية وأخصها تبادل العلوم والفنون والآداب وزيادة التفاهم والتعارف بين الشعوب، وإحلال التآلف بينها على التناغم، وكذلك بث روح التجديد في نواحي حياتها المختلفة (دثانيا) مضار حماية التجارة : (١) غلاء المعيشة : فمن المحقق أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج يؤدي إلى رفع أثمان بيعها بالبلد وأيضاً أثمان بيع السلع الأهلية التي من نوعها . ولايضاح ذلك نفرض أن مصر تستورد من الخارج مليون أردب من القمح وأن الأردب

(١) راجع في ذلك كتابنا الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ص ٣٣٢

منها يساوى عند وصوله ٨٠ قرشا ، قبضل المنافسة يصعد ثمن القمح المصرى عند هذا السعر أيضا . ولكن اذا فرض على القمح الأجنبي رسم حر كى قدره ٢٠ قرشا فانه يباع في هذه الحالة بسعر قدره ١٠٠ قرش ، وبهذا السعر أيضا يباع القمح المصرى . قلنا ظلت كمية القمح المستوردة على حالها فان الحكومة تحصل من هذا الرسم على دخل قدره : ١ مليون \times ٢٠ = ٢٠ مليون قرش ، على حين يدفع المستهلكون في مصر هذا المبلغ مضافا اليه ٢٠ قرشا عن كل أردب من القشرة ملايين أردب التى تعرض أن مصر تلتجها سنويا . فيكون مجموع ما يدفعون بالملايين : $٢٠ + (١٠ \times ٢٠) = ٢٢٠$. وهذا صبه جسيم . والى قال بعض أنصار حماية التجارة أن الرسوم الجمركية إنما يصممها المنتجون الأجانب فاننا سوف نبين أنه فيما عدا حالات خاصة فالرسوم الجمركية هي بلا مرأى ضريبة استهلاك يقع عبثها على المستهلكين في البلاد المستوردة

(٢) المختار بعض الطبقات على حساب الأخرى : وذلك لأن تلك المبالغ الجسيمة التى يدفعها المستهلكون على شكل ارتفاع في الأثمان لا تذهب كلها الى خزانة الدولة بل يقرب جزء كبير منها الى جيوب المنتجين الوطنيين كما تقدم . وفي هذا من الظلم ما لا يخفى ، لاسيما وأن ما يجنيه أغنياء المنتجين من ذلك أكثر مما يجنيه فقراؤهم . فالرسم الجمركى السالف الذكر (٢٠ قرشا) وهو برفع سعر القمح من ٨٠ الى ١٠٠ قرش يعود بفائض قدره ٢٠ قرشا على من يخل له القدان ٣ أرداب ، على حين أنه يعود بفائض قدره ١٢٠ قرشا على من يخل له القدان ٨ أرداب . وقد يكون هذا الأخير خير حاجة الى الحماية .

(٣) الأضرار لبعض الصناعات الأهلية وإتالة الزراعة بين المنتجين : فالرسوم الجمركية التى تعرض على المواد الأولية حماية لمنتجها من شأنها أن تضرب بأصعب الصناعات الأهلية الذين يستعملون هذه المواد إذ تؤدي الى زيادة ثقبات

انتاجهم . ولعلك فكثيرا ما تكون سياسة حماية التجارة سببا في إثارة النزاع بين المنتجين في المصروع المختلفة . تفرض الرسوم الجمركية على المخرير الخام مثلا لحماية مربي دودة القز يؤدي إلى تدمير مستعمرات المخرير ، كما أن فرضها على الحديد الخام يؤدي إلى احتياج مصنعي الآلات ، على حين أن فرضها على الآلات يثير احتياج أصحاب الصناعات التي تستخدمها . وكل هؤلاء الذين يضارون بترك الرسوم لا يلتفتون أن يطالبوا بدورهم بحمايتهم من المنافسة الأجنبية . فكأن الحماية في ذاتها سبب يدعو إلى الحماية .

(١) عرقلة التجارة الخارجية : فالرسوم الجمركية من شأنها في أغلب الأحيان أن تؤدي إلى نقص الواردات ، وهي بذلك تخفض أيضا بالصادرات إلى النقصان ، وذلك لما بين الصادرات والواردات من وثيق الارتباط كما أثبتنا آنفا^(١) . وهنا يظهر التناقض واضحا بين سياسة حماية التجارة وما تبذله الإنسانية من الجهود الجبارة في سبيل تسهيل المواصلات بفتح الطرق والاتفاق وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وتشيد السفن الخ . وقد صور الأساذ جيد هذه الحقيقة أحسن تصوير بقوله : أليس من الجنون أن يبدأ باتفاق مئات الملايين في شق الاتفاق في جبال الالب مثل حق سينيس وجوتار وسجلون ثم يوضع في كل طرف منها بعض رجال الجمارك لكي يصدوا مرور البضائع بقدر المستطاع^(٢) ؟

(٥) تهديد السلم الدولي : وإذا انكثرت من ميدان الاقتصاد إلى ميدان السياسة وجدت أن في حماية التجارة خطرا يهدد السلم الدولي . فكثير من الدول لا يستطيع لفرط تقدمه الصناعي أن يستغنى عن الأسواق الخارجية ، فإذا ما صُدَّ عن بعضها جعل الحواجز الجمركية فإن ذلك يمت في نفسه روح العداء ضد الدولة التي أعطت تلك الحواجز . وفي أغلب الأحيان لا يتردد

(١) رابع ص ٦

(٢) خيدني (Comm) الجزء الثاني ص ٢٩ .

في معاملتها بالمثل ، فنشبت بين الفريقين حرب جريئة تمسدت بها العلاقات السياسية بينهما . وأحيانا يكون فقدان بعض الأسواق في البلاد المجاورة باعثا للدولة على البحث عن أسواق أخرى في البلاد النائية تحمل عمل الأول ، فزج بنفسها في ميدان الاستعمار ، ومن ثم تحرك سببا جديداً للزراع بينهما وبين الدول الاستعمارية الأخرى .



هذه الحجج جميعاً تصادف قبولاً لدى أغلب علماء الاقتصاد ، وهي من الوجهة النظرية تكفي لتبرير حرية التجارة ، ولكنها من الوجهة العملية لا نجد لدى أغلب الحكومات الا اعراضاً . وقبلنا توجد مسألة اقتصادية يبلغ فيها التناقض بين الوجهتين النظرية والعملية مثلما يبلغ في تلك المسألة . ولذلك أسباب : فحرية التجارة تستلزم التخصص بين الدول الى أبعد مدى ، غير أن تخصص كل دولة في بعض فروع الانتاج يتضمن إهمال الفروع الأخرى ويغضى بها الى الخلف . ذلك أن الفروع الأولى لما كانت تنجح في السوق الداخلية والخارجية معاً فإنها تحرز من الأرباح ما يسمح لها بأن تؤدي الى أعمالها أجوراً مرتفعة ، فيدعو ذلك الى ارتفاع أجور العمال في الفروع الأخرى الأقل كفاية ، وهذا من شأنه أن يجعل نفقات إنتاجها أعلى من نفقات إنتاج مثيلاتها في البلاد الأخرى ، وعلى أثر ذلك تنهال المنتجات الأجنبية وتغلب على الأهلية . فبما أن التخصص إذن يؤدي الى تضعيف بعض فروع الانتاج الأهلية . وهذا ما لا نجد فيه غضاضة أنصار حرية التجارة لأنه في نظرم يؤدي في النهاية الى نقل قوى الانتاج من الفروع الأقل كفاية الى الفروع الأكثر كفاية . ولكن المعمولين الذين استخدموا رؤوس أموالهم في تحويل المشروعات الأقل كفاية والعمال الذين عملوا على مزاولة أعمالها ، كل هؤلاء لا يجدون في هذه الأقوال النظرية ما يوضحهم من ضياع رؤوس أموالهم ومولود أرواحهم في حالة فشل هذه

المشروعات بسبب المنافسة الأجنبية . لذلك تراهم يطالبون دائما بالحماية الجمركية ،
ويفضل قوتهم محتجهم بحججهم لدى أغلب الحكومات الديمقراطية أذا ما صاغية .
يضاف الى ذلك الحقيقة الآتية : وهي أن الفرد بطبيعته أكثر اهتماما بالدفاع عن
مصلحته باعتباره منتجا منه مستهلكا ، ولذلك يروق له حماية فرع الإنتاج الذي يعمل
فيه حتى ولو أدى الأمر الى تعميم هذه السياسة في الفروع الأخرى وما يشجعهم
عن ذلك من ارتخاع أثمان السلع التي يستهلكها . وليس بعيد أن يكون ما يربحه
من الحماية منتجا أقل مما يخسره بسببها مستهلكا ، ولكن أغلب طلاب الحماية
لا يفقهون ذلك ^(١)

ومن المشاهد في المجالس النيابية الحديثة أنه عندما يقدم ممثلو بعض المنتجين
بمطالب خاصة بحمايتهم جمركيا فإن ممثل غيرهم من المنتجين يبادرون الى شد
أزرهم ليكفلوا تأييدهم لهم عند تقديم مطالبهم الخاصة . وقد أصبح صدور
كل ترفعة جمركية جديدة مصحوبا في كثير من البلدان بمساومات ومناورات
سياسية بين الأحزاب والهيئات الاقتصادية المختلفة ، وكثيرا ما يؤدي ذلك
الى تضحية المصلحة العامة من أجل مصلحة بعض كبار الممولين من ذوي
النفوذ والسلطان . وتلك إحدى سمات النظم البرلمانية الحديثة .

و من باب حماية التجارة

حماية التجارة مسألة قديمة يرجع أصلها إلى أسباب كثيرة منها ما يحصل
بمواطف الانسان وغرائزه الطبيعية ، كاطقة كراهة الأجنبي . فقد كان
الناس في كل المصور ينظرون الى الأجنبي بين مريبة ، وبعيد ، وهدوا
لوطنهم ، كما يعمرون دخول السلع الأجنبية بلادهم كأنه عمل غير مشروع .
وبالرغم من ازدياد التعارف بين الشعوب فقد ظل هذا الشعور قويا متوترا
تكشف عنه الحوادث بين حين وآخر . ومن قبيل ذلك أيضا كراهة رجال

الأعمال للمنافسة، وهم ان كانوا يعملون على مضض منافسة مواطنهم، ومع ذلك يعملون دائماً على تقييدها، إلا أنهم لا يطبقون منافسة الأبطال لهم ويعتبرونها اعتداءً على حقوقهم . غير أن هذه المواطنين وأمثالها وان كانت تهمر بحاية التجارة كعادت انساني الا أنها لا تكفي لاتخاذها مذهباً اقتصادياً، اذ لا بد لذلك من أسباب تحصل بالمصلحة العامة، وهذا ما عرض لبحثه أصحاب نظرية حاية التجارة . وقد ظلت الولايات المتحدة والمانيا زمنا طويلا أفضل موطن لهذه النظرية . ومن أشهر من عمل على تكوينها فردريك ليست (F. List) الألمان وكاري (Carey) الأمريكي .

وسنناقش فيما يلي المصجج المختلفة التي يدلى بها أنصار حاية التجارة . وهي على نوعين : جميع اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية تنطوي تحتها اعتبارات سياسية واجتماعية متنوعة .

٨ — المصجج الاقتصادية

(١) ضرورة حماية الصناعات الناشئة : وذلك من أقوى الأسانيد عند أهل الحاية في العصر الحديث . فنعلم أن كل صناعة في دور نشأتها تقتدر الى الحماية حتى تبلغ أشدها وتقوى على منافسة الصناعات الأجنبية التي سبقتها في الوجود فكانت أفضل منها عدة وأشد بأسا . ومثل الصناعة الناشئة كمثل شجرة صغيرة بجانب أخرى كبيرة ، فهي لا تستطيع أن تكتمل نموها اذ تحجب عنها الكبيرة ضوء الجو وحرارة الشمس وتتأثر دونها بأفضل ما لي الأرض من خصب وخير ^(١) . والصناعة الناشئة تعوزها الأيدي العاملة المدربة والادارة المحنكة والأسواق التي تصرف فيها منتجاتها فاذا تركت وهذه حلقا وجها لوجه أمام الصناعة الأجنبية فاتها لا تقوى على النهوض ، بل ولا على البقاء ، ولذا كان يصح حاجتها حتى تحراز بسلام دعوز طفراتها .

(١) وقد استرنا هذا التشبيه من جيد في (Courte) الجزء الثاني من ١ :

وقد اشتهر الاقتصادى الألماني ليست (List) بالدعوة الى تلك الفكرة
وانخذها احدى القواعد الأساسية في طريقته المشهورة : National System
of Political Economy . وقد ذهب ليست في كتابه القى أسماء بهذا الاسم
إلى أن كل أمة تحتاج في تطورها عدة أدوار تاريخية هي ^(١) : دور الطبيعة ،
دور الرعى ، دور الزراعة ، دور الصناعة ، دور الزراعة والصناعة
والعجالة . ففى الأدوار الثلاثة الأولى يظل جزء كبير من الموارد الطبيعية
وقوى الإنتاج عاطلاً لا ينتفع به ، فلكي تنقل الأمة الى دور الزراعة والصناعة
ومابعده يصح فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من المواد
المصنوعة . وهذه السياسة وأن يكن من شأنها غلاء أثمان المنتجات الصناعية
الا أنه بفضلها يستطيع إنتاج هذه المواد في الداخل والحصول عليها فيما بعد
بأثمان تقل عن أثمان مشتراها من الخارج .

يد أن حماية التجارة كما يقول بها ليست تتميز عن غيرها بصفات خاصة
أهمها الآتية ^(٢) : (أ) أنها أداة للثروة الصناعية ، فلا عمل لانباعها في البلاد
التي استكملت تكوينها الصناعى كإنجلترا ، أو التي لن يرجى لها مستقبل صناعى
أما لعدم توفرها على المؤهلات اللازمة لذلك ، وأما لقلتها ما بها من الموارد
الطبيعية ^(٣) . (ب) أنها لا تتبع الا في البلاد التي يعوق تقدمها الصناعى منافسة

(١) ليست في كتابه (The National System of Political Economy)

ص ١١٣ .

(٢) جيد در ليست في كتابها (Histoire des Doctrines Economiques)

ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٣) يرى ليست أن هذه هى البلاد الواقعة في المنطقة الحارة ، هي لا تملك
الا الزراعة فقط ، وبكسر ذلك البلاد الواقعة في المنطقة الباردة هي تملك الزراعة والصناعة
وغروب الإنتاج المنخفض . ليست ، في كتابه التاريخ الى آخا ، ص ١٣١

بعض البلاد التي سبقتها في هذا المضمار . وكان ليست يرى أن أجدر البلاد بإتباع هذه السياسة في عهد ألمانيا والولايات المتحدة . (ج) أنها وقتية ومحدودة . وقتية بمعنى أنها لا تقوم إلا بقدر ما يكفي لبوغي الصناعة الناشئة أشدها . وهي محدودة بمعنى أنها لا تتناول إلا الصناعات التي يرجى من حمايتها وليدة احراز أرباح كبيرة في المستقبل تعوض من التضحيات التي استلزمها حمايتها . (د) أنها لا تعهد إلى الزراعة ، وذلك لأن تقدم الزراعة يتوقف إلى حد كبير على تقدم الصناعة إذ التأييد أفضل سوق لمنتجات الأولى . ففي حماية الصناعة ما يفيد الزراعة من طريق غير مباشر . ومن الجهة الأخرى فهناك تقسيم طبيعي للزراعة بين البلاد المختلفة يرجع إلى تباين الجو وطبيعة الأرض ، على حين أن هذا التقسيم لا وجود له في الصناعة ، فكل البلدان ذات الجو المعتدل في ذلك سواء (١) .

وقد صادفت آراء ليست نجاحا كبيرا وبخاصة في الولايات المتحدة حيث اشتهر القوم باحتياج سياسة حماية شديدة كان الغرض منها في أول الأمر حماية صناعاتهم الناشئة . ولكن الاقتصاديين اليوم يأخذون على نظرية ليست عدة أمور ، منها أنه من أصعب الأشياء تعيين الصناعات الجديدة بالحماية دون سواها ، يضاف إلى ذلك أنه متى تفرغت صناعة في كنف الحماية فإنها قلما تقبل بعد ذلك أن تنزل عنها . وليس أدل على ذلك من موقف الصناعة الأمريكية ، لقد نهضت بالحماية في أول الأمر على أنها صناعة ناشئة ، ولكن لما اشبع ساعدها وأصبحت في مقدمة صناعات العالم قوة ورخاء لم تمنع عنها مع ذلك رداء الحماية ولو أن أعداءها الجديدة التفتت لذلك ، كما نقول بضرورة حماية مستوى المعيشة المرتفع في أمريكا من منافسة البلاد الأوربية والآسيوية ذات

(١) انظر الفصل الثم الذي أتناه في علاقة الزراعة بالصناعة في كتابه السابق

مستوى المعيشة المنخفض .

(٢) ضرورة زيادة قوى الإنتاج القومية : ومن القول بضرورة حماية الصناعات الناشئة بطرق ليست واتباعه الى فكرة أعم وغاية أسمى ، فقد ما جوا على آدم ميث وتلاميذه اهتمامهم بالحاضر دون المستقبل ، وجريهم في بحث المسائل الاقتصادية على اعتبار أن العالم وحدة اقتصادية واحدة يقوم داخلها مبدأ تقسيم العمل بما يضمن الحصول من قوى الإنتاج على أفضل نتيجة ، وبما يحقق لكل مستهلك نعمة الحصول على ما يحتاج اليه بأرخص الأثمان . مع أن الواقع غير ذلك ، فالعالم لا يزال أمما متفرقة ، ولا يزال رخاء كل فرد متوقف إلى حد كبير على رخاء الأمة التي ينسب إليها . ولذلك يشهد ليست بمبدأ القومية ويقول بانخاذه أساسا للبحوث الاقتصادية جيبا وبخاصة هذا البحث . ومن الواجب على كل أمة في سبيل تقدمها الاقتصادي وزيادة قوى إنتاجها القومية أن تضع بعض منافع حاضرة في سبيل أخرى آجلة . لحماية التجارة ولئلا تؤدي الى غلاء أثمان بعض المنتجات في الحاضر إلا أنها مع ذلك واجبة الاتباع متى كان من نتائجها زيادة قوى الإنتاج القومية في المستقبل زيادة تعوض من الخسائر التي تنجم عنها في الحاضر . ومثل الأمة في ذلك كمثل رب الأسرة الذي يحصل بعض التضحيات في سبيل تعليم أبنائه وزيادة قوة إنتاجهم (١) .

(١) عليك ما يقوله يمش في هذا المقعد : « صحيح أن رسوم الحماية تؤدي في أول الأمر الى زيادة أثمان السلع الصناعية ، ولكن صحيح أيضا أنه يمضي الزمن متى تمكنت الأمة من انتاء قوة صناعية كاملة فاتها تنجح هذا السلع دللتها بشئ أوفر من ثمن استيرادها من الخارج . فذا كان ثمة قيمة تمنحى بسبب رسوم الحماية فان تلك يتأجله ربح قوة إنتاج جديدة ، وهذه لا تخفى على ال زيادة السلع القارية في الأمة زلفة عطية بل تحقق لها أيضا الاستقلال الصناعي في وقت الحرب .» ليست في كتابه السابق الذكر ، ص ١١٢ — ١١٥

(٣) ضرورة تنوع الانتاج القومى : ومن الفكرة الساجدة ينقل أنصار الحماية الى فكرة أخرى شديدة الاتصال بها وهي ضرورة تنوع الانتاج القومى . فالحماية عندهم كما تزيد قوى الانتاج الأهلية تدعو الى تنوعها . وقد اشتهر القوم في أمريكا وأستراليا بنتائجهم بهذه الناحية من الحماية . وهنا بين دعاء الحماية أخطار تقصر جهود الأمة على بعض فروع الانتاج كالزراعة دون الصناعة ، ويشيدون بذكر الفوائد العظيمة التي تنجم عن ظهور المدن الصناعية بجانب القرى والمراكز الزراعية . فانشاء الصناعات يفتح أمام الزراعة أسواقا جديدة دائمة تفضل الأسواق الخارجية اذ لا تخثر فيها الحروب ولا الرسوم الجمركية ، كما أنه يؤدي الى زيادة ربح الأراضي الزراعية وارتفاع قيمتها ، وفضلا عن ذلك فهو عامل من أقوى عوامل التقدم والرفى الاجتماعى والسياسى . ويضيف دعاء الحماية الى ذلك قولهم إن حرية التجارة من شأنها أن تفضى على البلدان الجديدة بأن تظل مجرد مستجبات للمواد الغذائية والأولية ، على حين تظل البلدان القديمة وحدها تتمتع بخصومات المدينة الرفيعة التي تصحب الانتاج الصناعى . وهنا يلتفت أصحاب هذا الرأى مع ليست الذى عنى باظهار ما للصناعة من الأثر العظيم فى ارتفاع الأمم وبلوغها من الحضارة والمدنية درجة تقصر عن بلوغها الأمم الزراعية (١) .

وعلى ذلك يرد أنصار حرية التجارة بقولهم إنه ليس ضروريا لإدخال الصناعة وتنوع الانتاج سلوك سبيل الحماية . فحرية التجارة لم تمنع انجلترا خلال القرن التاسع عشر من انشاء صناعات فى مناطق كانت زراعية من قبل ، كما أنه

(١) واليك بعض ما يقوله ليست فى هذا المص : فى الإلهان التي تقتصر على الانتاج الزراعى تسود عبادة العقل وضع الجسم والتمسك بأهـداب التيق من الأفكار والبلادات والأساليب كما تفل فيها الطاقة والرفاء والحرية . هنا على حين آء والإلهان التي تنصرف الى الصناعة والتمسك بعبادة تسود الرغبة فى الاستغناء من القوى الطبيعية والجسمية وكذلك روح التنافس والحرية . ليست فى كتابه السابق الذكر ، ص ١٥٩

لم يحل دون إنشاء بعض المصانع في المناطق القريبة من الولايات المتحدة اعتماد الحواجز الجمركية بينها وبين الولايات الشرقية المريحة في الصناعة . وليس من حسن السياسة التنافس في تنوع الانتاج نظرا لما ينجم عن ذلك من ضياع فوائد تقسيم العمل ، وان صناعة واحدة مزدهرة كما كانت صناعة القطن في تكساس لأفضل من عشر صناعات غير مزدهرة تستخدم نفس القدر من العمل ورأس المال

وبلاحظ أخيرا أن القول بتنوع الانتاج وإن كان يراد منه في الأصل حماية الصناعة إلا أنه قد يخذ أيضا ذريعة للقول بحماية الزراعة، ففي إنجلترا حيث بلغت الصناعة من التقدم أقصى مداه يكثر المقاتلون بضرورة شد أزدي الزراعة وعدم تضعيفها من أجل الصناعة وبأنه إذا كانت حرية التجارة تلائم الصناعة البريطانية فإن الزراعة بعكس ذلك في حاجة إلى الحماية ومن الضروري لبريطانيا الاحتفاظ بالتنوع من الانتاج . وعلى ذلك أيضا يرد أنصار حرية التجارة بأن من الأراضي في إنجلترا ما يصح من التخصيص مثل أجود الأراضي في البلاد الأخرى ، فمن الخسر الاقتصاد على زرع هذه الأراضي وتوجيه النشاط البريطاني نحو فروع أخرى من الانتاج يكون حقوق إنجلترا فيها محققة^(١)

(٤) الحماية والميزان الحسابي : كان التجاريون قديما يصفون حماية التجارة وسيلة للدفاع عن الميزان التجاري، إذ كانوا يعتقدون أن زيادة الواردات على الصادرات تؤدي إلى خروج المدينين النفيسين من الدولة وفي ذلك مدعاة للفقرها، ولذلك وجهوا عنايتهم إلى تقييد الواردات بل وتحريمها أحيانا . وقد ورث دعاة الحماية عن التجاريين تلك الفكرة ولكن مع تعديلها بما يقربها من الحقيقة، وذلك باستبدالهم بنظرية الميزان التجاري نظرية الميزان الحسابي الذي هو أصدق في التعبير عن مركز البلد الاقتصادي ، وبذلك أصبح القرض من تقييد

(١) تامل في كتابه للتاريخ الاقتصادي ، ص ١١٦

الواردات حماية الميزان الحسابي خشية أن يهيبه العجز . وقد عني قدماه الاقتصاديين الأحرار بتخفيف هذه الدعوى مستعينين على الفكرة التي شرحناها آنفاً : وهي أن القوى الاقتصادية تعمل من تلقاء نفسها على إيجاد التوازن في الميزان الحسابي لكل دولة . ذلك أنه إذا زاد مجموع ما على الدولة عمالها وأدى ذلك إلى خروج الذهب منها فإن كمية النقود فيها لا غلبت أن تقل فينفض ذلك بالآثمان إلى الهبوط ، وهو الأمر الذي يدعو إلى زيادة الصادرات وتقص الواردات ، ومن ثم يرجع الذهب أدراجيه . وقد أهتمنا آنفاً بما يقوم على هذا الرأي من الاعتراضات^(١) . فضلاً عن ذلك فإن الحوادث النقدية بعد الحرب خاصة تثبت أنه ليس من مصلحة البلد أن يظل ميزانه الحسابي غير موافق عدداً عن السنين إذ معنى ذلك أنه لا يستطيع أن يؤدي ما عليه بتأخير عمله ، ولذلك يضطر إلى الاستدانة من الخارج ، وأحياناً كثيرة إلى الانحراف من رصيده الذهبي المتجمع لدى مصرف الأصدار ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص كميات النقود المختلفة التي تتركز على هذا الرصيد ، وفي ذلك ضرر عظيم . وإذا قيل إن نقص كمية النقود يحصل في نفسه أسباباً لاصلاح إذ يدعو إلى هبوط الآثمان وزيادة الصادرات ، إلا أنه يلاحظ أن هبوط الآثمان أمر غير مرغوب فيه ، إذ يجر في أنفاله هبوط الأرباح وانخفاض الأجور وتباطؤ حركة الاعاج وانتشار السكاد ، وإذا استمر خروج الذهب بضع سنين اضطرت الدولة أن تخرج عن نظام الذهب وأن تلتجئ بنفسها في أحضان نظام النقود الورقية الإلزامية بما فيه من المخاطر والعيقات .

(٥) الحاجة إلى ثبات السوق وقسماً : لا شك أن من أخطر عيوب النظام الاقتصادي الحاضر عدم استقرار شئونه ، وأخص ما يشاهد ذلك في الآثمان والأجور . فهذه وتلك تكاد تكون في تحلب مستمر ، وذلك

(١) راجع ل هذا الموضوع من ١٠٢ - ١٠٥

نظراً لعدد العوامل التي تؤثر فيها وتشعبها. فمن القمع في إنجلترا مثلاً يتوقف على حالة محصول القمح فيها ، وأيضاً على حاله في كندا والروسيا والهند والولايات المتحدة ، كما يتوقف على حالة الرسوم الجمركية في بعض البلدان مستوردات القمح كفرنسا وألمانيا . ولذلك يقول أنصار الحماية إنه إذا أريد جعل الائتمان أكثر ثباتاً فعين اتباع سياستهم . ذلك أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب لسلعة ما أسهل مثلاً داخل حدود الدولة الواحدة منه في أرجاء العالم الواسعة التي يريد أنصار حرية التجارة أن تكون سوقاً واحدة . وعلى ذلك يرد دعاة الحرية بأنه إذا كان العالم غنياً بالعوامل التي تؤثر في إيمان الأشياء في اتجاه معين فانه غني أيضاً بالعوامل التي تؤثر فيها في اتجاه عكس ، ولذلك كثيراً ما يذهب بعضها بتأثير البعض الآخر . فحدوث نقص في محصول القمح في روسيا مثلاً قد يخالط زيادة في محصول القمح في كندا وبذلك يظل سعر القمح ثابتاً تقريباً . يضاف إلى ذلك أن تقلبات الائتمان المصطنعة بفعل المضاربة أكثر حدوثاً وأعظم خطراً في البلدان التي تمنح في حماية التجارة كالولايات المتحدة منه في البلدان الأخرى ^(١) . ومن الحقائق المشهورة أن انتشار القرض والكرتل - وهما من أخطر ضروب الاحتكار الفضي - مرتبط بوجود رسوم جمركية مرتفعة تجعل المحتكر بأمن من المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية ، وتطلق يده في وضع ما يشاء من المخطط فيها ^(٢)

ومن الجميع الأخرى التي يدل بها أنصار الحماية في عدد السوق قوهم

(١) ومن المتيقن أن لارتفاع الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة أثراً كبيراً في حدوث المضاربات المروعة باسم : Corners أو Rings وغيرها من صنوف المضاربات التي تشتهر بها السوق الأمريكية - أظن في ذلك جيد ، في (Cours) الجزء الأول ، ص ١٨٩ ، في قاموس (٢) ولج في ذلك كتاباً « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ، ص ٢٧٩ و ٢٨٠

إن الحماية تدعو إلى تصريف المنتجات في أقرب الأسواق إليها ، وفي ذلك اقتصاد كبير في نفقات النقل. وقد اشتهر الاقتصادي الأمريكي كاري (Carey) بانقاده للتوسع في إنشاء وسائل المواصلات لاعتقاده أن ذلك تمييز في جهود الإنسانية غير محمود ، وكان يرى من السخف أن يرسل القطن الأمريكي إلى أوروبا ليغزل وينسج ثم يعود أدراجه ليستهلك في أمريكا مع أنه كان في استطاعة منعه فيها . وفي الحق أنه لو استطاعت الأمم أن تخطو عن نفقات النقل لازدادت ثروة ورخاء. إذ من شأن هذه النفقات أن تقلل ربح التجارة الدولية . ولكن القول بالتنازل عن هذا الربح لمجرد وجود عامل يقلل من مقداره أمر لا يهله العقل ^(١)

(٥) ضرورة حماية العمل الوطني : تلك حجة يبدو من خلالها اهتمام أهل الحماية بطبقة العمال ، وبذلك يعصفون سياستهم بالصيغة الشعبية . فمقدم أن الحماية تفتح أمام العمل أبوابا للرزق جديدة وذلك بفضل الصناعات التي تنشأ وترعرع في كنفها ، كما أنها تؤدي إلى رفع الأجور وذلك على أثر زيادة طلب الأيدي العاملة . هذا على حين أن حرية التجارة تؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال ، ففرنسا مثلا إذا تركت الحرية اليابانية يتدفق إليها فانه يباع فيها بثمن أرخص من الحرية الفرنسية ويكون في ذلك القضاء على صناعة الحرير في فرنسا وحرمان العمال الفرنسيين من مورد رزقهم . وقد يروق لبعض الاقتصاديين ^(٢) أن يشبه خاتج ذلك بخاتج ادخال الآلات في الصناعة ، فكما أن استخدام الآلات وإن كان يؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال إلا أن ذلك يكون مؤقتا لأسباب يسطها الاقتصاديون عند البحث في موضوع الآلات ^(٣) وكذلك

(١) بلنتايل ، في المرجع السابق ، ص ١٥٠

(٢) انظر من قبل ذلك سيد في (Cours) الجزء الثاني ص ١٠٠ —

(٣) راجع في ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ص ٢٠٢

الحال هنا ، فاستيراد الحرير الياباني ولو أنه يؤدي إلى القضاء على صناعة الحرير في فرنسا إلا أنه يقضي بصناعات أخرى إلى الازدهار ، وهي التي تنجح لأجل التصدير كمصنعة الصحف وأحبار الزينة وغيرها ، وذلك نظرا لما هو معروف من أن الواردات تدفع قيمتها بالصادرات ^(١) . ولكن أنصار الحماية يلاحظون على هذه الآراء وأمثالها أنها مجرد تحليلات نظرية خلافة ، ولكنها لا تدفع إلى البؤس والفاقة عن العمل الذين حرموا فضلا من عملهم ، إذ ليس يسيرا عليهم أن يهبطوا إلى صناعات لم يأخذوا العدة للاشتغال بها منذ صغرهم . وفوق ذلك فن المثل الذي نحن بصدده يكون الحرير المستورد من اليابان أقل قيمة من الحرير الفرنسي ، ولولا ذلك لما حل الأول على الثاني في السوق الفرنسية . فمثلا إذا كانت مانتجة فرنسا من الحرير تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون فراك فان الحرير الياباني قد لا يتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون ، وحينئذ يكفي فرنسا لكي تؤدي ثمن وارداتها من الحرير الياباني أن تزيد ناتج صناعاتها الأخرى بما تعادل قيمته ٥٠٠ مليون فقط . ومعنى ذلك أن استيراد الحرير الياباني يؤدي في نهاية الأمر إلى نقص الإنتاج الفرنسي الكلي بمقدار الفرق بين ٦٠٠ و ٥٠٠ مليون ، ويقابل ذلك نقص في عدد الأيدي العاملة المستخدمة في فرنسا ^(٢) . يضاف إلى ذلك أن اغلاق مصانع الحرير في فرنسا يؤدي إلى ضياع قيمة رؤوس الأموال الناتجة التي تستخدم في هذه الصناعة إذ لا يمكن الانقطاع بها في صناعة أخرى ، وبذلك تضار أيضا طائفة كبيرة من التمولين الفرنسيين

ولا ريب في أن لهذه الملاحظات قوتها ووجاهتها ، ولكن أنصار حرية

(١) راجع ص ٦—٧

(٢) وهذا التل مستار من جيد في (Coors) الجزء الثاني ص ٥٠

التبادل يرونها غير كافية لتبرير تضحية القوامد العظيمة التي تنجم عن سياستهم ولا سيما من حيث رخص أثمان الأشياء بالنسبة للمستهلكين . وحتى بالنسبة للعمل فقد لاحظ كثير من أهل الرأي أن حرية التجارة لا طلبت أن تفتح أبوابا جديدة للعمل أمام العمل فموضهم مما فقدوه في أول الأمر ، وذلك لسببين (١) :

(أ) لأن هبوط الثمن الناتج عن حرية التجارة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك . فرخص الحرير الياباني في المثل المتقدم يؤدي إلى زيادة ما يستهلكه الفرنسيون منه ، ولذلك فقد تكون القيمة السكبية لما يستوردونه تعادل تماما قيمة الحرير الفرنسي الذي كانوا يشترونه من قبل . وهذا ما يجعل نقص العمل الفرنسي في صناعة الحرير يقابل تماما زيادته في الصناعات الأخرى التي تنتج لأجل التصدير . (ب) لأن رخص الثمن وهو يؤدي من جهة إلى نقص مقدار ما ينفقه المستهلكون في شراء سلعة معينة يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة مقدار ما ينفقونه في شراء السلع الأخرى واما إلى زيادة مدخراتهم ومن ثم زيادة التوفير بإنشاء طائفة من المشروعات الجديدة . وفي الحالتين يفتح أمام العمل ميدان جديد للعمل يوضحهم مما فقدوا بادئ الأمر .

(٧) ضرورة الحماية للمنتجات بمستوى المدهور المرتفع : وذلك حجة يكثر زريدها في البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع مثل الولايات المتحدة واستراليا . فهناك يقول أنصار الحماية بأنه إذا أبيع السلع الأجنبية التي تنتج بأجور منخفضة أن تضر البلدان ذات الأجور المرتفعة فإن ذلك يفضي بآتمان السلع الأهلية إلى التدهور الشديد ، ومن ثم يهبط الأرباح والأجور في تلك البلدان إلى مستواها في البلدان ذات الأجور المنخفضة . ومن هنا تولدت فكرة الخطر الأصفر التي تسود أوساط العمل في أمريكا واستراليا وتجعلهم من أشد المتشيعين لمذهب الحماية ، ذلك أنهم يعتقدون أن تسرب السلع الآسيوية إلى بلادهم يؤدي إلى

ولكنها اذا اتخنت سبلها الى داخل الدولة وجب أداء الرسم المفروض عليها كما لو كانت واردة من الخارج مباشرة .

والإبداع يكون إما في مستودعات عامة تحت إشراف رجال الجمارك وأما في مستودعات المستوردين أنفسهم بجهات معينة ، وفي تلك الحالة يكون لرجال الجمارك حق تفتيش تلك المستودعات للتحقق من أن شيئاً مما بها لم يتسرب خلسة الى السوق الأهلية ^(١) . والمستودعات العامة تستغل عادة بمقتضى امتياز يمنح الى بعض الهيئات كـ مجلس بلدى أو غرفة تجارية أو شركة رأسمالية . وقد قضى الأمر العالى الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بأن لمجلس الوزراء الحق في الترخيص بإنشاء مخازن إبداع جمركية في الموانئ المصرية وسن اللوائح الخاصة بإنشائها وإدارتها . وبمقتضى ذلك رخص في سنة ١٨٨٨ بإنشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع بالأسكندرية » لاستغلال امتياز المستودعات الجمركية . وكانت مدة الامتياز في الأصل ٢٥ سنة تنتهى في سنة ١٩١٣ ولكنها مدت في سنة ١٨٩٩ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ثم مدت في سنة ١٩٠٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورخص للشركة بإنشاء مستودعات في الأسكندرية والسويس وبور سعيد والقاهرة ^(٢) .

(٣) نظام المناطق الحرة : يراد بالمنطقة الحرة في الاصطلاح الجمركى قطعة من أرض الدولة يمكن تخريب البضائع فيها وتوزيعها وتصنيعها بدون أن يؤدي عنها الرسوم الجمركية المعتادة . فـ المنطقة الحرة وإن تسكن من الوجهة السياسية داخل حدود الدولة إلا أنها من الوجهة الجمركية تعتبر

(١) ويطلق في الاصطلاح الفرنسي على الإبداع في الحالة الاولى اسم الإبداع الخفي

(entrepôt réel) وعليه في الحالة الثانية اسم الإبداع الوهمي (entrepôt fictif)

(٢) وكان مرتعها للشركة أن تستغل المخازن لحسابها تحت مراقبة الحكومة على أن تسولي الحكومة على عشرة في المائة من ربح الشركة ثم استبدل ذلك بنسبة سنوية معين قابل للتعديل كل خمس سنوات .

خارجا عنها ، ولذلك كانت السلع الأجنبية تتداول فيها بحرية تامة حتى اذا ما نفذت منها الى بقية ارض الدولة وجب أن تؤدي للرسوم الجمركية . والمناطق الحرة لم تكن عادة في الموانئ ، وقد كانت في الأزمنة الماضية تشمل الميناء كله كما كانت الحال في همبرج ومارسيليا وبايون ودنكيرك ولكن في الوقت الحاضر لا تشمل الا قسما من الميناء . ومن أشهر الموانئ التي يوجد بها الآن مناطق حرة همبرج وجنوه وكوبنهاجن وتريستا . وقد كانت هناك قبل الحرب مناطق حرة في بلاد الحسك والسافواي بفرنسا ولذلك كانت تجارها رائجة مع سويسرا المتاخمة لها ، ولكن معاهدة فرساي قضت بالغائها على حين قضت بإنشاء منطقة جديدة في ستراسبورج .

وللموانئ الحرة وظيفتان . وظيفة تجارية وأخرى صناعية . فأما وظيفتها التجارية فتتصرف أولا في إيجاد حركة عظيمة في تلك الموانئ ، وثانيا أنه بفضلها يوفر للبلد في كل وقت كميات عظيمة من أصناف المواد الأولية والغذائية يسد منها حاجته بدون كبير عناء وبأمان مناسبة ، وثالثا أن هذه الموانئ توجد ميدانا للعمل وحركة في الملاحة البحرية مع البلدان الأجنبية . وهذه للفوائد الجمة هي التي جعلت أهل الرأي في بعض البلدان كفرنسا يطالبون بإنشاء بعض المناطق الحرة البحرية ، كما أوضحت الى لجنة التجارة والصناعة المصرية في تقريرها المشهور^(١) باقتراح إنشاء مناطق حرة في الإسكندرية وبور سعيد والسويس^(٢) . وأما الوظيفة الصناعية للموانئ الحرة فتتصرف في إيجاد بقعة يمكن لبعض الصناعات أن تقوم فيها وأن تحصل على موادها الأولية مخافة من الرسوم الجمركية، كما تستفيد من وجودها في ميناء

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة الصادر في سنة ١٩١٢ ، طبعة سنة ١٩٢٥ من ٣٤

(٢) نعم أن نظام الايعام يحث الى حدم وظيفة المناطق الحرة من الوجهة التجارية

ولكن تلك بدرجة محدودة ويحرم من الحرية أكل.

تستطيع أن تصدر منه منتجاتها بسهولة ومرتعة . بيد أنه لأسباب مختلفة من أهمها ضيق نطاق المناطق الحرة لم يقدر للصناعة فيها أن تبلغ من التقدم شأنًا جيدًا . ولذلك ظلت الوظيفة التجارية هي المتغلبة فيها .

(٤) نظام السماح المؤقت . ينطبق هذا النظام على المنتجات التي يعاد تصديرها بعد أن تكون قد أدرجت في منتجات أخرى أو حولت نحو بلاد صناعية ، ومن أمثلة ذلك خيوط القطن والحرير التي تستورد لتفسيخ ثم تصدر على شكل أفمشة والقماش الأجنبي الذي يطحن ويصدر دقيقًا والدخان الذي يستورد ثم يصدر على شكل سجائر . فنظام السماح المؤقت يقضى بإعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية عند استيرادها بشرط أن يعاد تصديرها في خلال زمن معين . وفي هذه الحالة يتعهد المستورد بضمان معين بأن يدفع الرسوم المستعقة إذا لم يعد تصدير تلك المواد في خلال الموعد المضروب . وليس يخفى ما لهذا النظام من الأهمية في البلاد التي تنتهج سياسة حماية التجارة ويكون بها صناعات كبيرة تسمح للتصدير . ذلك أن وجود الرسوم الجمركية على المواد الأولية يؤدي إلى رفع أثمان المواد الممنوعة ومن ثم يضعف مركز المنتجين الوطنيين في الأسواق الخارجية ، فبفضل نظام السماح المؤقت يستطيع تجنب ذلك وقصر ارتفاع أثمان المنتجات الممنوعة على السوق الداخلية دون الخارجية . وقد أثار تطبيق هذا النظام في بعض البلدان اختلافًا كبيرًا في الرأي حول مسألة ما إذا كان المعاد تصديره يجب أن يتناول السلطة التي استوردت بالذات أم ما يماثلها . وقد كان الرأي الأول هو المنبع في فرنسا قبل سنة ١٨٦٠ ولكن ما نشأ عنه من الارتباك والمضايقة لأصحاب الأعمال أدى إلى الطول عنه ، فقد كان يستلزم تدخل رجال الجمارك باستمرار في شئون المصانع كما كان يقضى بفصل عمليات الصناعة التي تتناول المواد المسموح بها مؤقتًا عن العمليات الأخرى ، وهنا ما لا ينق و نظام الإنتاج في المصانع الكبيرة ،

ومن أجل ذلك أصبح يكتفى في معظم الحالات بإعادة تصدير المثل ، ففي حالة خيوط القطن التي تجميع بنظام السماح المؤقت يكتفى أن ثبت المصدر أن ما يصدره من المنسوجات يشمل خيوطا تعادل في السكم والتنوع الخيوط المعفاة من الرسوم .

(٥) نظام الدروبالك : يؤدي هذا النظام نفس الوظيفة التي يؤديها نظام السماح المؤقت ولكن على صورة أخرى، فهنا يعاد إلى المصدرين الرسوم التي سبق أدائها عند استيراد المادة الأولية التي أدمجت في بعض المنتجات الأهلية أو حوات تحويلا صناعيا . وهذا النظام أقل انتشارا من نظام السماح المؤقت . ومن أهم المواد التي تجميع بنظام الدروبالك في مصر السجائر والدخان المقروم . وفي بعض البلدان يصخذ نظام الدروبالك وسيلة لمنع بعض المنتجين إعانات غير مباشرة، وسهل ذلك أن يرد إلى المصدرين مبلغا يزيد على ما دفعوا من الرسوم عند استيراد المواد الأولية .

(٣) تأثير الرسوم الجمركية في الأثمان^(١)

ما حدث كقولك : الفرض من هذا البحث معرفة ما إذا كان فرض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأثمان في داخل الدولة وإذا تحقق ذلك فهل يكون ارتفاع الثمن بخلاف الرسم المقروض ؟^(٢) لمعالجة

(١) راجعنا في هذا الموضوع المراجع الآتية : جرينفيلد (International Trade) ص ٣٢٠ - ٣٢٧ ، دويسينج في (Some Aspects of the Tariff Question) ص ١٢ - ١٧ ، أيضا في (Principles) الجزء الأول ص ١٧ - ٢٩ ، ومارشال في (Money Credit and Commerce) ص ١٦٧ وما بعدها ، وريو في (Précis) الجزء الثاني ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) لا يلاحظ أن هذا الكلام على موضوع الوارد دون رسوم الصافي إذ لم يجد له ثمة أهمية تذكر في السياسات التجارية الحديثة .

ذلك نفرق بين حالات ثلاث (١) :

(١) حالة السلع التي تُنتج في الداخل بتقنيات تعادل تقنيات إنتاجها في الخارج أو نقل عنها : وفي هذه الحالة لا تستورد الدولة عادة شيئا من تلك السلع ولذلك يكون كل رسم وارد يفرض عليها عديم الأثر في ارتفاع الثمن الداخلي اللهم إلا في حالة خاصة أحيانا ومن طريق غير مباشر ، وذلك عندما يكون إنتاج السلعة موضوع احتكار في الداخل . فقد يفرض هنا أن يكون المحتكر قبل فرض الرسم خائفا من المنافسة الأجنبية ولذلك لم يكن يجرأ أن يرفع الثمن فوق حد معين خشية أن يجذب ذلك بعض السلع الأجنبية ، فإذا ما فرض الرسم يادر إلى رفع الثمن آتيا مطمئنا .

ومن الناحية الأخرى فقد يحدث أحيانا أن تستورد الدولة بعضا من تلك السلع على حين تصدر بعضا آخر كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقمح فإنها تستورد مقدارا منه من كندا على حين تصدر كل عام جزءا من محصولها ، وفي هذه الحالة يكون الثمن الذي يبيع به المنتجون الأمريكيون في الداخل معادلا الثمن الذي يحصلون عليه من البيع في الخارج خصوصا منه تقنيات النقل وما إليها . (ذلك أنه إذا كان الثمن في الداخل أقل من ذلك فإنه يكثر شراء القمح للتصدير فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الثمن الداخلي ، وإذا كانت أعلى من ذلك فإن القمح لا يصدر من أمريكا وقد يستورد من الخارج فيؤدي ذلك إلى هبوط الثمن الداخلي) ومن أجل ذلك كل استيراد أي مقدار من القمح في أمريكا عديم الأثر في الثمن ، وكل ما في الأمر أنه يؤدي إلى زيادة المصادر من القمح الأمريكي . فإذا ما فرض رسم على الوارد من القمح الكندي فإنه

(١) وتبع في ذلك طريقة الاستاذ جرينج بمعالجة هذا الموضوع في كتابه السابق

الذكر من ٢٢٠ وما بعدها

لا يكون له من أثر سوى اشتداد المنافسة بين القمح الكندي والقمح الأمريكي في الأسواق الخارجية، وفي النهاية يصعد الثمن في الخارج والداخل عند مستوى واحد^(١).

(٢) حالة السلع التي لا يستطيع إنتاجها في الداخل أو يستطيع ولكن بنفقات باهظة تجعل إنتاجها في حكم المستحيل: ويدخل في ذلك خاصة أنواع الحاصلات التي لا تجد في بعض البلاد من الأحوال الجوية والجولوجية مائلا لها كالبن وقشاي والتوابل في البلاد الخارجية عن المنطقة الحارة. فأى رسم يفرض على الوارد من تلك السلع يؤدي في الأصل إلى ارتفاع الثمن في الداخل بقدر الرسم المفروض، ويستمر الاستيراد ولكن بمقادير أقل، ويكون هناك فرق بين الثمن في الداخل والخارج بقدر قلة الرسم. وارتفاع الثمن في هذه الحالة ضروري لحل المنتجين الأجانب على الاستمرار في إرسال بضاعتهم إلى تلك السوق وهذا الرسم يعتبر بمثابة ضريبة استهلاك تفرض على المستهلكين الوطنيين وعليهم وحدهم يقع عبئها، فهو لفرض مالي بحث وليس له أية صبغة حماية.

يبد أنه قد يحدث أحيانا - وفي ظروف خاصة سوف نصلها فيما بعد - أن يصعد المنتجون الأجانب إلى تخفيض ثمن بيعهم الأصلي، ويكون ذلك بمثابة تحميلهم جزءا من عبء الرسم، فإذا كان مقداره ١٠ قروش مثلا فإنهم قد يخفضون ثمن بيعهم بمقدار ٤ قروش. وفي هذه الحالة لا يحدث الرسم أثرا كاملا في البلد المستورد إذ لا يرتفع الثمن إلا بقدر ٦ قروش.

ومن جهة أخرى فإن القول بأن الثمن يرتفع بقدر الرسم يقوم على فرض أن إنتاج السلعة المستوردة يخضع لقانون النلة الناتجة، ولكنه قد يكون خاضعا لقانون النلة المتنافسة أو المترابطة. فإذا كان خاضعا لقانون النلة المتنافسة فإن فرض الرسم الجمركي وهو يؤدي إلى نقص الطلب في البلد

المستورد يؤدي تبعاً لذلك إلى نقص نفقة الانتاج الحدية في البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن في البلد المستورد بمقدار أقل من الرسم . وبالعكس ذلك إذا كان انتاج سلعة خاضعاً لقانون النفاذ المتزايدة فإن فرض الرسم الجمركي وهو يؤدي إلى نقص الطلب يؤدي تبعاً لذلك إلى زيادة نفقة الانتاج الحدية في البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن في البلد المستورد بمقدار أكثر من الرسم . غير أن هذا التحليل يفقد كثيراً من أهميته في الحياة العملية نظراً لأن ما يستورده بلد من سلعة معينة يوزع غالباً بين بلدان كثيرة ، فإذا ما نقص استيراد البلد الأول وزع النقص بين هذه البلدان جميعاً ، ولذلك لا يظهر أثره واضحاً من حيث فعل قانون النفاذ المتناقصة أو المتزايدة . وفي الحق أن النتائج المتقدمة لا تبدو واضحة إلا في حالة واحدة ، وذلك عند ما تكون السلعة المستوردة آتية من بلد واحد ، وهذا نادر جداً^(١).

(٣) حالة السلع التي يستطاع انتاجها في الداخل ولكن بتكاليف أعلى من تكاليف انتاجها في الخارج : وهذه السلع تستورد من الخارج ما لم تكن هناك وسائل مصطنعة تقوى مركز المنتجين الوطنيين وأخصها الرسوم الجمركية . بيد أن تأثير هذه الرسوم ينخفض باختلاف ما إذا كان الرسم أقل مقداراً من الفرق بين تكاليف الانتاج في الداخل والخارج (مضافاً إلى ذلك تكاليف النقل) أو معادلاً له أو أكثر منه . فإذا كان أقل فإن الأمان ترتفع في الداخل ولكن بمقدار لا يكفي لخل المنتجين على البروز إلى الميدان . وبذلك يكون الرسم ما لا ينجأ ، ومثلهما كتل الرسم الذي يفرض على السلع التي لا يستطاع انتاجها في الداخل . وعلى ذلك فإذا فرض أن تكاليف الانتاج الأجنبية والأهلية كانت كالآتي .

(١) توبينج (Principles) الجزء الأول ص ١٧ . بغامش وأيتاني (Tariff Question)

تكاليف الإنتاج الأجنبية	٢٥ قرشا
تكاليف النقل	٥ قروش
ثمن السلعة المستوردة	٣٠ قرشا
تكاليف الإنتاج الأهلية	٤٠ قرشا

فإن رسما مقداره ٥ قروش على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى رفع الثمن في السوق الداخلية إلى ٣٥ قرشا . وهذا الثمن أقل من تكاليف الإنتاج الأهلية، ولذلك تظل السلعة لا تنجح في الداخل على حين يتقاضى الحكومة ٥ قروش عن كل واحدة تستهلك منها .

وأما إذا كان الرسم يعادل الفرق بين تكاليف الإنتاج الأهلية والأجنبية (مضافا إليها تكاليف النقل) ومقدار ذلك هنا ١٠ قروش فإنه يقيم المنافسة بين المنتجين الوطنيين والأجانب على قدم المساواة . وذلك هو رسم التكافؤ الذي طالما شاد بذكره أنصار الحماية في مصر الحديث . وقد رأينا أننا ما يقوم عليه من الملاحظات والاعتراضات ^(١) ، ولذلك نكتفي هنا بأن نبين تأثيره في الثمن وفي موقف المنتجين الوطنيين . فهو من جهة يؤدي إلى رفع الثمن في السوق الداخلية بمقداره ٥ ، وهو من جهة أخرى يكفي لحل المنتجين الوطنيين على الدخول في حلبة الإنتاج . ولكنهم قد لا يقدمون على ذلك لظهور في ذرائعهم أحيانا أو لاعتمادهم بأن الحماية الجمركية سوف لا تدوم . وفي هذه الحالة لا يؤدي الرسم سوى وظيفة مالية ، ونجنى الحكومة من الدخل بقدر ما يخسر المستهلكون . وأما إذا ترتب على ارتفاع الثمن ظهور بعض الصناعات الأهلية فإنها إما أن تستأثر بالسوق الداخلية وفي هذه الحالة يمنع الاستيراد فلا تنجح الحكومة دخلا وإما أن تُقتسم السوق بين الصناعات الأهلية والأجنبية ، وفي هذه الحالة يتناول ارتفاع الثمن العرض الكلي من تلك

السلعة . وتسرب جزء من ارتفاع الثمن إلى خزانة الدولة على شكل رسم يجي على الوارد من السلعة ، وتسرب الجزء الآخر إلى جيوب المنتجين الوطنيين لتغطية نفقات انتاجهم المرتفعة ، وهو لا يعتبر ربما لهم ، ولكنه يمثل ما يخسره المجتمع في الحقيقة من جراء توجيه الجهود نحو صناعة غير ملائمة نسبيا (١) . وأخيرا قد يكون الرسم أكثر من الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية (مضافا إليها تكاليف النقل) بأن يكون مقداره ١٥ قرشا مثلا . وفي هذه الحالة يمتنع الوارد من السلعة من الخارج ويحل محله الناتج الأهل . وليس ضروريا في هذه الحالة أن يرتفع الثمن في الداخل بقدر الرسم المفروض إذ يتوقف ذلك قبل كل شيء على درجة المنافسة بين المنتجين الوطنيين : فإذا كانت شديدة فإن الثمن يتحدد عند تكاليف الانتاج الأهلية ويكون أعلى من تكاليف الانتاج الأجنبية ، ولكنه لا يكون أعلى بمقدار الرسم . وواضح هنا أن الفرق بين مقدار الرسم ومقدار الزيادة في الثمن يكون عديم الأثر في حماية الصناعة الأهلية . وأما إذا كان هناك احتكار أو شبه احتكار في السوق الداخلية فإن الثمن يرتفع إلى حد يفوق نفقات الانتاج الأهلية ، وقد يقرب في ارتفاعه من حدود الرسم المفروض .

• منه الذي ينم عن الرسم المحركة لا يحدد أنصار الحماية في

(١) ومن أجل ذلك يشاهد في حالة اتباع حرية التجارة أن كل رسم يفرض على سلعة معينة عند استيرادها يفرض مقابله رسم آخر على ما ينتج من تلك السلعة في الداخل ، وبذلك يتعاون الزعماء على تزويد الحكومة بالإيراد دون أن يكون لها أثر في تغيير اتجاه الانتاج الأهل . وتلك هي الطريقة التي ظلت اتبعها زمتا طويلا لتسير عليها ، فقد كانت رسومها الجمركية قائمة على عدد قليل من السلع الدائمة الاستهلاك كالشاي والبن والكافور والسكر والبيرو والكحول . وكان هناك رسم على ما ينتج في الداخل من البيرو والكحول بسمدر الرسم الجمركي ، أما المواد الأخرى فلم يكن يحجب منها ما لا يتجاوز ما كان الرسم عليها بطبيعته ما لا يجاوز — توبيج في (Principles) الجزء الأول ص ١١٩

القول بأن الرسوم التي تفرضها إحدى الدول على الواردات إنما يقع عبئها على
المتسجين الأجانب . وقد أشرنا إلى هذا الرأي أكثر من مرة عند استعراض
حجج مذهب حماية التجارة . وفي الحق أن أنصار الحماية قد غالوا في ذلك غلوا
كبيرا ، وهذا ما يوضح من بسط الحقائق الآتية : عند ما يستورد بلد سلعة من
الخارج فإن ثمنها يتعين عند نفقات اتاجها الحدية في البلد الأصلي مضافا إليها
نفقات النقل . فإذا ما فرض عليها رسم جركي في البلد المستورد تعين أن يرتفع
ثمنها فيه بقدر ذلك الرسم كي ينسى المتسجين الأجانب أن يحصلوا بعد سداد
قيمة الرسم على الثمن الصافي الذي كانوا يحصلون عليه قبلا وإلا لانصرفوا عن
تزويد البلد بناتهم . فهم المستهلكون الوطنيون إذن الذين يحصلون عبء
الضريبة الجركية وذلك على شكل زيادة في أثمان ما يشترون . ولكم هي القاعدة
الأصلية ، غير أنها تحتمل استثناءين :

(الأول) عند ما يحدد المتسجون الأجانب إلى تخفيض ثمن بيعهم الأصلي
خشية أن يؤدي ارتفاع الثمن في البلد المستورد إلى نقص مبيعاتهم واحداث
خلل في التوازن بين حالة اتاجهم وحالة الاستهلاك . وهذا إنما يحدث عند
توفر الشروط الآتية : (أ) أن يكون البلد المستورد سوقا رابحة لتجارة تلك
السلعة ومن أعظم مستهلكيها . (ب) أن يرتب على ارتفاع الثمن فيه بقدر
الرسم المفروض نقص كبير في الطلب ، أي عبارة أخرى أن يكون طلب
السلعة شديد المرونة . (ج) أن يصدر على المتسجين الأجانب الاهتمام إلى سوق
أخرى يعرفون فيها الزائد من ناتجهم . ومع ذلك فتخفيض الثمن في هذه الحالة
إنما يكون مؤقتا وذلك ربما يستطيع المتسجون أن يهتدوا إلى وسائل أخرى
للمحافظة على التوازن بين الاتاج والاستهلاك وذلك إما بإقحام كمية ما يتسجون
في الوقت المناسب ، وإما بالنفاذ إلى أسواق جديدة قد يحصلون فيها بعض
التضحيات على شكل منح الصلاء أجالا طويلة لدفع أو ما أشبه ، ولكنها

على كل حال تفضيلات أخف مما يصيبهم في السوق الأولى^(١).

(الثاني) عندما يكون إنتاج السلعة موضوع احتكار في الخارج ، ومعلوم أن الثمن الذي تباع به السلعة في حالة الاحتكار هو الثمن الذي يحقق للمحتكر الحصول على أكبر ربح ممكن كما أنه أعلى من نفقات الإنتاج^(٢). لمق فرض رسم على الوارد من تلك السلعة وخشى المحتكر الأجنبي أن يؤدي ذلك إلى نقص الطلب ومن ثم نقص مبيعاته فإنه يحدد غالبا إلى تخفيض ثمن بيعه الأصلي بقدر الرسم المفروض أو جزء منه، وله من فرق ما بين ثمن بيعه الأصلي ونفقات إنتاجه ما يمكنه من ذلك . وكذلك عند ما يجرب على فرض الرسم ظهور منتجين وطنيين ينافسون المحتكر الأجنبي فقد يحمّله ذلك أيضا على تخفيض ثمن بيعه إلى حدود نفقات إنتاجهم . وفي الحالتين يحمل المحتكر للسلعة ثمينين : ثمن للسوق الداخلية و ثمن للسوق الخارجية ويكون الثاني أقل من الأول . وقد تعدد آثان بيعه في الأسواق الخارجية تبعاً لما تكون عليه حال الرسوم الجمركية في كل منها .

(١) نوسيجول (Tariff Question) ص ٨

(٢) راجع كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني ص ٨٦

{٤} صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية

§ تجارة مصر الخارجية

منزلة التجارة الخارجية في مصر وتطورها المضطرب : تعتمد مصر في وجودها الاقتصادي اعتمادا كبيرا على تجارتها الخارجية ، فثلثها ليس كمثل بعض البلدان التي تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها كفرنسا والولايات المتحدة « بل أن مصر في وضع أشبه بوضع بريطانيا العظمى من حيث افتقارها إلى العالم الخارجي ولكن مع تباين في صورة هذا الافتقار . فاحدى الدولتين تستورد المواد الغذائية والأولية مقابل ما تصدر من المواد المصنوعة وما تستمر من رؤوس الأموال في الخارج وما يتقل أسطولها التجاري من بضائع الدول « والأخرى تستورد المواد المصنوعة وتصدير المواد الأولية التي تدفع بها ليست قيمة وارداتها لحسب بل أيضا فوائد قروضها العامة وأرباح وفوائد ما يستمر فيها من رؤوس الأموال الأجنبية . وإذا كان مقدار التجارة الخارجية في مصر أقل نسبيا منه في بريطانيا العظمى فذلك يرجع إلى تفاوت في درجة الرخاء ومستوى المدنية في البلدين وأيضا إلى طبيعة الإنتاج الزراعى الذى يفتدى للصادرات المصرية والذي هو محدود في قوته .

وهذا الوضع الخاص لتجارة مصر الخارجية يرجع الى عهد محمد على باشا الذى عمم زراعة القطن في مصر حتى غدا المورد الأصيل للصادرات المصرية^(١) . وقد كان عدد سكان مصر عند ما تولى محمد على زمام الحكم مليونين تقريبا وكان مجموع قيمة التجارة الخارجية من صادرات وواردات يقدر بخمسة عشر مليونا من المهرنكات ، فلم يأت آخر حكمه حتى كان عدد السكان قد تجاوز الضعف

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة طبع سنة ١٩٢٥ ص ٤

فصار ٢٠٠٠.٠٠٠ ر.٤ وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليوناً من الفرنكات منها ٩٧ مليوناً للمبادلات ودهه للواردات ^(١) . وهذه النتيجة الباهرة ترجع الى الجهود الجبارة التي قام بها لترقية الاقتصاد القومي وزيادة الثروة العامة، فقد كان همه الأكبر حجبها الى ترقية الزراعة والصناعة وإيجاد موارد جديدة للثروة المصرية . وقد حاول من جاء بعد محمد علي باشا من الولاة أن يحذوا حذو من سبقهم العظيم غير مدخرين وسعاً في أعمال الإصلاح والتحسين ، وكان لسعيد باشا وإسماعيل باشا نصيب السبق في هذا المضمار ، وقد ترك ذلك أثراً ظاهراً في تجارة مصر الخارجية، فصار في سبيل التقدم بخطوات واسعة كما يبين من الجدول الآتي، وقد أوردنا فيه عدد السكان أيضاً كي تظهر النتائج ساطعة جليلة.

(١) ومن الأعمال العظيمة التي قام بها محمد علي باشا وكانت ذات أثر كبير في تقدم مصر الاقتصادي ونمو تجارتها الخارجية : تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية وإنشاء زعماء الهدوية التي لا تزال من أعظم طرق التجارة الداخلية وتنظيم ميناء الإسكندرية وجعلها حافلة للملاحة ووضع المشروع العظيم لأعمال الري والتربيع والتحصين والبلد في تنفيذه .

(تجارة مصر الخارجية)^(١)

(لا يشمل ضمنها القود)

السنة	الصادرات بالآلاف الجنيهات المصرية	الوارد بالآلاف الجنيهات المصرية	الجميع بالآلاف الجنيهات المصرية	السكن بالمليون	داخل مصر بالحقوق
١٨٠٠	٢٨٨	٢٦٦	٥٥٤	٢٤٦٠	٢٢٦
١٨٣٦	٢١١٥	٢٦٨٥	٤٨٠٠	٢٥٦٦	١٣٤٦
١٨٥٠	٢٣٠٢	١٣٩٨	٣٧٠٠	٢٦٩٠	٧٨٦
١٨٥٥	٤٥٩١	٢١٠٩	٦٧٠٠	٢٩٧٣	١٣٤٢
١٨٦٠	٣٠٩٠	٢٤١٠	٥٥٠٠	٥٢٧٥	١٠١٣
١٨٧٠	٩٩٩٥	٥٦٠٥	١٥٦٠٠	٥٩٣٤	٢٦٢٩
١٨٧٥	١٣٣٣٣	٥٦١٩	١٨٩٥٢	٦٢٩٢	٣٠١٢
١٨٨٠	١٣١٧٨	٨٦٩٢	٢١٨٧٠	٦٦٧٤	٣٢٧٧
١٨٨٤—١٨٨٥	١١١٤٠	٨١٧٩	١٩٣١٩	٧٥١١	٢٥٧٢
١٨٨٩—١٨٩٠	١٢٩١٠	٨٤٢٣	٢١٣٣٣	٨٤٥٣	٢٥٢٣
١٨٩١—١٨٩٢	١٢٧٩٢	٩٨٢٤	٢١١١٦	٩٤٩١	٢٣٦٢
١٨٩٩—١٩٠٠	١٧٣٠٥	١٤٧٧٣	٣١٧٧٨	١٠٣٣٠	٣٠٧٦
١٩٠١—١٩٠٢	٢٣٠٧٥	٢٣٤٧١	٤٦٥٤٦	١١١١٨	٤١٨٦
١٩٠٩—١٩١٠	٢٩٩٧١	٢٥٣٥٧	٥٥٣٢٨	١١٨٥٣	٤٦٦٨
١٩١٤—١٩١٥	٣٥٠٠٦	٣١٣١١	٦٦٣١٧	١٢٦٠٢	٥٢٦٣
١٩١٩—١٩٢٠	٦٠٩٦٣	٥٨٦٨٢	١١٩٦٤٥	١٣٣٥٩	٨٩٥٦
١٩٢٤—١٩٢٥	٥٤٢٣٦	٥٢٤١٨	١٠٦٦٥٧	١٤٠٧٢	٧٥٧٩
١٩٢٩	٥١٧٥٢	٥٦٠٩٠	١٠٧٨٤٢	١٤٤٩٣	٧٤١١
١٩٣٠	٣١٩٤١	٤٧١٨٧	٧٩١٢٨	١٤٦٣٢	٥٤٠٨
١٩٣١	٢٧٢٧٠	٣١٣٣٤	٥٨٦٠٤	١٤٨٠١	٢٩٥٩
١٩٣٢	٢٦٩٨٧	٢٧٢٦٦	٥٤٢٥٣	١٤٩٤٥	٣٦٣٠

(١) أرقام هذا الجدول مستمدة من تقرير لجنة التجارة والصناعة السالف الذكر ومن
مقالة « نحو التجارة في مصر » لمدير قسم الاحصاء بمصلحة التجارة والصناعة « صحيفة التجارة
والصناعة » هراير سنة ١٩٣٤ م ٢٩٢

ومن هذا الجدول يتضح أن تجارة مصر الخارجية خلال المئة من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٨٠ أى منذ عهد محمد على إلى آخر حكم اسماعيل بشا زادت بنسبة تربع على ٣٠٠ في المائة ، هذا على حين تضاعف عدد السكان أكثر من ٣ مرات . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن تجارة مصر الخارجية في سنة ١٨٠٠ لم تكن تتجاوز ٣٪ مما بلغت في سنة ١٨٨٠ . وقد استمرت في الزيادة بعد سنة ١٨٨٠ وبلغت أقصى حدودها خلال المئة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٣ ثم هبطت خلال الخمس سنوات التالية أى من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ ، ولكنها عادت إلى الزيادة في سنة ١٩٢٩ ، ثم ما لبثت أن عصفت بها ربح الأزمة العالمية فأخذت في الهبوط ابتداء من سنة ١٩٣٠ حتى عادت إلى حدود الأرقام التي كانت عليها قبل الحرب العظمى بل أنها تجاوزتها إلى أدنى حد في سنة ١٩٣٢ حيث نقصت قيمتها نحو ٧٥٠٠٠ ر. جنيه عما كانت عليه في متوسط المدة من سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١٣ ، وإذا قورنت بما كانت عليه في سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار النقص ٥٣٥٨٩٠٠٠ جنيه وهو ما يعادل نحو نصف قيمتها في تلك السنة . وهذا النقص البالغ يرجع إلى تدهور الأسعار وبخاصة أسعار القطن أكثر منه إلى نقص الكميات كما يدل على ذلك البيان الآتي (١) :

الطن	الصدر	في	سنة	١٩٢٩	بلغ	٧٥٠٠٠	٢٦٢	طن	متوسط	في	الفترة	١٩١٣	٢٧	ر. ل.
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤

ميزانية مصر التجارية : ويتبين من الجدول السابق أيضاً أن الصادرات في مصر تزيد على الواردات في معظم السنين . فميزان مصر التجاري في العادة موافق وهذه حالة طبيعية في البلدان التي تكون اقترضت من الخارج رؤوس أموال كثيرة

(١) الأرقام التالية مأخوذة من مذكرة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ٣٣ ومن النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .

في الماضي ، فهي تؤدي فوائد هذه القروض وما إليها بما يتاح لها من زيادة الصادرات على الواردات كما أثبتنا من قبل ^(١). يد أنه في سنة ١٩٢٩ انعكس الموقف اذ أصبحت الواردات تزيد على الصادرات ، وذلك بسبب الكساد الذي أخذ يحمل بعجالة الصادرات من جهة ، ولتوقع صدور الصريفة الحركية الجديدة من الجهة الأخرى وهو الأمر الذي حل كثيرا من التجار على استيراد مفادير عظيمة من السلع الأجنبية احترازا مما تضمنته الصريفة الجديدة من رسوم مرتفعة . وقد ظل ميزان مصر التجاري في غير مصلحتها في سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، وذلك لتدهور أسعار القطن خاصة ، ولكنه في سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل في مصلحة مصر كما يينا آتيا ^(٢).

هذا في الجملة ، ولكن اذا نظرت الى ميزان مصر التجاري في علاقتها مع كل بلد على حدة فانك تخرج بالتتابع الآتية ^(٣) : ظل الميزان التجاري في مصلحة مصر خلال سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ مع ست دول هي : الامبراطورية البريطانية وفرنسا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وبولندا ، كما أنه أصبح في مصلحتها عام ١٩٣٢ مع ست دول أخرى وهي : الصين وتشيكوسلوفاكيا والمجر وفلسطين وسوريا والولايات المتحدة بعد أن كان على العكس في غير مصلحتها في العام السابق . أما باقي الدول فقد ظل ميزان مصر التجاري معها في غير مصلحة مصر خلال السنين مع تفاوت في مقدار الفرق بين قيمة الواردات والصادرات ، فظل هذا الفرق مع بعض الدول كإيطاليا ورومانيا وتركيا وشيل ، على حين زاد مع البعض الآخر كالإبان والبروج .

تركيب تجارة مصر الخارجية : كانت مصر ولا تزال منذ قرن وأكثر

(١) راجع ص ٩١

(٢) راجع ص ١٠٨

(٣) تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ١٠٠

تستورد من الخارج معظم المواد المصنوعة اللازمة لسكانها وتؤدي قيمة هذه المواد وقيمة التزاماتها الأخرى بما تصدر من الحاصلات الزراعية. وللتجارة الخارجية في مصر — شأنها في سائر البلاد الزراعية البحتة — معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورة الزراعة وعن التباين في مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك عن اختلاف قوة الشراء العامة لدى السكان الزراعيين. على أن هذه الحالة أشد في مصر خطراً منها في البلاد الأخرى وذلك لما يأتي :

(١) أن تجارة الصادرات في مصر تركز على محصول زراعي واحد هو القطن ، وهذا المحصول معرض من حيث كميته وقيمته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب المحصولات الأخرى المعتادة له في الأهمية . (ب) أن قوة الشراء العامة ومن ثم تجارة الواردات تتوقف أيضاً في مصر على محصول القطن وسعره ، ولذلك صبح القول بأن تجارة مصر الخارجية من حيث الصادرات والواردات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحصول القطن وأسعاره .

وهذا الموقف يجعل من ثباته خطراً عظيماً لاسيما إذا روعي أن تفوق مصر في إنتاج قطنها مكتسب أكثر منه طبعي ولذلك كان مهدداً بالزوال ، وليس أدل على ذلك مما يلقى القطن المصري في الوقت الحاضر من منافسة قطن السودان وبعض أصناف القطن الأمريكي كقطن أديزون وغيره ، وما يبدل من جهود في أقطار كثيرة كبلاد الصومال الإيطالية والجزائر وبعض المستعمرات الإنجليزية لإنتاج أصناف من القطن مشابهة لأحسن أنواع القطن المصري وبكالكيف لا تزيد عن تكاليفه إن لم تقل عنها. يضاف إلى ذلك ما لحق بالاحتلال من الأثر في استعمال القطن المصري ، فقد أخذ كثير من الفزائين يحلون محل القطن المصري القطن الأمريكي أو ما في مرتبته من الأنطاطان الأخرى . ولم يجد الأمر قاصراً على صناعة القطن والتسيج بل تعداها إلى صناعات أخرى كان يظن فيما مضى أنه لا يصلح فيها سوى أجود أصناف القطن المصري كصناعة عجل

وقد كان لذلك أثر ظاهر في تجارة مصر الخارجية، فقد زادت قيمة مبيعات مصر للخارج من البقول والخضر وغيرها زيادة عوضت جزءا من الخسائر في ثمن ما أصدر من القطن، بينما نقصت قيمة مشتريات مصر من الخارج من القمح والدقيق والسكر والنفط والبقول ونحوها . وفي الجدولين الآتيين مقارنة عن حركة تصدير القطن والمنتجات الأخرى التي زادت نسبة ما أصدر منها في السنوات الأخيرة، ويان عن أهم أصناف الواردات التي نقصت قيمة ما استورد منها مما يعد ثمرة للسياسة السالفة الذكر .

قيمة القطن والمنتجات الأخرى الصادرة من مصر (١)

السنة	القطن ومشتقاته (٢)		المنتجات الأخرى (٣)	
	القيمة بالآلاف الجنيهات	النسبة إلى الجلة في المائة	القيمة بالآلاف الجنيهات	النسبة إلى الجلة في المائة
١٩٢٩	٤٥٠.٥٠	٨٧.٠	٦٧٠.٢	١٤.٠
١٩٣٠	٢٦٩.٨٥	٨٤.٤	٤٩٥.٦	١٥.٦
١٩٣١	٢٢٢.٠٤	٨١.٤	٥٠٥.٦	١٨.٦
١٩٣٢	٣٠٣.١٧	٧٥.٣	٦٦٧.٠	٢٤.٧

(١) مرجعنا في ذلك النشرة السنوية من التجارة الخارجية والجدول الذي أورده رئيس قسم الإحصاء في مصلحة التجارة والصناعة بمقالة الساتم الذكر — مجلة التجارة والصناعة
لهراير سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦

(٢) يشمل هذا القسم القطن وبخرة القطن والسكر وزيت القطن

(٣) من أهم ما يشمل عليه هذا القسم : البصل والأرز والقمح والتمر والبردي والجلود والنفومفات والسياتر .. الخ

أم أصناف الواردات التي تحقت قيمة ما استورد منها (١)

القيمة بالآلاف الجنيهات

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	الملاحظات
٧٦٤	١٠٣٦٦	٢٠٢٣٢	٣٠٢٧٠	قمح ودقيق القمح ..
٧	٣٨٠٦	١٠٠١٣	١٠١٧٥	سكر
٥٠٧٥	١٣٧	١٠٠١٧	٨٨٤	لواكس، شطة وبناف ..
٢٢٧	٣٩٢	٥٠٧	٣٦١	بقول وفطر

وكذلك كل تشجيع للصناعات الأهلية أثر ظاهر في انخفاض قيمة الواردات من بعض المواد المصنوعة كالصابون والأسمدة والأحذية والملابس والسجاجيد وغيرها ، ومن المنتظر أن يكون لتقدم صناعة الغزل والسيج في مصر - وهو ما أخذت تظهر بوادره - أثر عظيم في الاستغناء عن استيراد جانب كبير من الأقمشة الأجنبية .

على أنه مهما يكن من أمر لمصر لا تزال كما كانت قبل الحرب مصدرة للمواد الأولية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة إلى مجموع الصادرات ٨٢ في المائة مقابل ٩٣ في المائة في سنة ١٩١٣ ، كما أنها لا تزال سوقا لمستجات الصناعة الأجنبية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة إلى مجموع الواردات نحو ٥٨ في المائة مقابل نحو ٥٠ في المائة في سنة ١٩١٣ (٢) .

نصيب البور المختلفة من تجارة مصر الخارجية : إن أهم ما يلفت النظر هنا هو المسألة الخاصة التي تشغلها بريطانيا العظمى في تجارة مصر الخارجية ، فقد حلت في المرات الأولى التي كانت لتزكيا في سنة ١٨٣٦ سواء في تجارة

(١) خلا من تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٤

(٢) تقرير مصلحة الجمارك السابق الذكر ص ٥

الواردات أو في تجارة المصادرات ، فقد أصبحت أهم بلد تورد لمصر بضائعها وتستورد بضائع مصر . على أنها فقدت خلال السنين شيئا من مركزها فشغل بعض البلاد الأخرى كالألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة ثم اليابان أخيرا ، كما أنه طرأت بعض التغيرات على الأصناف التي تصدرها . فهناك بعض أصناف كانت تصدرها بريطانيا إلى مصر بمقادير كبيرة في الأعوام الماضية فأصبحت حصتها فيها ضئيلة إذ حلت عليها بعض البلاد الأخرى . مثال ذلك أن حصة إنجلترا في الواردات المصرية من المنسوجات كانت ٨١.٨٪ من مجملها في سنة ١٩١٣ فهبطت إلى ٣٨.٨٪ من مجملها في سنة ١٩٣٢ إذا كتسعت على اليابان وإيطاليا . فالأولى بلغت حصتها ٢٩.٤٪ في سنة ١٩٣٢ بعد أن كانت لا تصدر إلى مصر من المنسوجات شيئا في سنة ١٩١٣ ، على حين زادت حصة الثانية من ١٣٪ في سنة ١٩١٣ إلى ٢٩.٤٪ في سنة ١٩٣٢ . وكذلك يشاهد نقص كبير في حصة بريطانيا من المصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية فقد هبطت حصتها من ٥١.٣٪ في سنة ١٩١٣ إلى ١٣.٣٪ في سنة ١٩٣٢ ، وذلك على أثر اشتداد منافسة بعض البلاد الأخرى وخاصة تشيكوسلوفاكيا . وعلى العكس من ذلك يشاهد ارتفاع في حصة بريطانيا العظمى من بعض أصناف أخرى كالصابون إذ ارتفعت حصتها من ٨.٩٪ في سنة ١٩١٣ إلى ٢٣.٦٪ في سنة ١٩٣٢ ، والأسمت إذ ارتفعت حصتها خلال تلك المدة من ٢٨.٧٪ إلى ٩.٣٪ . وكذلك السيارات فقد ارتفعت حصتها فيها أخيرا نظير نقص في واردات الولايات المتحدة وإيطاليا (١) .

وفيما يلي جدول يبين حركة الصادرات والواردات المصرية مع أهم البلدان الأجنبية في سنة ١٩٣٢ مع بيان ترتيبها بحسب قيمة البضائع الصادرة والواردة .

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، مارس سنة ١٩٣٤ ص ٥٤٢

حركة تجارة مصر الخارجية مع أم البلدان الأجنبية^(١)

(سنة ١٩٣٢)

اسم البلد	واردات إلى مصر القيمة بالآلاف الجنيهات	صادرات من مصر القيمة بالآلاف الجنيهات	الترتيب بحسب قيمة الواردات إلى مصر	الترتيب بحسب قيمة الصادرات من مصر
بريطانيا العظمى	٦,٥٨٨	١٠,٣٧٣	١	١
إيطاليا	٢,٤٣٩	٢,١٧٦	٢	٢
اليابان	٢,١٥٢	١,٢٨٦	٣	٣
فرنسا	١,٩٧٦	٢,٧٩١	٤	٤
ألمانيا	١,٩١٣	٢,٦٤٢	٥	٥
بلجيكا	١,٢٧٠	٢١٩	٦	٦
الهند البريطانية وبنغل	٨٩٣	٩٣٣	٧	٧
الولايات المتحدة	٨٧٩	١,٣٢٤	٨	٨
رومانيا	٧٨٠	٨٣	٩	٩
الروسيا	٧١٩	١٣٦	١٠	١٠
بال جزاء الامبراطورية البريطانية	٦٣٩	٢٤٧	١١	١١
اليونان	٦٢٣	٢١٦	١٢	١٢
أستراليا ونيوزيلندة	٦١٤	٨	١٣	١٣
النرويج	٦٠٠	٣	١٤	١٤
شيلي	٥٦٩	—	١٥	١٥
بلاد فارس	٥٤٢	—	١٦	١٦
تسكيا	٤٥٩	٢٩	١٧	١٧
تشيكوسلوفاكيا	٣٩٠	٤٩٧	١٨	١٨
السويد	٣١٤	٦٥	١٩	١٩
سويسرا	٢٩٩	٧٢٣	٢٠	٢٠
هولندة	٢٨٦	٢٨١	٢١	٢١
النمسا	٢٥٧	١٥٦	٢٢	٢٢
بلغاريا	٢٢٦	١٥	٢٣	٢٣
فلسطين	٢٠٧	٣٥٦	٢٤	٢٤
البرازيل	١٩٤	—	٢٥	٢٥
سوريا	١٨٠	٢٨٨	٢٦	٢٦
الصين	١٧٢	١٨٠	٢٧	٢٧
فنلندة	١٤٦	١	٢٨	٢٨
يوغسلافيا	١٠٢	٤	٢٩	٢٩
آسيا تيا	٩٦	١,٠١١	٣٠	٣٠

(١) انقبت هذا الجدول من مقرر مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٣٢

§ سياسة مصر التجارية

إذا نظر المتأمل في سياسة مصر التجارية منذ الفتح العثماني إلى اليوم استبان فيها ثلاثة أدوار رئيسية تحدد معالمها على النحو الآتي :

الدور الأول^(١) : يمتد من الفتح العثماني وينتهي في سنة ١٨٨٤ تاريخ أول وفاق تجاري مصري . وفي هذا الدور لم يكن لمصر سياسة تجارية مستقلة خاصة بها إذ كانت تسيّر على النظام الجمركي المتبع في المملكة العثمانية . التي كانت مصر جزءا منها ، ولذلك فإن علاقاتها التجارية كانت محكومة بالامتيازات والمعاهدات التجارية المعقودة مع الباب العالي وبالأخص المعاهدة الأخيرة المعقودة بين فرنسا وتركيا في ٢٩ أبريل سنة ١٨٦١ وبالأوائح التي صدرت بعدها والتي كانت سارية المفعول في كافة أجزاء المملكة . وقد كان أظهر خصائص هذا النظام ما يأتي : (أ) توفر حرية تجارة الصادرات وكذا الواردات بمعدات الأسلحة والدخان والدخان والملح . (ب) تحديد رسم الصادر في بدئ الأمر بمقدار ٨ ٪ من القيمة على أن ينخفض بمقدار ١ ٪ كل سنة حتى يصل إلى الرسم النهائي وهو ١ ٪ . (ج) تحديد رسم الوارد بمقدار ٨ ٪ من قيمة البضائع في ميناء ورودها ، وفي حالة الاختلاف في تحديد القيمة تدفع الرسوم عينا . (د) رد ٧ في المائة من القيمة عن البضائع التي يصاد تصديرها للخارج في خلال ستة شهور من تاريخ ورودها . أما رسم الترانزيت فهو ١ ٪ من القيمة . (هـ) معاملة الأمة الأولى بالرعاية كانت تمنح بأوسع مainerها . (و) لم يكن للرسوم الجمركية أية صيغة حامية بل كانت عالية بحجة .

(١) اعتدنا في وصف هذا الدور وما يليه اعتبارا كلياً على تحرير الخبراء الجمركيين الوارد في مضمون مشروع قانون تعديل تسمية الجمارك ، مطبوعة سنة ١٩٣١ ص ١٤٠ - ١٠ من الترجمة العربية وكذلك على البحث الولد في الشرة السنوية عن التجارة الخارجية سنة ١٩٣٢

الدور الثاني : ويتدىء من سنة ١٨٨٤ ويتهى فى سنة ١٩٣٠ تاريخ صدور أول صرفه جركية وطنية مستقلة . وفى هذا الدور أيضا ظلت سياسة مصر للتجارية عاجزة عن تحاية الاتاج الأهلى وشد أزره . فلم يكن الرسوم الجركية سوى صيغة مالية محضة ، ولم يكن هناك أى نظام يرمى الى انماء الصناعة ومختلف ضروب الافاج الأخرى اللهم الا المرويك الذى كانت تمنعه الحكومة عن السجائر المصدرة وعن بعض أصناف معينة مما يصنع داخل القطر^(١) . على أن أهم ما يميز هذا الدور عن سابقه هو منح الخديوى بحق عقد وفاقات تجارية مستقلة عن الوفاقات التركية ، ومع أنه منح هذا الحق بمقتضى الفرمانات الصادرة فى سنين ١٨٩٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا أنه لم يقسن عقد أول اتفاق الا فى سنة ١٨٨٤ وهو الاتفاق الذى أبرم مع اليونان فى ٣ مارس سنة ١٨٨٤ والذى تبته اللاتمة الجركية المشورة بموجب الأمر العالى للصادر فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ وتطبق أحكامها على الرعايا اليونانيين والوطنيين على السواء . وقد كان أهم ما حمل اليونان على عقد هذا الاتفاق وغبته الشديدة فى ادخال أدخنتها القطر المصرى أسوة بالأدخنة التركية التى كان مسموحا لها بالدخول دون غيرها . أما الدول الأخرى فلم تظهر فى أول الأمر ميلا الى عقد وفاقات مع مصر مفضلة الاستمرار على أن تعامل بأحكام المعاهدة السخية المبرمة بين فرنسا وتركيا فى سنة ١٨٦١ والى كان يتهى أجلا فى سنة ١٨٨٩ ومع ذلك فلم تلبث بريطانيا العظمى وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة والبرتغال والسويد والترويج أن قبلت للمعامل بلاتعة الجمارك المصرية فى نظير منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ثم عقدت فيما بعد وفاقات تجارية مع الدول الأخرى التى قبلت للعقاد مع مصر احترازا مما قد تتضمنه المعاهدات

(١) ونستطيع أن نمثل فى ذلك أيضا الاعفاء من رسم الصادر وعوائد الرصيف الممنوح

لبعض صنوعات البلاد بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ يولية سنة ١٩٢٣

المقبلة التي ستبرمها مع تركيا من شروط أهل ملائمة لها . وكان أجل أغلب هذه الوفاقات عشر سنوات قابلة للتجديد الضمني . وهي لا تختلف كثيرا في نقطتها الجوهرية عما جاء في المعاهدة بين تركيا وفرنسا في سنة ١٨٦١ وتعطي لكل الدول على السواء الحق في أن تعامل معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ويقتضى هذه الوفاقات كانت فئات الرسوم كما يأتي :

(١) رسوم الوارد : نص في الاتفاق المبرم مع اليونان في سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ في المائة من قيمة البضائع عموما . غير أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم إلى ١٦ في المائة على المائتات المقطرة والأبذنة والمواد الترفية . وقد خطت الحكومة المصرية بعد ذلك خطوة جريئة في الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٩ ، فقد احتفظت لنفسها الحق المطلق في تقرير الرسوم على البضائع الواردة عموما ماعدا أصناف معينة تعهدت بأن لا تفرض رسما عليها يزيد على ١٠ في المائة من قيمتها . وهذه الحرية في تقرير رسم الوارد نص عليها أيضا في الوفاق المبرم مع النمسا والمجر في سنة ١٨٩٠ مع إضافة أصناف أخرى إلى البضائع التي لا يجوز أن يتجاوز الرسم عليها ١٠ في المائة . وكذلك روعي هذا المبدأ في الوفاق المبرم مع بلجيكا في سنة ١٨٩١ ومع إيطاليا في سنة ١٨٩٢ مع إضافة أصناف أخرى إلى قائمة الأصناف السابقة .

وإذا تركنا جانبا الوفاق المبرم مع اليونان في سنة ١٨٨٤ فإن الوفاق المبرم مع ألمانيا في سنة ١٨٩٢ يعتبر أول اتفاق قيد حق الحكومة المصرية في تقرير الرسوم على جميع الواردات ، فقد تعهدت الحكومة المصرية فيه بأن لا تفرض على منتجات ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسما يتجاوز ١٠ في المائة من قيمتها ، وذلك عدا بضعة أصناف معينة في الاتفاق يجوز زيادة رسومها إلى ١٥ في المائة . وأخيرا جاء الوفاق المبرم مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ فقد رسم الوارد

بواقع ٨ في المائة على كافة البضائع ماعدا أصناف معينة أهمها الكحول .
وهذه الأصناف يجوز زيادة رسم بعضها الى ١٠ في المائتين قيمتها وزيادة رسم
بعضها الآخر الى ١٥ في المائة . وقد احتفظ بهذه القنات في الوفاق الذي
عقد مع اليونان في سنة ١٩٠٦ ومع إيطاليا في نفس السنة .

ومن هذا ينشأ أنه رغما من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في أول
الأمر للحصول على استقلالها الجركي والتخلص من قبة النهائية في المائة التي
فرضتها عليها الوفاقات التركية فانها لم توفق إلى بلوغ غرضها . نعم أنه في الوفاق
المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٩ وفي الوفاقات الأخرى التي تلت إلى
أن عقد الوفاق مع ألمانيا في سنة ١٨٩٧ احتفظت مصر بحقها المطلق في تقرير
الرسم على جميع البضائع ماعدا بعض الاستثناءات إلا أنه كان ينص في هذه
الوفاقات على أن التعديلات التي كانت تدخل على تعريف الرسوم يبقى أمرها
معلقا إلى أن تصدر نافذة على جميع الدول . ونظراً لأنه في الوفاق المبرم مع
ألمانيا نص صراحة على أن رسم الوارد لا يزيد على ١٠ في المائة فقد انتفت
حرية تقرير الرسوم فلا دخل محلها تعريف العشرة في المائة على البضائع عموماً
وهي التي خفضت إلى ٨ في المائة بموجب الوفاق المبرم مع فرنسا في سنة ١٩٠٢
فبسبب النص المذكور أعلاه عملاً بمبدأ الأمة الأولى بالرعاية لم يمتنع مصر في
وقت ما أن تستفيد من حرية تقرير الرسوم التي أتاها إليها الوفاقات الأولى
وظلت مقيدة بخطة النهائية في المائة كما كانت في الدور الأول . أما زيادة رسوم
الوارد المنصوص عليها في جميع الوفاقات بالنسبة لبعض الأصناف فلم تطبق
لأول مرة إلا في سنة ١٩١٥ عند ما احتاجت الحكومة إلى موارد جديدة
لمواجهة ضرورات الحرب .

وقد كانت هناك سلطة تستثنى على الدوام من الوفاقات النهائية والمصرية
وهي الدخان ، ولذا بقيت حرية تقدير الرسم عليها ومن الموائج والأغذية

الخاصة بها مطلقاً في تركيا ومصر. وكانت الحكومة المصرية كلها مستهالمة الحاجة إلى زيادة إيراداتها صوبت أنظارها على الأخص إلى الدخان قرفت الرسوم عليه كما حدث أثناء الحرب العظمى والسنتين التي تلتها. ولذا فبينما كان الرسم المقرر على التبغ عموماً ثابته لا يتغير بواقع ٨ في المائة كان نظام الدخان ورسمه في تغير مستمر، وقد نالت مراسيم عديدة منذ سنة ١٨٧٣ عدلت رسوم الوارد من الأدخنة والتبغ والسجائر تعديلاً كبيراً.

وكانت زراعة الدخان مباحة في أول الأمر غير أن رغبة الحكومة في الحصول على أكثر ما يمكن من الإيراد من رسومه حلتها على أن تصدر في سنة ١٨٩٠ قانوناً يحرم زراعة الدخان والتبغ مع تحديد غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان في حالة المخالفة. ولا يزال هذا القانون معمولاً به إلى الآن، وقد تجاوزت نتائجه كل تقدير، فبعد أن كان المتوسط السنوي للرسوم والضرائب المحصلة على الأدخنة لا يتجاوز ٢٥٤٠٠٠ جنيه خلال العشر سنوات السابقة على هذا القانون ارتفع فوراً إلى مليون جنيه في العام، ثم زاد كثيراً أثناء الحرب العظمى وبعدها على أثر رفع الرسوم حتى بلغ مقدار المحصيل من ذلك في سنة ١٩٢٧ نحو ٩ ملايين من الجنيهات.

ويلاحظ أخيراً أن الحكومة - رغبة في تشجيع صناعة السجائر المصرية والاكتفاء من تصديرها للخارج - جعلت منذ سنة ١٨٩١ تمنح السجائر المصرية المصدرة للخارج دروبك كان مقداره في أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ولكنه أخذ يزداد تدريجاً حتى أوصله رسوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلى ٨٠ قرشاً. وهذا يعادل تماماً قيمة الرسم المفروض على الأدخنة الورق الواردة من البلاد التي تربطها بمصر علاقات تجارية.

(ب) رسم الصادر: كان رسم الصادر مقدراً بثانية في المائة يقتضى المعاهدة التركية المبرمة في سنة ١٨٦١، وقد أخذ هذا الرسم يتناقص تدريجاً بخضار

واحد في المائة كل سنة إلى أن وصل إلى حده النهائي وقدره واحد في المائة طبقا لما ذكر آنفا . غير أنه رغبة في تشجيع الصناعة الأهلية صدر مرسوم في ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ يرخص لوزير المالية في إعفاء مصنوعات البلاد من رسم الصادر ومن عوائد الرصيف والتبليط المقررة على الصادرات . وقد أعفيت فعلا بمقتضى قرارات وزارية أغلب المصنوعات المصرية . ومن جهة أخرى فقد كانت الوفاقات التي أبرمتها الحكومة المصرية تقضى بأن البضائع التي ترد إلى مصر وبعد تصديرها في مدة لا تتجاوز ستة شهور تعتبر كأنها بضائع ترانسييت ويؤدى عنها على هذا الاعتبار رسم ترانسييت قدره واحد في المائة . غير أن الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٩٩ ألغى هذا الرسم ولكنه فرض على البضائع الممدة لقوم السفن رسما معادلا لرسم الصادر وهو واحد في المائة . وقد نص على ذلك أيضا في الوفاقات التالية لتاية سنة ١٨٩٢ . ولكن الوفاق المبرم مع ألمانيا في تلك السنة ذهب إلى حد أبعد في التساهل إذ قضى بأن الفحم فقط الذى يشحن في الموانئ المصرية يستمر خاضعا لرسم الواحد في المائة .

المرور الثالث : ظلت مصر طوال الدور السابق مقيدة بالوفاقات التي عقدتها مع الدول الأجنبية . ولم تكن تستطيع فعلا أن تزيد رسومها على ٨ في المائة لأسباب يناهاه هذا . إنما كانت الدول التي تماقت معها محظوظة بحريتها الكاملة في تقدير رسومها غير مقيدة إلا بنص الأمة الأولى بالرعاية . ولقد لبثت مصر زهاء سبعين عاما محظوظة بحريتها بقيمة ذات رسم واحد قدره ٨ في المائة على جميع البضائع تقريبا سواء أكانت مواد أولية أم نصف مصنوعة أم كاملة الصنع ، مع أن الدولة العناية التي ورثت مصر عنها هذا النظام زادت تعريقها قبل الحرب بزمان طويل وانخفضت عند سنة ١٩١٦ تحريفة نوعية .

وقد فكرت الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٢ في زيادة الرسم إلى ١٥ في المائة

متاهدة ألا تمتدى هذه القصة قبل ١٦ فبراير سنة ١٩٤٠ أى أن تبقى القصة الجديدة عشرين من تاريخ انتهاء العمل بالوافق المفقود مع إيطاليا وهو آخر وفاق ينشئ العمل به ، ودخلت الحكومة لهذا الترخيص في مفاوضات مع بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهي الدول التي كانت الوفاقات المبرمة معها لا تزال نافذة المفعول . ولكن متعوبين تلك الدول قرروا أنهم لا يستطيعون قبول أى رسم يزيد على ١٥ في المائة . فلما تبين للحكومة أن القائمة التي نجنيها من هذه الزيادة الأخيرة حتى انتهاء أجل الاتفاق الإيطالي لا تعادل ما ينشأ عن تقييد حرجها في تقرير الرسوم لمدة عشر سنوات أوقفت مفاوضاتها مفضلة انتظار انتهاء العمل بالاتفاق الإيطالي لتضع بملء حرمتها قواعد سياسة جمركية جديدة . ولذلك جعلت كلما حل أجل اتفاق جمركي جددته لمدة قصيرة بحيث يتسنى مع انتهاء العمل بالاتفاق الإيطالي . وقبل أن يحل هذا الموعد استقدمت الحكومة بعض الخبراء لوضع أسس النظام الجمركي الجديد فقاموا بأبحاث مستفيضة انتهوا منها إلى تقديم مشروع تعريفة جمركية جديدة وقانونها وعرض المشروع على لجنة حكومية فأدخلت عليها تعديلات هامة ، وأصدرت التعريفة الجديدة بخوفض من البرلمان بمرسوم في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومن هذا التاريخ يبدأ الدور الثالث من أدوار السياسة التجارية في مصر وهو القائم الآن وتتلخص مميزات النظام الجمركي الحاضر فيما يأتي (١) :

(أولا) يبنى هذا النظام تحقيق غرضين أساسيين : (١) غرض مالي وهو تزويد الدولة بأكثر ما يستطيع من الأيراد ، وقد روعي تحقيقا لهذا الغرض

(١) نجد بياناً مفصلاً عن ذلك في الخطة للجنة التي انشأها وزير المالية في مجلس النواب في جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - مضطحة اللجنة الحادية عشرة . وكذلك في تقرير الخبراء الجركيين السابق الذكر

فرض رسوم مرقعة على مواد الخزف وغيرها من المواد التي تعتبر علامات للازدياد
 الحصيلة ، لتلا المشتريات الروحية قدرت رسومها بنسبة ٢٥ في المائة الى ٣٠
 في المائة ، والعطور قدرت رسومها بنسبة ٢٥ في المائة ، والسكان المتنوع زبدت
 ضربته من جنيه الى جنيه ونصف في الكيلو . غير أنه بجانب هذا روى أن
 تكون الرسوم معلقة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك الأخرى التي يحتاج
 اليها السواد الأعظم من السكان . (٢) غرض اقتصادي وهو تشجيع الانتاج
 الأهلي صناعيا أكلن أم زراعيًا وذلك بالطرق الآتية : (١) تخفيض الرسوم
 على المواد الأولية والآلات ، لتلا الأمثلة قدرت رسومها بنسبة ٥ في المائة ،
 والجلود غير المدبوغة والأخشاب الغفل وعجينة الورق وشرايق الحرير والحديد
 والمعادن الأخرى غير المصنوعة قدرت رسومها بنسبة ٤ في المائة ، والآلات
 الحرث والرى والطحن وصنع الألبان قدرت رسومها بنسبة ٦ في المائة . (ب)
 رفع الرسوم على المنتجات التي تنافس مبيعاتها من المنتجات المصرية ، لتلا الأرز
 والخضر والفاكهة والصابون والسجاد والأقمشة القطنية والصوفية وخفضت رسومها
 الى ١٥ في المائة ، والأقمشة الحريرية الى ١٨ في المائة ، والآلات والملبوسات
 المجهزة والقطن الطبي الى ٢٠ في المائة . وقد زيد بعض هذه الرسوم أخيرا
 بسبب وفرة الانتاج المحلي وهبوط أسعار هذه المنتجات في الأسواق الخارجية .
 (ج) التدرج في تقدير الرسوم بحيث تنخفض على المواد الغفل وبموسط على
 المواد نصف المصنوعة وترفع نسبيا على المواد الكاملة الصنع ، لتلا الأخشاب
 الغفل قدرت الرسوم عليها بنسبة ٤ في المائة ، والمنشورة فقط بنسبة ٨ في المائة ، والألواح
 المصقولة بنسبة ١٠ في المائة ، والآلات المتنوعة بنسبة ٢٠ في المائة . (د) التامرسم
 الصادر على منتجات البلاد جيما تشجعا للتصدير عدا أربعة اصناف استبقى عليها
 هذا الرسم وهي القطن وفرة القطن لترض عالي والبيض والجلود الغفل
 تشجيع الانتاج الأهلي .

(ثانيا) تشمل التعريفة الجمركية جدولين يبينان أهمية وهما : (الجدول (أ) خاص بتعريفة الواردات ، والجدول (ب) خاص بتعريفة الصادرات . وهذا الجدول الأخير لا يشمل إلا أربعة أنواع من البضائع . ويتميز الجدول (أ) بما يأتي : (١) أن قائمة الأصناف التي به مأخوذة عن النموذج الموحد الذي أعدته عصبة الأمم بجنيف ، فهي على درجة معتدلة من التخصيص ومستوفاة البحث والدرس . (٢) أن الرسوم المقررة فيه أغلبها رسوم نوعية ، أما الرسوم القيمة فلم توجد إلا من قبيل الاستثناء ، وقد حوت أخيرا طائفة كبيرة من الرسوم القيمة الى نوعية بعد أن دلت التجارب على أفضلية الرسوم النوعية (٣) ان التعريفة المقررة ذات فئة واحدة ، أو عبارة أخرى أنها تعريفة مستقلة مع ملاحظة هذا الفرق بينها وبين النظام المعروف بهذا الاسم والتبع في بعض البلاد الأخرى ، فان التعريفة المصرية تشمل أدنى الرسوم الضرورية لحماية مصالح البلد وإيرادات الدولة وهو ما ينفي كل فكرة ترمى إلى التخفيض ، وهذا خلافا لما يحصل عادة عند اعداد تعريفة مستقلة إذ تقدر الرسوم فيها بما يزيد على ما تتطلبه المصالح ذات الشأن توقفا لأجراء تخفيضات فيها عند عقد المعاهدات التجارية .

(ثالثا) ليس الرسوم أية صفة تحريرية ، وهي بالرغم من زيادتها لا تزال تقل كثيرا عن الرسوم المفروضة في أغلب البلدان الأخرى ، ويبلغ متوسطها نحو ١٥ في المائة ، وأقصى رسم فرض في التعريفة الجديدة لا يتجاوز ٣٠ في المائة بينما تبلغ بعض الرسوم المفروضة في بعض البلاد لحماية صناعاتها نحو ٨٠ في المائة ، فهايك بنظام الحصص والقيود المفروضة على الصرف مما لا مثيل له في مصر . والى أن يصدر بالتعريفة الجمركية قانون يجوز للحكومة تعديلها بمرسوم .

(رابعا) للحكومة المصرية بمقتضى قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠^(١) أن تهرم

(١) منشور في الوقائع المصرية ، عدد ١٦ غير اعتيادي ، ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتفاقات بمعاملة الأمة الأكثر رعاية. وتوغيا للدول في إبرام هذه الاتفاقات وتعرض على أيضا رؤى عند وضع التعريفة الجديدة فرض ضريبة إضافية توازي مقدار الرسم الجمركي تعفى منها البضائع الواردة من بلاد تكون منتجها مصر معاملة الأمة الأكثر رعاية مقابل تبادل هذه المعاملة. وقد استطاعت الحكومة المصرية منذ صدور مرسوم التعريفة الجمركية الجديدة أن تقدم مع دول كثيرة وفاقا تجارية مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك إلى أن يصدر بالتعريفة الجمركية قانون.

وكذلك للحكومة أن تعرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة رسم تعويضي (رسم تكافؤ) مواز لقيمة تلك الإعانة ^(١).

(١) مادة ٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠

الفهرس

صحيفة

— كلمة افتتاحية

١ أهم المراجع التي أشير إليها في الكتاب

الكتاب الأول

التجارة الدولية

١ الفصل الأول : معلومات أولية

١ (١) مقدمة

٩ (٢) ارتقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها

٣١ (٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية

٣٨ (٤) الأصول التي تنبئ عليها التجارة الدولية

٤٢ الفصل الثاني : نظرية التجارة الدولية

٤٢ (١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها

٦٧ (٢) نظرية التكاليف النسبية والأثمان

٧٠ (٣) توزيع ربح التجارة الدولية

٧٧ (٤) العوامل التي يوقف عليها مقدار التجارة الدولية

٨٢ الفصل الثالث : الميزان التجاري والميزان الحسابي

٨٢ (١) الميزان التجاري

٨٦ (٢) الميزان الحسابي

٨٦ § عناصر الميزان الحسابي

١٠١ § توازن الميزان الحسابي

صفحة

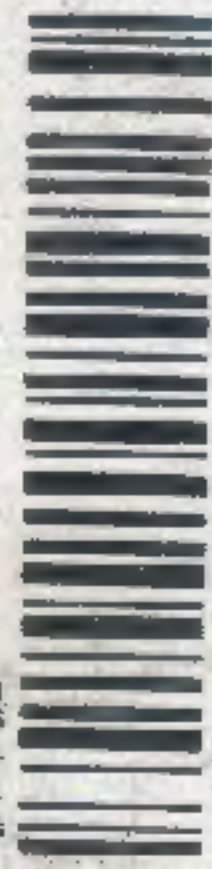
١٠٦	§ الميزان الحسابي في مصر وبعض البلاد الأخرى . . .
١١٦	الفصل الرابع : الصرف الدولي (الكامبيو)
١١٦	(١) معلومات عامة
١٣٠	(٢) العوامل التي تؤثر في سعر الصرف
١٥٥	(٣) نظرية تعادل القوة الشرائية
١٦٠	(٤) آثار سعر الصرف
١٦٦	(٥) بعض الوسائل التي يستطيع بها التأثير في سعر الصرف
١٧١	(٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية
١٧١	§ وسائل التسوية
١٧٥	§ غرامة الحرب السبيلية
١٧٧	§ ديون التويضات
	الفصل الخامس : السياسات التجارية وعم عمل الحكومات في
١٨٤	التجارة والصناعة
١٨٤	(١) السياسات التجارية من الوجهة النظرية
١٨٥	§ مذهب حرية التجارة
١٩١	§ مذهب حماية التجارة
١٩١	§ ١ — المصالح الاقتصادية
٢٠٩	§ ٢ — المصالح غير الاقتصادية
٢١٥	§ التوفيق بين المذهبين
٢١٨	(٢) السياسات التجارية من الوجهة العملية
٢١٩	§ التحريم ونظام الحصص

٢٢١	§ الرسوم الجمركية
٢٢٦	§ الإعانات المالية
٢٣١	§ المعاهدات والاتفاقيات التجارية
٢٤٣	§ النظم الجمركية الخاصة
٢٤٨	(٣) تأثير الرسوم الجمركية في الأثمان
٢٥٦	(٤) صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية
٢٥٦	§ تجارة مصر الخارجية
٢٦٧	§ سياسة مصر التجارية





Bibliotheca Alexandrina



0402905